المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها

قسم الدراسات العليا العربية

فرع النحو والصرف

التقديم والتأخير في شرح التسهيل لابن مالك وأثره في توجيهاته وتعليلاته

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:

محسن بن فليح بن فالح اللحياني

الرقم الجامعي: ٤٣٣٨٠٠٧٨

إشراف:

أ.د / عياد بن عيد بن مساعد الثبيتي

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م


بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾

[طه:١١٤]

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: (التقديم والتأخير في "شرح التسهيل" لابن مالك، وأثره في توجيهاته وتعليلاته)

تناولت هذه الرسالة كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك من حيث تسليط الضوء الكاشف على مسائل "التقديم والتأخير"، فكان منها أكثر من أربعين موطناً تناولها "صاحب التسهيل" في أبواب نحوية متنوعة.

وقد أظهرت تلك المسائل بعد البحث والمناقشة مدى تملك ابن مالك - رحمه الله - للأصول والفروع النحوية، وما نتج عن ذلك من استثماره "للتقديم والتأخير" في تقوية حكم، وتضعيف آخر، وقبول ورفض لبعض الأحكام والآراء النحوية وترجيح رأي، وتضعيف آخر.

معولاً مرة على القياس النحوي، وعلى العلة النحوية مرة أخرى معتمداً في ذلك كله على شدة الملازمة بين العامل والمعمول في ضوء "نظرية العامل"، والمحافظة على الرتبة في الجملة العربية وترتيب عناصرها في داخلها، وتفسير اختلاف الترتيب في ضوء التقديم والتأخير ومسوغاته النحوية التي بها تسير القاعدة النحوية على وتيرة واحدة على وجه لا يخالف ما صح من قواعد النحو الصحيحة عند العرب.

فثبت بذلك أن " التقديم والتأخير" واحد من التأويلات النحوية التي فسر بها ابن مالك المسموع عن العرب، وتوجيهه لما أوهم على ما لا يوهم، وما أشكل على ما لا يشكل.

فكان التقديم والتأخير بذلك إلى جانب الحذف والتقدير واحداً من التوجيهات والتخريجات النحوية التي يخرج عليها النص عند النحاة.

فابن مالك -في نظري- قد جعل من التقديم والتأخير مسوغاً ومعولاً يعتمد عليه النحاة بعده في تفسير المسموع من النصوص العربية الصحيحة.

الباحث
محسن بن فليح بن فالح اللحياني

المشرف على الرسالة
أ. د/ عياد بن عيد الثبيتي

Abstract

Title of the thesis (Anastrophe in "Shareh Al-Tasaheel" written by Ibn Malek, and its Effect on its Instructions and parsing"

This study dealt with the book of "Shareh Al-Tasaheel" written by Ibn Malek in terms of highlighting "anastrophe" themes as there are more than forty places dealt by the book in varied syntactic chapters.

The study showed these themes after searching and discussing the fact of Ibn Malek mastering of syntax and its branches, and what resulted from that in his using of anastrophe in strengthen a comment and weaken another, as well as accepting and rejecting some of the grammatical opinions.

He depends on grammatical measurement sometimes and on the grammatical cause another time. He relied on the inherent intensity between the factor and its result, maintaining the rank in the Arabic sentence and arranging its elements inside the sentence, as well as interpreting the difference of arrangement in the light of Anastrophe and its grammatical Justifications.

This proves that Anastrophe is one of the grammatical interpretations, with which Ibn Malek explained his themes.

Therefore, Anastrophe along with deletion and evaluation was one of the grammatical instructions, from which text deviate with grammarians.

From my point of view, Ibn Malek made from Anastrophe a tool, on which grammarians depend in explaining Arabic texts.

Researcher	Supervisor
Mohsen Fuleeh Al-Lehiani	Prof. Ayad E. AL-Thubaiti

المقدمـــــة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، عَلَمَ بالقلم، عَلَمَ الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف من صلى وصام، وطاف سبعاً بالبيت الحرام، إمام الهدى والبيان، الذي أخرس كل لسان وأبان، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن اقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإنني رغبت أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير:

(التقديم والتأخير في شرح التسهيل لابن مالك، وأثره في توجيهاته وتعليلاته)، وسوف أسعى جاهداً في هذا البحث أنْ أسلط الضوء على نحويٍّ بارز يشار إليه بالبنان وهو ابن مالك الذي أتحف المكتبة العربية بوجه عام، والنحوية بوجه خاص بكتبه ومؤلفاته النفيسة، وآرائه النحوية الثمينة.

فقد اشتهر بأنه أحد الأئمة المجتهدين في النحو، وله آراء كثيرة بعضها وافق فيها النحاة، وبعضها الآخر كان مثار نقاش، وكان لإعمال الفكر في مباحث التقديم والتأخير نصيب واضح ووافر في توجيهاته وتعليلاته النحوية، فأردت أن أسلط الضوء على ما أستطيع من تبين فكره النحوي في ذلك، وأثره في الخالفين بعده مستعيناً بكثير من المصادر والمراجع التي تناولت العديد من جزئيات ذلك، والتي يتعذر ذكرها في هذا الموطن.

يأتي في مقدمتها كتب ابن مالك، ولا سيما شرح التسهيل، وكتب الأصول النحوية، وكتب النحو، وكتب الشواهد الشعرية، ولم تفتني كتب الحديث الشريف، وكتب القراءات القرآنية.

فبدأت أطالع كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك بأجزائه الثلاثة[1]، وأكرر النظر والتأمل في كلام ابن مالك في هذا الكتاب فيما يخص التقديم والتأخير فوجدت أكثر من أربعين موضعاً يصلح للبحث والمناقشة.

(١) تنبيه: الجزء الرابع من شرح التسهيل ليس لابن مالك وإنما هو لابنه.

أما الرسائل العلمية التي تناولت "شرح التسهيل" فهي:

١) رسالة ماجستير بعنوان(١) **"أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرح التسهيل"**، لعلي بن علوي الشهري بإشراف الاستاذ الدكتور/ عبدالكريم عوفي.

والباحث في هذه الرسالة تناول "التسهيل" من حيث الأصول النحوية كالسماع والقياس والاحتجاج والاستصحاب وأدلة أخرى جدلية وغيرها من الأدلة الأخرى.

٢) رسالة أخرى بعنوان(٢) **"كتاب شرح التسهيل لابن مالك"** دراسة وتقويم، للدكتور/ خالد سليمان القوسي بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

والباحث في هذه الرسالة تناول التسهيل من حيث مكانته ومصادره، ونهج ابن مالك فيه، وطريقته في عرض المسائل النحوية، ونقل الأدلة النحوية، وموقفه من الأدلة النقلية، وموقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية، وموازنة بين ابن مالك وابن عقيل، ثم أخيراً تقويم التسهيل من حيث التوثيق وأدله الاحتجاج.

٣) رسالة دكتوراه بعنوان(٣) **"أسلوب التقديم والتأخير في ضوء المعنى"**، للباحثة/ خلود الصالح، بإشراف الأستاذ الدكتور/ عليان الحازمي.

والباحثة في هذه الرسالة حاولت الربط بين النحو والمعنى في ضوء التقديم والتأخير، وكانت الرسالة مكونة من شقين:

الأول: تنظيري، والآخر: تطبيقي.

ووضحت الباحثة المفارقة بين النحويين والبلاغيين في تناول التقديم والتأخير.

وفي الشق التطبيقي وضحت تلك المفارقة عن طريق اختيار نصوص تطبيقية مختارة من نثر الرسائل العربية.

---

(١) جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٢٤هـ).

(٢) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤١٧هـ).

(٣) جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٢٩هـ).

أما بحثي ودراستي للتسهيل فهي تتناول عمق التقديم والتأخير الذي هيمن على فكر ابن مالك نظراً لتملكه للأصول والفروع النحوية، وبيان مدى استثماره لذلك، وما نتج عنه من التخريج والترجيح، والقبول والرد للشواهد، والموافقة والمخالفة، وتبني بعض الآراء النحوية الخاصة به تبعاً لذلك موطن البحث.

وواضح أنني سأهتم في هذا البحث ببيان أمر "التقديم والتأخير" فقط، وهو بحث سينعقد على جزئية من التفكير النحوي لابن مالك، هذه الجزئية التي لم يعرض لها أحد فيما أعلم.

وهذه الجزئية أسهمت بشكل أو بآخر في الكشف عن التقديم والتأخير عند هذا النحوي البارز، وكيف استطاع أن يستثمر تلك الفكرة لصالح توجيهاته وتعليلاته.

وبعد جمع المادة العلمية من مظانِّها المختلفة رأيت تقسيم البحث إلى:

تمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

التمهيد: ويحتوي على التعريف بمصطلحات البحث وهي:

التقديم – التأخير – التوجيهات – التعليلات.

الفصل الأول: التقديم والتأخير ومسائله في شرح التسهيل:

المبحث الأول: التقديم والتأخير بين العامل والمعمول ومسائله:

١) تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة تحصل بها الفائدة.

٢) تقديم الخبر المسند إلى "أنَّ" المفتوحة وصلتها.

٣) تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ.

٤) تقديم خبر "كان" إذا كان جملة على "كان" وعلى اسمها.

المبحث الثاني: التقديم والتأخير بين المعمولات ومسائله:

١) تقديم نعت المصدر على معموله أو تأخيره عنه.

٢) تقديم معمول الصلة على الصلة في الموصول الاسمي والحرفي.

٣) تقديم معمول جواب القسم الظرف والجار والمجرور والمفعول به عليه.

٤) تقديم معمول تابع على متبوعه.

الفصل الثاني: أثر التقديم والتأخير في توجيهات ابن مالك وتعليلاته:

المبحث الأول: أثر التقديم والتأخير في توجيهات ابن مالك.

المبحث الثاني: أثر التقديم والتأخير في تعليلات ابن مالك.

أما عملي في هذا البحث فقد كان وفق الآتي:

١) عنونة كل مسألة.

٢) توطئة كل مسألة بمدخل موجز لها.

٣) نقل نص ابن مالك من "شرح التسهيل" كما هو، واعتمدت على النسخة المحققة من قبل د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، وطبعة : دار هجر..

٤) دراسة نص ابن مالك من "شرح التسهيل" دراسة نحوية بدءاً من سيبويه حتى المحدثين إن كان لهم بعض الإضافات الفارقة ملتزماً بالتدرج التاريخي لوفيات النحاة.

٥) وفي المرحلة الأخيرة تأتي مرحلة الترجيح، والتي أرجح فيها بين آراء النحاة ورأي ابن مالك، ومدى إفادته من "التقديم والتأخير" في مناقشة الآراء النحوية قبولاً ورفضاً وترجيحاً.

٦) عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وعنيت بضبطها ضبطاً كاملاً وفق الرسم العثماني.

٧) أحلت القراءات القرآنية إلى كتب القراءات.

٨) أرجعت الأحاديث الواردة إلى أماكنها في كتب الحديث، وعنيت بضبطها ضبطاً كاملاً.

٩) أحلت الأبيات الشعرية إلى دواوينها ومظانها المعروفة ما لم يمنع ذلك مانع من جهل بالقائل بعد التقصي والبحث، كما عنيت بضبطها ضبطاً كاملاً.

١٠) ختمت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها، وأتبعتها بفهارس شاملة، فخصصت فهرساً للآيات القرآنية، وفهرساً للأحاديث النبوية الشريفة، وفهرساً للأبيات الشعرية، وفهرساً لأمثال العرب وأقوالهم، وفهرساً للمراجع والمصادر، ثم ختمت هذه الفهارس بفهرس الموضوعات والمحتويات.

وفي الختام يأبى قلمي إلا وأن يسطر الحمد والثناء الموصولين لأبي وأستاذي الأستاذ الدكتور/ رياض بن حسن الخوام الذي كان نعم الموجه والمرشد والمشجع لي باختيار الموضوع والكتابة فيه، والأخذ بيدي نحو المفيد، فجزاه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

أما المشرف على البحث فهو الأستاذ الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، فقد كان أباً وأخاً حانياً أخذ بيدي في مدارج البحث وجنباته، فأضاء لي بعلمه الواسع كل حالك، وسهل كل صعب، واضاء لي كل المسالك، وضحى بوقته الثمين من أجلي، وبذل قصارى جهده في تقويم وتعديل ما كتبت، فله مني جزيل الشكر والوفاء والامتنان، والدعاء له بدوام الصحة والعافية والمزيد من العلم والمعرفة.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مد لي يداً من أساتذة وزملاء وإخوان وأصدقاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعضوي المناقشة لقبولهما قراءة هذه الرسالة، وتسديد ما فيها، وسوف أعمل على الإفادة من آرائهما ومناقشاتهما.

التمهيـــــد

التعريف بمصطلحات البحث

وفيـــــه :

- اولاً : التقديم.
- ثانياً : التأخير.
- ثالثاً : التوجيهات.
- رابعاً : التعليلات.

التمهيـــــد

وهذا التمهيد يحتوي على التعريف بمصطلحات البحث وهي:

التقديم - التأخير - التوجيهات - التعليلات:

اولاً: التقديم:

جاء في الصِّحاح[1]: (والقَـدَمُ واحدُ الأقْدَام، والقَـدَمُ أيضاً: السابقةُ في الأمر، يقال: لفلانٍ قَدمُ صِدْقٍ، أي: أثَرةٌ حَسَنَةٌ، وقال الأخفش[2]: هو التقديم، كأنَه قَدَّمَ خيراً وكان له فيه تَقْدِيْمٌ).

التقديم لغة: مصدرٌ للفعلِ " قَدَّمَ": يُقَدِّمُ تقديماً[3].

ومادة "قَدَّمَ" تدل في أصل معناها في المعاجم على الأسبقيَّة، فالمعنى اللغوي للتقديم أصلاً يدل على : وضع الشيء في المقدمة .

أما التقديم اصطلاحاً : فجاء عنه في معجم المصطلحات النحوية والصرفية أن التقديم[4]: هو خلاف التأخير وهو أصل، في بعض العوامل والمعمولات، ويكون طارئاً في بعضها الآخر، فمما يجب التقديم فيه وهو أصل، الفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره ... الخ.

وقد يطرأ لهذه الأمور من أسباب نحوية أو بلاغية أو عرضية ما يقتضي تأخيرها وتقديم ما هو مؤخر في الأصل، كتقديم المفعول به على الفاعل نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[5].

والمعنى اللغوي للتقديم أصلاً يدل على: وضع الشيء في المقدمة.

---

(١) الصحاح/ ٩٢١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٩١- ١٩٢.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٢٤.

ثانياً: التأخير:

مادة "أَخَّـرَ" تـدل في جملـة معانيهـا في المعـاجم عـلى: "مـا يـأتي بعـد الأولِ لِتأخـُّـرِهِ"، وأسبقية الأول عليـه، ومنـه: "المِئْـخارُ" وهـي النَّخْـلَةُالتي يبقـى حَمْلُـها إلى آخِرِ الـصِّرامِ، وَمُؤخرةُ الرَّحْلِ: آخِرُهُ، والآخِرُ بعد الأَّولِ(١).

والتَّأْخِيرُ مَصْدَرٌ للفعلِ "أخَّرَ" يُؤَخِّرُ تَأْخِيْراً.

فالمعنى اللغوي "للتأخير" يعني أصلاً: وضع الشيء في المؤخرة.

والتـأخير اصـطلاحاً: ضـد التقـديم وهـو خـلاف الأصـل، وهـذا يفهـم مـن كـلام أصحاب معاجم المصطلحات النحوية(٢).

ثالثاً: التوجيهات:

المعاني المعجمية للكلمة تعني: جعل الشيء على جِهَةٍ واحدةٍ(٣).

والتَّوجِيْهَاتُ مَصْدَرٌ للفعل: "وَجَّهَ" يُوَجِّه: تَوجِيهاً(٤)، ويجمـع عـلى "ألـف وتـاء" جمع سلامة.

ومما يرتبط بالحديث عن التوجيهـات النحويـة توجيـه القـراءات القرآنيـة الـذي يـدل على: إخضاع القراءة لوجهٍ واحدٍ من وجوه القراءة عند النحويين.

فبذلك تغيرت تفسيرات المفسرين لمعاني القرآن الكريم وتبعاً لذلك تغيرت أعارِيبُهم بسبب التوجيهات النحوية(٥).

---

(١) الصحاح/ ٢٩.

(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٩١-١٩٢.

(٣) الصحاح/ ١٢٣١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: رسالة ماجستير "المعنى وتعدد التوجيه النحوي" دراسة في كتاب "شرح مشكلات الحماسة" لابن جني/ ٥.

وأصبح للتوجيه معنى خاصاً (مصطلحاً في الدرس النحوي) يعني: التماس وجه لما ندَّ من المسموع عن القاعدة المطردةِ.

وبهذا التوجيه رد البصريون ما خالف قواعدهم من شواهد السماع، وهو المعول عليهم عندهم، فكان من أشكال وضروب التوجيه النحوي لديهم توجيه المسموع على القلة أو الندرة أو الشذوذ، أو الضرورة الشعرية.

أما بن مالك فقد جعل من التقديم والتأخير مسلكاً يعوِّل عليه في توجيه المسموع كما هو واضح وبين في ثنايا طرح المسائل ونتائج البحث.

ومن خلال دراستي للمسائل النحوية المطروحة مجال البحث اتضح لي أن التوجيهات عند ابن مالك تعني: تلك المحاولات التي لجأ إليها ابن مالك لتفسير المسموع من كلام العرب وغيره، وإخراج ما يوهم على ما لا يوهم حتى تطرد القاعدة على وتيرة واحدة، وإخراج الكلام على وجه لا خطأ ولا لحن فيه.

رابعاً: التعليلات:

التَّعْلِيْلُ: اسم، والجمع: تعليلاتٌ، وهي مصدر للفعل (عَلَّلَ) يُعَلِّلُ تَعلِيلاً [1].

والـْعَلَلُ: وهو الشَّرْبُ الثاني بعد النَّهْلِ [2].

وتَعْلِيلُ الخطأ: تَبريرُهُ وَبَيْانُ سَبَبُ وقوعِه [3].

والتَّعْلِيلُ عند المَنَاظِرَةِ: تَبيِينُ عِلَّةُ الشَّيءِ [4].

والتَّعْلِيلُ [5]: هو تَقْرِيْرُ ثُبُوتِ المُؤثِّر لإثْبَاتِ الأثَرِ، والتَّعْلِيلُ في معرِضِ النَّصِّ:

---

(١) الصحاح/ ٨٠٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المعجم الوسيط ٢/ ٦٢٣.

(٥) التعريفات للجرجاني/ ٨٦، تحقيق ابراهيم الآبياري.

ما يكون الحكم بموجب تلك العلة مخالفاً للنص: كقول إبليس في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾[1].

وقيل: التَّعْلِيْلُ[2]، هو إظْهَارُ علَّة الشيء، سواء كانت تامَّة أو ناقِصَةً.

وعَلَّلَ الكلمة عند الصرفيين: ذِكْرُ وجْهِهَا من الإعْلالِ[3].

ومما يرتبط بالحديث عن التعليل الحديث عن " العلة " التي سئل عنها الخليل[4]: هل عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟، فقال:(إن العرب قد نطقت على سَجِّيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه عِلَّة لما عَلَّلْتُهُ منه).

وعرفها الدكتور محمد خير الحلواني بقوله: (تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه)[5].

فالتوجيهات تعني: تخريج النص المسموع على وجه سائغ[6].

أما التعليلات فهي: التماس علةٍ للحكم النحوي[7].

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٢.

(٢) التعريفات للجرجاني/ ٨٦، تحقيق ابراهيم الآبياري.

(٣) المعجم الوسيط ٢/ ٦٢٣.

(٤) الايضاح في علل النحو/ ٦٤، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك.

(٥) أصول النحو العربي للحلواني/ ١٠٥.

(٦) ينظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه/ ١٤٣-٢٠٩ بتصرف.

(٧) المصدر نفسه.

الفصل الأول

التقديم والتأخير ومسائلهما في شرح التسهيل

وفيه مبحثـــان:

- ۞ **المبحث الأول: التقديم والتأخير بين العامل والمعمول ومسائلهما.**
- ۞ **المبحث الثاني: التقديم والتأخير بين المعمولات ومسائلهما.**

المبحث الأول

التقديم والتأخير

بين العامل والمعمول ومسائلهما

* *   * ** *   * *

مسائل التقديم بين العامل والمعمول:

١- مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً.

٢- تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة تحصل بها الفائدة.

٣- تقديم الخبر المسند إلى " أنَّ " المفتوحة وصلتها.

٤- تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ.

٥- جواز تقديم أو تأخير الخبر عن المبتدأ جوازاً إذا كان جملة.

٦- جواز تقديم أو تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان مفرداً.

٧- مواضع تأخير الخبر عن المبتدأ وجوباً (مواضع تقديم المبتدأ وجوباً)، وفيه مسائل:

٨- (أ) اقتران الخبر بالفاء.

٩- (ب) اقتران الخبر بـ " إلا " لفظاً أو معنى.

١٠-(ج) اقتران المبتدأ بلام المبتدأ.

١١-(د) كون المبتدأ ضمير الشأن.

١٢-(و) كون المبتدأ اسم استفهام أو اسم شرط أو ما اضيف لواحدٍ منهما.

١٣-(ي) الإخبار عن مبتدأ يكون ضمير مخاطب بموصول عائد صلته غائب، أو بنكرة موصوفة بموصول عائده غائب، أو بنكرة بدون موصول.

١٤-تقديم أو تأخير العامل في " أيِّ " الموصولة.

١٥-تقديم خبر "كان" إذا كان جملةَ على "كان" وعلى اسمها.

١٦-وجوب تأخير خبر "كان" و"صار" وجواز توسطه وتقديمه.

١٧-تقديم خبر "ما زال" و"ما برح" وأخواتها عليها.

١٨-تقديم خبر "ليس" عليها.

١٩-تقديم خبر "طفق" عليها.

٢٠-تقديم خبر "دام" عليها وعلى اسمها.

٢١-تقديم خبر "كان" مع معموله المرفوع والمنصوب على "كان".

٢٢-الإعمال والتعليق والإلغاء في باب "ظن".

٢٣-تقديم "ليس" على معموليها، وامتناع توسطها في قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ).

٢٤-تقديم المخصوص في باب : " حبذا " عليها وتقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه.

٢٥-العطف على محل اسم "إنَّ" قبل تمام الخبر.

٢٦-من شروط عمل "ما" العاملة عمل "ليس" تأخر الخبر وتأخر معمولها، وعدم تقدم خبرها على اسمها.

٢٧-تقديم خبر "إن" أو معموله شبه الجملة على اسمها.

٢٨-الرتبة بين الفاعل والمفعول .

٢٩-تقديم أو تأخير الفعل عن فاعله وما يترتب عليه.

٣٠-الفعل المقدم مع فاعله المثنى والمجموع على اللغة المشهورة وغيرها والأوجه الإعرابية الجائزة في ذلك.

٣١-تقديم المفعول معه على عامل المصاحب، وتقديم واو المعية على المصاحب.

٣٢-مواضع تقديم الحال على عاملها جوازاً.

٣٣-كون العامل في الحال صلة لغير "أل"، أو كونه غير متصل بلام الابتداء أو القسم.

٣٤-تقديم أو تأخير الحال عن عاملها اسم التفضيل.

٣٥-تقديم أو تأخير الحال عند إجراء أداة التشبيه مجرى "أفعل التفضيل".

٣٦-تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه (الظرف والجار والمجرور).

مواضع تأخير الحال عن عاملها وجوباً، وفيه مسائل:

٣٧-تأخير الحال عن عاملها القوي النعت.

٣٨-تأخير الحال عن عاملها الواقع صلة لـِ"أل".

٣٩-تأخير الحال عن عاملها الفعل الجامد.

٤٠-تأخير الحال عن عاملها المضمن معنى المشتق "كأما"، وحرف التنبيه، والتمني، والترجي، واسم الإشارة، والاسم والمقصود به الجنس، والجنس المقصود به الكمال، والاسم المقصود به التشبيه.

٤١-تقديم الحال على صاحبها " المبتدأ".

٤٢-مواضع تقديم أو تأخير الحال عن صاحبها جوازاً.

٤٣-مواضع تأخير الحال عن صاحبها وجوباً.

٤٤-مواضع تقديم الحال على صاحبها وجوباً.

٤٥-تتقدم الحال على عاملها جوازاً : عند كون العامل في الحال صلة لغير " أل "، أو كونه غير متصل بلام الابتداء أو القسم .

٤٦-تقديم أو تأخير الحال عن عاملها اسم التفضيل جوازاً .

٤٧-تقديم أو تأخير الحال عند إجراء أداة التشبيه مجرى " أفعل التفضيل " جوازاً .

٤٨-تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه (الظرف والجار والمجرور) جوازاً.

٤٩-مواضع تأخير الحال عن صاحبها وجوباً .

٥٠-مواضع تقديم أو تأخير الحال عن صاحبها جوازاً .

٥١-تقديم التمييز على عامله.

٥٢-تقديم المستثنى على المستثنى منه.

٥٣-أثر التقديم والتأخير في المستثنى عند تقدمه حال اجتماع مستثنين صالحين للاستثناء منهما.

٥٤-اثر توسيط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه حال تقدمه على صفة المستثنى منه.

المسألة الأولى

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

وفيه مسائل:

أولاً: تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المعنى لا يفهم إلا بتقديمه:

ويشمل أمرين:

أ - تقديم الخبر في بعض الجمل التعجبية السماعية عن العرب.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدا": (وأما قولي: "...أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير"، فأشرت إلى نحو: "لله دَرُّكَ" من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ)(١).

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى الرضي(٢) أن من موجبات تقديم الخبر كون تقديمه يفيد معنى لا يفيده تأخره، ومثل بنحو: (تَمِيمِيٌّ أنا).

وقد يفهم من كلامه أنه قد يدخل في عمومه كلام ما أورده ابن مالك من أمثلة التقديم على هذا النحو: لله درك، وفي الجمل الاستفهامية التي يقصد بها التسوية كما في الآية المذكورة.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠١.

(٢) شرح الرضي ١/ ١٩٤.

ب- تقديم الخبر في الجمل الاستفهامية التي يقصد بها التسوية.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدا": (... وكذلك نحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[(١)] في الجمل الاستفهامية التي يقصد بها التسوية، فإن الخبر فيها لازم التقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو تقدم "أأنذرتهم" لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملزما)[(٢)].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى الزجاج[(٣)] والفارسي[(٤)] أن كلمة "سواء" في الآية "مبتدأ" والخبر جملة.

٢) ذهب العكبري[(5)] إلى أن "سواء" "مبتدأ"، والجملة في محل رفع فاعل، والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت.

٣) وللعكبري رأي آخر في إعراب "سواء" أنها خبر[(٦)].

٤) ذهب السهيلي[(٧)] إلى أن "سواء" مبتدأ لا خبر له، والجملة في محل نصب مفعول به.

---

(١) سورة يس، آية: ١٠.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٧.

(٤) الإغفال/ ٩١٧.

(٥) التبيان/ ٢١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الهمع ١/ ١٠٣، ونتائج الفكر/ ٤٣٩.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك اتضح لي أن ما ذهب إليه ابن مالك قوي؛ لأن الخبر على حد رأيه عندما تقدم على المبتدأ إنما تقدم لعلةِ الأصل فيها "المعنى" للجملة، فالتقديم يدفع الوهم والإشكال سواء في الاستفهام بالهمزة في كلمة "سواء" أو في التعجب السماعي.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في تقديم الخبر وجوباً على المبتدأ، وعلى هذا التقديم اللفظي، انبنى حكم معنوي مفيد يندفع معه الإشكال والتوهم سواء أكان ذلك في التعجب السماعي أم في الاستفهام المسبوق بكلمة "سواء".

فلولا ذلك التقديم لذهب معنى التعجب ولا نصرف الاستفهام إلى الحقيقة دون الخروج عن معناه.

وقد استطاع ابن مالك ان يستثمر التقديم في الخبر والتأخير في المبتدأ ويعول عليه في المعنى المراد فهمه من قبل السامع .

ثانياً: تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة تحصل بها الفائدة:

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدأ": (... وقد تقدم أن من مصححات الابتداء بالنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص نحو: عندك رجل، وإنما كان تقديمه مصححا لأن تأخيره يوهم كونه نعتاً، وتقديمه يؤمن معه ذلك.

وكذلك النكرة المخبر عنها بجارٍ ومجرورٍ مختّصٍ نحو: لكَ مالٌ.

أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، نحو: قصْدَكَ غلامُهُ رجلٌ، فلولا الكاف من "قصدك" لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما.

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولي:

(أو مصححا تقديمه الابتداء بنكرة)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

أ) يرى ابن يعيش[2] أن المبتدأ إذا كان نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً وجب تقديم الخبر لأمرين:

١. لأن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها؛ لأنهما متعلقان بالفعل " استقر " ومن دلائل أن المتعلق جملة فعلية وقوعها صلة للموصول.

٢. أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر، وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر.

ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، واحترز عن مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ﴾[3] وأشباهه، لأنها ليست أخبارا، وإنما هي مبتدآت، فهي دعاء.

ب) تبع الرضي[4]، وابن عصفور[5]، وأبو حيان[6]، وابن هشام[7]، والأزهري[8]، ابن يعيش[9]، في وجوب تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على المبتدأ النكرة لما تقدم.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠١.

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٦.

(٣) سورة مريم، آية: ٤٧.

(٤) شرح الرضي ١/ ١٩٢.

(٥) شرح الجمل ١/ ٣٥٢.

(٦) التذييل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، والارتشاف ٣/ ١١٠٦.

(٧) أوضح المسالك ١/ ٢١٣.

(٨) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٨.

(٩) شرح المفصل ١/ ٨٦.

ج) يرى الكوفيون[1] أن الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور معرفة كان أو نكرة مرفوع على الفاعلية.

وَرُدَّ عليهم بجواز دخول النواسخ عليه، فلو لم يكن الأصل مبتدأ وخبر لم تدخل النواسخ عليه.

د) أجاز الجزولي[2] والواحدي[3] تأخير الخبر إذا كان ظرفاً وشبهه على ضعف، أو خبراً دالاً بالتقديم على ما يفهم بالتأخير نحو قولهم: لله درك، ونحو قولك:

سواء عليّ أقمت أم قعدت، على قول من أعرب الجملة الداخل عليها الهمزة، وما بعدها مبتدأ[4].

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يظهر لي أن ما ذهب إليه حسن، وحجته في تقديم الخبر هنا هو دافع التوهم عن كونه نعتاً في حال تأخره، وذلك في الخبر شبه الجملة، وكون المبتدأ نكرة.

أما جملة " قصدك علامة رجل " فوجود الكاف أفاد الإخبار بالجملة كإفادة الظرف والجار والمجرور دفع التوهم.

وعندي: تعليل ابن يعيش[5] أوجه من تعليل ابن مالك للأسباب التي ذكرها.

أما مذهب الكوفيين فيخرج من هذه المسألة؛ لأن المرفوع بعد الظرف عندهم فاعل.

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٠٦.

(٢) المقدمة الجزولية/ ٩٥.

(٣) الارتشاف ٣/ ١١٠٦-١١٠٧.

(٤) الارتشاف ٣/ ١١٠٦-١١٠٧.

(٥) شرح المفصل ١/ ٨٦.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في أن ابن مالك قد استنبط العلة النحوية الموجهة لتقديم الخبر الظرف وشبهه معولا على باب الموصول والنعت في هذا الباب.

وتظهر قدرة ابن مالك في حمله وجود الكاف في " قصد " على الجار والمجرور والظرف فهو يؤدي ما يؤديه الظرف والجار والمجرور المختصان، ويدفع التوهم ويزيل الإشكال.

فابن مالك استطاع أن يستنبط العلة النحوية من كذا باب نحوي ليجمع بينهما.

فجمع بين معنى ما يؤديه " الكاف " المقدم والظرف والجار والمجرور المقدمان على النكرة.

فعلى تقديم الكاف انبنى حكم نحوي وهو وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ حملا وقياسا على الظرف وشبهه.

واستثمر ابن مالك -رحمه الله- التقديم في الخبر على المبتدأ النكرة حال كون الخبر ظرفاً، أو شبهه في دفع كون الظرف أو شبهه نعتا، وجعل ذلك التقديم أمانا من توهم النعت.

ثالثاً: تقديم الخبر المسند إلى " أنَّ " المفتوحة وصلتها:

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدأ": (... ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى "أنَّ" المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنَّك فاضلٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[1] وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس "أنَّ" المصدرية بالكائنة بمعنى "لعل"، أو خوف التعرض لدخول "إنَّ" على "أنَّ" مباشرةً، وفي ذلك من الاستثقال ما لا يخفى، فلو ابتدئ "بأنَّ" وصلتها بعد "أمَّا" لم يلزم تقديم الخبر؛ لأنَّ المحذورات الثلاثة مأمونة بعد "أمَّا" إذ لا يليها "إنَّ" المكسورة، و"أنَّ" التي بمعنى "لعل"،

(١) سورة يس، آية: ٤١.

فجائز أنْ يقال: أمَّا معلومٌ فأنَّك فاضلٌ، وأمَّا أنَّك فاضلٌ فمعلومٌ، ومنه قول الشاعر[(١)]:

دأبي اصـطبارٌ وأمـا أنـّني جَـزِعٌ   يوم النَّوى فلوجد كاد يَبْرِيـنِي)[(٢)]

الآراء النحوية حول المسألة:

ذكر ابن مالك في هذه المسألة من مواضع تقديم الخبر وجوباً كون الخبر مسنداً إلى " أنَّ " المفتوحة وصلتها، وحجته في ذلك السماع في قوله تعالى ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[(٣)].

وعلل كلامه بأن تأخير الخبر في مثل قوله: "عندي أنَّك فاضلٌ" يوقع في التباس "أنَّ" المفتوحة بـ"إنَّ" المكسورة لفظاً، والتباس "أنَّ" المؤكدة مفتوحة الهمزة بـ"أنَّ" المفتوحة التي بمعنى " لعلَّ " وتقديم الخبر مانع في ذلك كله وهذا الالتباس لا يتأتى بعد "أمَّا" الشرطية[(٤)].

والصحيح أنَّ المسألة فيها خلاف (ذكر ذلك صاحب التذييل):

١. ذهب سيبويه والجمهور إلى المنع[(٥)].

---

(١) الاصطبار: التجلد. والنوى: البعد. الوجد: شدة الحب. يبريني: يضنيني ويهلكني.

المعنى: إنه صبور على احتمال الشدائد، إلا أن الفراق كان صعبا عليه وكاد يهلكه.

الشاهد: قوله: "أما أنني جزع ..." حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور. وقد جاز ذلك لأمن اللبس بين "أن" المفتوحة الهمزة وإن "المكسورة الهمزة لفظا" ولأمن اللبس بين "أن" المفتوحة الهمزة المؤكدة، والتي بمعنى "لعل" ، بحر البسيط ، شرح عمدة القارئ في صحيح البخاري للعيني ١/ ٥٣٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٣) سورة يس، آية: ٤١.

(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٨.

(٥) التذييل ٣/ ٣٥٠.

٢. أجاز الأخفش[١] والفراء[٢] وأبو حاتم[٣] تقديم مثل قولك: أنَّك عاقلٌ صحيحٌ.

وعلل سيبويه والجمهور المنع بخوف الالتباس بالمكسورة، أو الالتباس بـ"أنَّ" التي بمعنى "لعَّل" أو التعرض لدخول "إنَّ" فيستثقل اجتماعهما[٤].

واستدل من أجاز بالقياس على "أنْ" نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٥] وإذا وليت أنَّ " أمَّا " الشرطية فالتقديم[٦] جائز بلا خلاف، وحجة ذلك السماع في قول الشاعر[٧]:

دأبي اصطبارٌ وأما أنّني جَزِعٌ   يوم النّوى فلوجد كاد يَبْرِيني

والعلة[٨] في ذلك -كما ذكرها ابن مالك- هي أمن اللبس بين " إنَّ " المكسورة، و"أنَّ" المفتوحة التي بمعنى "لعلَّ".

ولعلَّ الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد[٩] قد علق على علة عدم ذكر "إنَّ" المكسورة الهمزة بعد "أمَّا" بأنه لا يفصل بين "أمَّا" وبين الفاء إلاَّ بمفرد، و"أنَّ" المكسورة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أنْ تكون مفرداً.

وكذا الحال في "أنَّ" المفتوحة التي بمعنى "لعلَّ"، على عكس "أنَّ" المفتوحة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر.

---

(١) التذييل ٣/ ٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

(٦) التذييل ٣/ ٣٥٠.

(٧) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ١/ ٥٣٦.

(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٩) أوضح المسالك ١/ ٢١٤، تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد.

٣. يرى الرضي[١] وجوب تقيم الخبر في مثل قولك: "أمَّا عندي أنَّك فاضلٌ" وقد يسند الخبر إلى "أنَّ" وصلتها لما ذكر سابقاً.

❖ الترجيح:

بعد تناول الآراء السابقة حول المسألة ورأي ابن مالك يتبين لي قوة ما ذهب إليه ابن مالك، فهو رأي يؤيده السماع ويعضده، وتقويه العلَّة النحوية، فقد استطاع ابن مالك أنْ يستنبط العلة النحوية في تقديم الخبر المسند إلى "أنَّ" وصلتها وجوباً وهي خوف اللبس بين "أنَّ" المكسورة و"أنَّ" التي بمعنى لعلَّ، ويكشف عن انتقاء هذا اللبس بين "أنَّ" المكسورة و"أنَّ" التي بمعنى لعلَّ، ويكشف عن انتقاء هذا اللبس مع "أمّا" الشرطية، فلعله سكت عن التعليل لأنه معلوم ومعروف.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك على استثمار التقديم في الخبر، فعلى تقديم الخبر عند إسناده إلى " أنَّ " المفتوحة ينبني حكم نحوي، وهو أمن اللبس بين " إنَّ " المكسورة و " أنَّ " التي بمعنى لعلَّ، وعلى تأخير الخبر يتأتى اللبس .

وحمل الجواز في التقديم والتأخير على تصدر "أمَّا" الشرطية التي معها يؤمن إتيان "إنَّ" المكسورة وأنَّ "التي بمعنى لعلَّ"، فالمكسورة تقع في بداية الكلام، والمفتوحة لا تكون كذلك .

وعليه، فمذهب ابن مالك قوي حسن يعضده السماع والعلة النحوية والقياس النحوي.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢.

رابعاً: تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ:

❖ توطئـــة:

إذا تقدم الخبر على المبتدأ أو كان مشتملاً على ضمير عائد على مبتدأ مؤخر، فلا بأس من ذلك؛ لأنه حينئذ مقدم الرتبة حملا على باب الفاعل في الموطن نفسه.

أما إذا كان الخبر المقدم يشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إلى المبتدأ ففي المسألة خلاف، كقولك: في دارِه قيامُ زيدٍ.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدأ والخبر": (... ونحو في قوله: "في دارِه زيدٌ"، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك.

لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضَرَبَ غُلَامَهُ زيدٌ.

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوى في ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو: في دارِه قيامُ زيدٍ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارِها عبدُ هندٍ، ويقوله أقول؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد.

فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما، كان المضاف إليه مقدراً معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: "فِي أَكْفَانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ".

وقول الشاعر[1]:

بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ فَنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غَيِّهَا تَكُ نَاجِيَا)[2]

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ورقة ٩٨ ظ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٤١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠.

الآراء النحوية حول المسألة:

إذا اشتمل الخبر على ضمير عائد على مبتدأ مؤخر، وقد تقدم الخبر معه أو كان الخبر المقدم مشتملاً على ضمير عائد على ما أضيف إلى المبتدأ فمذهب ابن مالك[1] الجواز في الأمرين، ولا فرق عنده بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه كقولك: في دارِه قيامُ زيدٍ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارِها عبدُ هندٍ، وحجته في ذلك: القياس؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والمضاف مقدر التقديم، وعلى اعتبار تقدير ضمير متقدم يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، واستدل على ذلك بالسماع عن العرب في قولهم: "فِي أَكْفَانه درج المَيِّت".

وقول الشاعر[2]:

فَنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غَيِّهَا تَكُ نَاجِيًا ... بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أَوْ نَجَاتِهِ

وقد وافق ابن مالك في هذا القول الأخفش[3].

وقد جانب ابن مالك الصواب عندما قال بالإجماع، ففي المسألة خلاف:

أ - البصريون[4] هم المجيزون للمسألتين وليس الأخفش وحده.

ب - منع الكوفيون[5] المسألتين، فلا يجيزون: "في دارِه قيامُ زيدٍ " ولا " على بابها عبُد هندٍ " وبناء على ذلك لا يجيزون قولهم: "كفاعلهِ الدالُّ على الخير"، والبصريون يجيزون ذلك، لأنهم يرفعون " قيام زيد " و"الدال " على الابتداء.

ج - حكى أبو جعفر الصفار[6] عن الأخفش المنع إن رفعت بالظرف لم يجز،

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٤١.

(٣) ينظر رأي الأخفش في المساعد ١/ ٢٢٢.

(٤) التذييل ٣/ ٣٤٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) التذييل ٣/ ٣٤٥، والارتشاف ٣/ ١١٠٨.

وإن رفعت بالابتداء جاز.

وكان مما يؤخذ على ابن مالك أنه لم يفصِّل الكلام في رأي الأخفش[1].

ولو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود على مضاف إليه المبتدأ نحو: "غلامه محبوبُ زيدٍ"، أو جملة مصدرة بمضاف إلى ضميره نحو: "أبوه ضربَهُ عمرو " فنقل ابن كيسان[2] أن ذلك لا يجوز من قول النحويين أجمعين، فلو زدت اسما فقلت: "أبوه ضربَهُ عمرو زيدٌ"، والفعل لعمرو، والهاء في " أبوه " لزيد، جاز ذلك في قول البصريين على التقديم والتأخير، لأن كلامهم: "أبوه صائمٌ زيدٌ".

❖ الترجيح:

وبما ذكرته وناقشته يتحصل لي أن مذهب ابن مالك في هذه المسألة حسن، ولكنه يفتقر إلى بعض الإيضاح والبيان على نحو ما ذكر ابو حيان[3]، ولرأي ابن مالك ما يقويه ويعضده وهو السماع عند العرب، والقياس على باب الفاعل في عودة الضمير على متأخر لفظاً لا رتبةً.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا اشتمل الخبر على ضمير يعود على المبتدأ أو على ما أضيف إلى المبتدأ.

وأن هذا الوجه مستساغ غير ممنوع، وما يقويه باب الفاعل، فحل " النظير " في مرجعية الضمير، وعليه فقد أفاد ابن مالك من عودة الضمير على متأخر لفظاً لا رتبة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، أو على ما أضيف إلى المبتدأ بحجة أن المضاف والمضاف إليه بالشيء الواحد من حيث الحذف والإنابة.

---

(١) التذييل ٣/ ٣٤٥، والارتشاف ٣/ ١١٠٨.

(٢) الارتشاف ٣/ ١١٠٨.

(٣) الارتشاف ٣/ ١١٠٨-١١٠٩.

المسألة الثانية

جواز تقديم أو تأخير الخبر عن المبتدأ (اذا كان جملة)

❖ **توطئـــة:**

إذا كان الخبر جملة فلا يخلو أن يكون إما جملة فعليةً أو اسميةً، والفعلية إما أن يكون فاعلها ضميراً مستتراً أو ضميراً بارزاً، فإن كان الخبر جملة اسمية جاز التقديم كقولك: زيدٌ أبوه قائمٌ، فتقول: أبوه قائمٌ زيدٌ.

أما إذا كان الخبر جملة والفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً، ففي المسألة خلاف فالبصريون[1] يجيزون، والكوفيون[2] يمنعون.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدأ والخبر": (... ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل؛ فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في: (الزيدون قاموا): (قاموا الزيدون)، على أن يكون "قاموا" خبرا مقدما، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح)[3].

(١) الإنصاف ١/ ٦٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

الآراء النحوية حول المسألة:

١) ذهب البصريون وابن يعيش[١] إلى جواز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها ظاهر أو ضمير بارزٍ كقولك: زيد قام أبوه، فتقول: قامَ أبوه زيدٌ، وزيدٌ أبوه قائمٌ، تقول: أبوه قائمٌ زيدٌ.

٢) منع الكوفيون[٢] ذلك، وحجتهم في ذلك أن التقديم يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ففي قولك: قائم زيد، كان في "قائم" ضمير زيد بدليل ظهوره في التثنية والجمع، وكذلك قولك: (أبوه قائمٌ زيدٌ) كانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره.

٣) ذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] إلى جواز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها ضميرٌ بارزٌ كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا؛ لأنه عندهما موضع أمن فيه اللبس.

٤) منع الرضي[٥] جواز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير بارز وحجتهم في ذلك: اشتباه المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة " أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ".

فإن كان الضمير منفصلاً كقولك: زيد ما قام إلا هو، أو كان سبباً كقولك: زيد ما قام إلا أبوه، جاز التقديم[٦].

فإن كان ظاهراً غير سببي كقولك: زيدٌ ضربَ أبوبكرٍ، يريد: ضَرَبَهُ أبوبكرٍ قبح التقديم[٧].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٢.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٢.

(٣) التذييل ٣/ ٣٣٩.

(٤) الارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٥) شرح الرضي ١/ ١٩٠.

(٦) الارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٧) المصدر نفسه.

ووجه قبحه -كما يقول أبو حيان- أنك صدرت الموضع بما لا يصح أن يكون له، فتبني الكلام على الفعل، واستدل أبو حيان على ذلك بالسماع بقراءة: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[1] على معنى: (السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ وسَعها كُرْسِيُّهُ).

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك الذي يرى جواز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها غير ضمير مستتر؛ لأن المستتر عنده حينئذ يشتبه فيه المبتدأ بالفاعل، أما مع الضمير البارز أو الظاهر فلا بأس.

وعندي ما أحسن ما ذهب إليه ابن مالك في مسألة جواز التقديم، فقد بنى مسألة الجواز في تقديم الخبر على كثرة الشواهد المسموعة عن العرب، وإن كان بعض العرب من يجعل الضمير في الخبر المقدم فاعلاً، والمبتدأ بدلاً منه.

فابن مالك عندي قويّ وحسن في رأيه؛ لأن السماع يعضده، ويمكن الرد على الكوفيين المانعين ذلك، أن الضمير وإن قدم في اللفظ فهو منوي به التأخير، فبذلك يسقط الاعتراض بما قالوه. كما يقول بذلك الأنباري في الإنصاف[2].

ولا صحة لما اعترض به الرضي وبعض البصريين عند تقدم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة، وهي اشتباه المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة " أكلوني البراغيث "؛ لأنه إذا تقدم الخبر فكيف يشتبه المبتدأ بالبدل، إذ الضمير حينئذ فاعل، ولا يشتبه المبتدأ بالفاعل على لغة "أكلوني البراغيث"؛ لأن الضمير حينئذ علامة تثنيته أو جمع للفاعل، فبذلك ينتفي اعتراض من قال بذلك.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٥، قرأ يعقوب برفع السماوات والأرض، ابتداء وخبر، مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / ١٦، وقرئ شاذاً بسكون السين وضم العين، البحر المحيط ٣/ ١٢.

(٢) الإنصاف ١/ ٧٥.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في أن ابن مالك استطاع أن يستثمر وجود الضمير البارز في الجملة الفعلية المخبر بها عن المبتدأ، فعلى بروز الضمير، أو ظهوره في الجملة الفعلية الواقعة خبراً انبنى عنده حكم نحوي يقضي بجواز التقديم في الخبر، وعلى استتاره كان الحكم بوجوب التاخير.

المسألة الثالثة

جواز تقديم أو تأخير الخبر عن المبتدأ (إذا كان مفرداً)

❖ توطئـــة:

للجملة الاسمية ركنان: مبتدأ وخبر، وحق المبتدأ التقديم، وحق الخبر التأخير؛ لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، وعليه يجب تأخيره(١).

وللخبر مع المبتدأ ثلاث حالات من حيث التقديم والتأخير:

١) حال يجب فيها تأخير الخبر ٢) حال يجب فيها تقديم الخبر ٣) حال يجوز فيها الأمران وهي التي بصدد الحديث عنها.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (... قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا إليه.

إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس.

فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول حسان(٢) رضي الله عنه:

قَبِيلَـــةٌ أَلْأَمُ الْأَحْيَـــاءِ أَكْرَمُهَـــا   وَأَغْـدَرُ النَّـاسِ بِـالْجِيرَانِ وَافِيهَـا

---

(١) شرح الرضي ١/ ١٦٩، والتصريح على التوضيح ١/ ٢١٣.

(٢) ديوان حسان/ ٢٥٦.

ونحو قول الآخر(١):

وَأغنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيبِهِ   وَكُلٌّ لَهُ رِزْقٌ مِنَ اللهِ وَاجِبُ

"فألأم الأحياء"، "وأغناهما" خبران مقدمان، و"أكرمها" و"أرضاهما" مبتدآن مؤخران، مع التساوي في التعريف؛ لأن المعنى إنما يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر(٢):

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

"فبنونا" خبر مقدم، "وبنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصْل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك:

زيد زهير شعراً، وعمرو عنترة شجاعةً، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهاً، وسهل في البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة.

فلو تقدم " زهير " على " زيد"، و"عنترة " على عمروٍ، و"أبو حنيفة " على " أبي يوسفَ " لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجْهَل.

ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبرا قول الشاعر(٣):

جانِيكَ مَنْ يَجْنِي عليك وقَدْ   تُعْدي الصحاحَ مَبارِكُ الجُرْبِ

أي جانيك الذي تعود جنايته عليك، يعني العاقلة، "فمن يجني" مبتدأ؛ لأن المعنى عليه.

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مساواته المبتدأ في التنكير(٤) قوله ﷺ:

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ٨٥.

(٢) ديوان الفرزدق/ ٢١٧، والحماسة ١/ ٢٧٤، والخزانة ١/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٣) جمهرة الأمثال ١/ ٣٠٦-٣٠٧، نسبه إلى ذؤيب بن كعب ونسب إلى زهير في تهذيب الآثار ١/ ٣٥.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(مِسْكِينٌ، مِسْكِينٌ، رَجُلٌ لا زوجَ له)[١].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) ظاهر كلام سيبويه[٢] في باب "كان" أنه باب يختلف في بعض مباحثه عن باب الابتداء، وفي كتاب سيبويه أمثلة لجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وهذه الأمثلة مسموعة عن العرب: كقولهم: (مشنوءٌ من يشنُؤكَ، تميميٌّ أنا)[٣].

وبهذه الأمثلة استدل ابن مالك على الجواز، ولكن ابن الطراوة[٤] يتأول شواهد السماع عن العرب التي أوردها سيبويه على نحو من الغرابة، فقد تأولها على الدعاء في مثل قولهم: (مشنوءٌ من يشَنُؤكَ).

فهذه الجملة خبرية ولكن معناها مؤول ومراد به الدعاء .

ورد عليه أبو حيان[5] بأن تلك دعوى، ولو كان الأمر كذلك لنقله سيبويه، وتأول أيضاً شاهد السماع الآخر: "تميمي أنا"، بالتوكيد، ورد عليه أبو حيان بأن تلك دعوى ولم يقل أحد بذلك إذ لا يجوز حذف المؤكد للتناقض.

٢) خالف أبو حيان[٦] ابن مالك في مسألة الجواز عند تقديم المشبه وتأخير المشبه به، في نحو قولك: "زيد زهير شعراً"، فابن مالك يرى جواز التقديم، وحجته وضوح المعنى، فالأعلى عنده لا يشبه بالأدنى، فلو تقدم المشبه به على المشبه لم يكن هناك مانع؛ لأن المعنى واضح.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٦-٢٩٨.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) التذييل ٣/ ٣٥٣-٣٥٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) التذييل ٣/ ٣٣٧-٣٣٨.

وأجاز أبو حيان[١] ذلك، وحجته السماع، والمعيار عنده التمييز والتفريق بين المبتدأ والخبر سواءً قدم الخبر أم تأخر.

أما أصحابه فقد أطلقوا القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، أو كان الخبر مشبَّهاً به المبتدأ من غير لَحْظٍ لما يدل على التمييز مما لا يدل[٢].

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك[٣]، يتضح لي أن ابن مالك قد بنى حكم جواز تقديم الخبر على المبتدأ على أمن اللبس، وربط تقديم الخبر على المعنى ومدى علم السامع والمخاطب بالخبر الذي هو حكم على المبتدأ، وحجته قوية في ذلك، فقد استدل بالسماع ونبه على أمر المعنى وأهميته في التقديم.

وما رآه ابن الطراوة[٤] أيضاً في حمل الجائز على الواجب في المقدم المحمول على التشبيه في قولهم: "زيد زهير شعراً أو العكس " لم يكن صائباً؛ إذ المعنى هو الفاصل في الأمر، وأنا مع ابن مالك في ذلك، فالمعنى واضح لا يجهل.

وبهذا كله ثبت لديَّ أن ابن مالك في حكمه على جواز التقديم وامتناعه بنى على أمن اللبس، وعلى ذلك فسر المسموع من كلام العرب على هذه الوتيرة في هذا الباب.

---

(١) التذييل ٣/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٩٦-٢٩٨.

(٤) التذييل ٣/ ٣٥٣-٣٥٤.

المسألة الرابعة

موانع تقديم الخبر على المبتدأ (مواضع تأخير الخبر وجوباً)

توطئة :

حق الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، وهذا التأخير جائز لا واجب، وقد تعرض في الكلام عوارض توجب تأخيره عن المبتدأ، وهذه العوارض يذكرها ابن مالك في هذه المسألة ويوضحها، ويكشف علتها، ويوجه إعرابه عليها .

وفيه مسائل :

(أ) الأولى : اقتران الخبر بالفاء :

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (....... ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط)(١)

الآراء النحوية حول المسألة:

ذكر ابن مالك(٢) في هذه المسألة أن من مواضع تأخير الخبر، اقتران الخبر بالفاء، وهو في هذه الحال يشبه جواب الشرط المقترن بالفاء، وحيث لا يتقدم جواب الشرط على الشرط، فكذلك لا يتقدم الخبر المقترن بالفاء على المبتدأ، لأن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٢) المصدر نفسه.

حكمه وأجرى مجراه.

ولكن الرضي[1] ذكر أمراً آخر لم يذكره ابن مالك يندرج تحت هذا الباب وهو: امتناع تقديم الخبر مع اقترانه بالفاء وهو غير مشبه للشرط كقولك: كل رجل يأتيني فله درهم.

ويرى الأخفش[2] أنه قد تدخل الفاء في خبر المبتدأ - ويمتنع تقديمه - في حال غير شبه الشرط كقولك: زيد فمنطلق:

وأجاز الفراء[3] والأعلم[4] دخول الفاء على الخبر مع الأمر والنهي، وتبعهما أبو اسحاق[5]، واحتجوا بالسماع بقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[6].

ويمكن الرد على الأخفش أن الفاء إنما دخلت على تأويل شرط مقدر، أما الفراء والأعلم فيمكن الرد عليهما بأن الأمر والطلب لا يقعان خبراً.

وبقي أمر آخر يتنبه إليه ابن مالك وهو دخول الفاء على الخبر في النواسخ وجواز ذلك وامتناعه، والصحيح عدم تقديم الخبر معهن على الخلاف بين النحاة في ذلك في دخول الفاء على خبر " إن " و"أن " و"لكن".

والذي يظهر لي أنه يمكن الاعتذار عن ابن مالك فيما فاته أنه حمل ذلك كله على معنى الشرط وشبهه به، فلأجل ذلك اكتفى بالحديث عن الخبر المقترن بالفاء المشبه للشرط، وما سواه محمول عليه؛ لأن المبتدأ حينئذ مشبه للشرط لعمومه واستقبال الفعل

(١) شرح الرضي ١/ ٩٩-١٠٠.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٣، والأشموني ١/ ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق والهمع ١/ ١١٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) معاني القرآن ٤/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٦) سورة (ص) آية: ٥٧.

الذي بعده[(١)].

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة أن ابن مالك قد استثمر العلة النحوية في منع تقديم الخبر على المبتدأ، فعلى اقتران الخبر بالفاء ينبى حكم نحوي مفاده: منع تقديم الخبر تشبيهاً للخبر بجواب الشرط، وحيث لا يتقدم الجواب في الشرط، فكذا لا يتقدم ما أشبهه وهو الخبر المقترن بالفاء.

وما ذكره بعض علماء النحو من اقتران الخبر بالفاء محمول كما ذكرت سابقاً على الشرط وداخل في عمومه.

وتظهر ثمرة الخلاف أيضاً في قوة ما رآه ابن مالك في منع التقديم في الخبر المقترن بالفاء ووجوب تأخيره حملاً على الشرط.

وهو بذلك يفسر المسموع من كلام العرب في ضوء العلة النحوية المانعة من ذلك.

وعندي رأي ابن مالك قويٌ جداً للعلة النحوية التي قدمها، وقياسه هذا الباب على بابٍ نحويٍ آخر .

(١) أوضح المسالك ١/ ٢١١.

(ب) الثانية : اقتران الخبر بإلا لفظاً أو معنى :

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "المبتدأ والخبر": (....... ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظا أو معنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]، وكقوله تعالى ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[2]، وأشرت بقولي: في "الاختيار" إلى أن تقديم الخبر المقترن "بإلا" قد يرد في الشعر، كقول الكميت[3]:

فَيَا رَبِّ هَل إلاَّ بِكَ النَّصرُ يُرتجَى ... عَليهم وهَل إلاَّ عَلَيكَ المُعَوَّلُ)[4]

الآراء النحوية حول المسألة والترجيح:

١) أوجب البصريون والرضي[5] وأبو حيان[6] وابن هشام[7] الأنصاري والأزهري[8] تأخير الخبر عند اقترانه بإلا لفظاً أو تقديراً، وحجتهم في ذلك السماع

ولعل العلة في ذلك -كما يظهر لي- أن الخبر في حكم المستثنى؛ والمبتدأ في حكم المستثنى منه، ولا يتقدم المستثنى على المستثنى منه على الراجح.

وكذلك لأنه مع التقديم مع " إلا " لا يتأتى ولا يجوز لتقدم أداة الاستثناء على

(١) سورة آل عمران، آية: ١٤٤.

(٢) سورة هود، آية: ١٢.

(٣) الدرر ١/ ٧٦، وشرح المرادي/ ١٣٦، و العيني ١/ ٥٣٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٥) شرح الرضي ١/ ١٩١.

(٦) التذييل ٣/ ٣٤٠، والارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٧) أوضح المسالك ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٨) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٥.

الحكم في الاستثناء المفرغ كما ذكره الرضي[1].

فابن مالك قد استثمر العلة النحوية في حمل أمر على آخر، فعلى منع تقديم المستثنى على المستثنى منه على الراجح انبنى حكمٌ نحوي في باب الابتداء وهو منع تقديم الخبر المقترن بإلا لفظاً أو تقديراً.

وماورد خلافه فهو محمول على الضرورة الشعرية، ومنبه على وروده، وحكم عليه بالقلة بقوله: "وقد يرد"[2].

وفي هذه المسألة تظهر قوة ما ذهب إليه ابن مالك في منعه تقديم الخبر المقرون "بإلا" لفظاً أو تقديراً، فقد عول على السماع والقياس، وحمل هذا الباب على باب الاستثناء معتمداً على التعليل النحوي، فالشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه وأجري مجراه.

(ج) الثالثة: اقتران المبتدأ بلام الابتداء:

❖ **توطئـــة:**

إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، فلام الابتداء تدل على الاهتمام بأولوية المبتدأ، وتقدم الخبر مناف لذلك، فلأجل ذلك امتنع التقديم، وحتى مع أفعال القلوب يمتنع تأثر مصحوب الخبر حينئذ، وحكم بزيادتها، لأن ذلك فيه دلالة واضحة أن لام الابتداء مؤكد بها.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (....... ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك

---

(١) شرح الرضي ١/ ١٩٤.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

فمنع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: علمت لزيدٌ كريم، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر(1):

خَالِيْ لأنْتَ وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العَلاءَ وَيُكْرِمُ الأخْوَالا

فلك أن تجعل اللام من قوله: "لأنت"، زائدة كزيادتها في قول الراجز(2):

أمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضى من اللَّحْم بِعظم الرَّقَبَهْ

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره " أنت " كأنه قال: خالي لهو أنت. وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده.

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير(3):

أَصَابَ الرَّدَى مَنْ كَانَ يَهْوَى لَكِ الرَّدَى ... وجُنَّ اللواتي قُلْنَ عَزّةُ جُنتِ

فَهُنّ لأوْلَى بِالجُنُوْنِ وبالْجَفا ... وَبِالسَّيِّئَاتِ مَا حَيِيْنَ وَحَيَّتِ

ومن زيادتها قول الشاعر(4):

وبِنَفْسِي لَهُمُومٌ ... فهي حرَّى آسفهْ(5)

(1) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ١/ ٥٣٤، وشرح المرادي على التسهيل/ ١٣٦.

(2) شرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٥، وديوان رؤبة/ ١٧٠.

(3) ديوان كثير/ ١٠٧، والأغاني ٩/ ٢٩.

(4) ديوان الخنساء/ ١٠١.

(5) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى ابن مالك[1] والبصريون والرضي[2] وأبو حيان[3] وابن هشام[4] الأنصاري والأزهري[5] منع تقديم الخبر عند اقتران المبتدأ بلام الابتداء.

وحجتهم في ذلك: أن لام الابتداء تدل على صدارة المبتدأ وأولويته والاهتمام به، وتقديم الخبر مناف لذلك، ولأجل ذلك امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في قولك: علمت لزيد قائم.

فإن جاء ما يوهم خلافه أول إما على زيادة اللام أو على تقدير مبتدأ محذوف تدخل اللام عليه كما في الأبيات المذكورة.

وقد جمع ذلك الأزهري[6] في توجيه البيت فقال:" خالي لأنت": (التقدير الأول وهو أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف: "خالي لهو أنت " بضعفه أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللازم في الخبر خاصة بالشعر، والثاني قاله ابن هشام في المغني.

ويقول: (إذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهذا ممتنع عند الجمهور)

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه الأزهري في ذلك الرد وترجيحه الزيادة وأنها أولى من الحذف لما قدمه.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٢) شرح الرضي ١/ ١٩١.

(٣) التذييل ٣/ ٣٤١ والارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢١٠-٢١١.

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٦-٢١٧.

(٦) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٦ -٢١٧.

وعليه فابن مالك قد استنبط العلة النحوية المانعة من تقدم الخبر على المبتدأ وهي وجود لام الابتداء، وأن ما خالف ذلك فهو محمول على التأويل إما بالزيادة وإما على تقدير مبتدأ محذوف أو على العمل على الضرورة الشعرية، فقد بنى ابن ملك حكم منع تقديم الخبر على لام الابتداء وصدارتها في الكلام، والسابق لا يسبق.

(د) الرابعة: كون المبتدأ ضمير الشأن:

❖ **توطئـــة:**

ضمير الشأن أو ضمير القصة، ويسميه الكوفيون " ضمير المجهول " وهو يذكر عادة عند العرب في مواطن الاهتمام والعناية بما يجيء، من باب التشويق أو التفخيم، ومن أحكامه النحوية كونه مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وأن يكون يصيغة المفرد، ولا بد من وجود جملة تفسره، وعدم وجود تابع من عطف أو توكيد له، وإذا كان منصوباً بسبب وقوعه مفعولاً به لفعل ناسخ ناصب لمفعولين أصلها المبتدأ أو الخبر كان في موضع نصب.

أما إذا كان مرفوعاً متصلاً وعامله فعل، فإنه يستتر في هذا الفعل(١).

➪ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (... ومما يمتنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: هو زيد منطلق؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو، لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً للضمير المستكن في الخبر.

وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامِي زيدٌ منطلقٌ، فإن تأخير: "كلامي"، وتقديم: "زيدٌ منطلقٌ " ممتنع؛ لأن سامع قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، قد علم أنه كلامك.

فيتنزل قولك: "كلامي" بعد ذلك منزلة قولك: كلامي هو كلامي

---

(١) النحو الوافي ١/ ٢٩٩.

ولا فائدة في ذلك)[١].

الآراء النحوية حول المسألة والترجيح:

١) ذهب البصريون والرضي[٢] وأبو حيان[٣] وابن مالك[٤] والأزهري[٥] إلى منع تقديم الخبر إذا كان المبتدأ ضمير الشأن، وحجتهم في ذلك أن تأخير الضمير موهم كونه توكيداً للضمير المستكن في المشتق " منطلق " ولم يعرف حينئذ أن المؤخر ضمير الشأن.

ويذكر ابن مالك تركيباً آخر يأتي في حكم ضمير الشأن الذي يمتنع فيه تقديم الخبر في مثل قولك: كلامي زيد منطلق، وقد علل لعدم التقديم بأن ذلك التقديم تنفقد معه انتقاء الفائدة؛ لإن السامع إذا سمع (زيد منطلق) وهو الخبر، قد علم وتيقن أنه كلامك) فيتنزل ما نزل منزلة " ضمير الشأن": " كلامي " منزلة " كلامي هو كلامي"، فتزول الفائدة المرجوة من الكلام.

والذي يظهر لي أن الضمير " هو " الذي هو ضمير الشأن لا يمكن أن يكون توكيداً للضمير المستكن في " منطلق "؛ لأن المعنى والمقام تفخيم وتهويل، فبذلك ينتفي التوكيد.

واستدلال ابن مالك في هذه المسألة على وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في ضمير الشأن ينقصه السماع، ويمكن أن يستدل على هذا بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٦].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩.

(٢) شرح الرضي ١/ ١٩١.

(٣) التذييل ٣/ ٣٤٢ والارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩.

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٧.

(٦) سورة الإخلاص، آية: ١.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك[1] في استثمار العلة النحوية في منع تقديم الخبر على المبتدأ حال كون المبتدأ ضمير الشأن أو مافي حكمه، وربط ذلك المنع بحال السامع، ومدى حصول الفائدة التي تكلم عنها سيبويه[2] في أول باب الابتداء إذ يقول: (... والتقديمُ والتأخيرُ في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرتُ لك من الفعل. وحسنُتِ النّكرةُ " ههنا " في هذا الباب لأنّك لم تجعلِ الأعرفَ في موضع الأنكرِ، وهما مُتكافِئان كما تكافأتِ المعرفتان، ولأنّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك وقد عَرَفَ من تَعْنِى بذلك كمعرفتك).

وعليه، فقد انبنى لدى ابن مالك حكم نحوي يوجب تاخير الخبر مع ضمير الشأن المقدم وجوباً في الكلام، وتبعاً لذلك التقديم في المبتدأ أو التأخير في الخبر تحصل الفائدة والمزية التي من أجلها جيء بضمير الشأن في الكلام.

فلو انتفى تقديم ضمير الشأن انتفى المجيء به، وعلى التقديم فيه، والتأخير في خبره حصلت الفائدة.

فلو انتفى تقديم ضمير الشأن – أو ما في حكمه – انتفى المجيء به، وانتفت الفائدة تبعاً لذلك.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩.

(٢) الكتاب ١/ ٥٥-٥٦.

(و) الخامسة: مِنْ موانع تقديم الخبر كون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام أو ما أضيف إلى واحد منهما:

❖ **توطئـــة:**

من الموانع التي تمنع تقديم الخبر على المبتدأ، كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام كأين، ومن، أو ما أضيف إليها كقولك: غلامُ مَنْ هذا؟

أو بعض أسماء الشرط كقولك: مَنْ يقُمْ أقُمْ مَعَهُ.

أو ما أضيف إلى بعض أسماء الشرط كقولك: غلامُ مَنْ يقُمْ أقُمْ مَعَهُ.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (...... ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّهم أفضلُ؟ مَنْ يقُمْ أقُمْ مَعَهُ.

وكذا الحكم في الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط)(١).

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى الرضي(٢) وأبو حيان(٣) وابن مالك(٤) وابن هشام الأنصاري(٥) والأزهري(٦) امتناع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم شرط أو مضافاً إلى واحد منهما.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) شرح الرضي ١/ ١٨٩.

(٣) التذييل ٣/ ٣٤٢ والارتشاف ٣/ ١١٠٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٥) أوضح المسالك ١/ ٢١٠.

(٦) التصريح على التوضيح ١/ ٢١٧.

ولعل العلة النحوية المانعة من ذلك هي كون المبتدأ له الصدارة في الكلام، والمصدر لا يصدر عليه.

فالسامع مع الاستفهام والشرط ينتظر جواباً لمجهول، فالمقدم هنا المبتدأ، والمؤخر الخبر، لأن ذهن السامع يطلبه(١).

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك، يبدو لي أن ابن مالك قد وافق النحويين في امتناع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مماله الصدارة في الكلام، أو ما أضيف إلى ماله الصدارة في الكلام.

وابن مالك(٢) في موافقته للنحويين في المنع، قد نظر إلى علة المنع، وهي التصدير، وعليها بنى وجوب التقديم في المبتدأ، ووجوب التأخير في الخبر.

أما الرضي(٣) فقد جعل علة المنع مبنية على معنى الاستفهام أو الشرط، وأنهما يحدثان تغييراً في المعنى، والسامع لا يدري عن المتغيرات إذا جاء الخبر أهي قبله أم بعده.

والذي آراه ما ذهب إليه ابن مالك أن المبتدأ إذا كان من أسماء الشرط أو أسماء الاستفهام أو مضافاً لواحد منهما، فإنه يجب التقديم في المبتدأ ويمتنع في الخبر؛ لأن أسماء الاستفهام والشرط لها الصدارة في الكلام، وكلام الرضي(٤) – كما اعتقد – داخل في عموم كلام ابن مالك، وبه أرى وأستحسن القول.

وعندي تظهر ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك من الإفادة من العلة النحوية في باب التقديم، فعلى كون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام أو مضافاً لواحد منهما انبنى

(١) شرح الرضي ١/ ١٨٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٣) شرح الرضي ١/ ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه.

حكم نحوي يقضي بوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وبعد عرض هذا المسألة وآراء النحاة فيها تظهر لي قدرة ابن مالك من الإفادة من العلة النحوية في باب التقديم، فعلى كون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام أو مضافاً إلى واحد منهما انبنى حكم نحوي يقضي بوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .

بحجته أن المُصَدَّر لا يُصَدَّر عليه، لأنه أولُ، وما سواه بعده.

وكان من ثمرات هذا التقديم: إفادة المخاطب والملقى عليه الكلام بالجملة المأتي بها.

وتظهر قوة ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في إفادة المخاطب والسامع للكلام.

فعلى المعنى وحال السامع عَوَّل على وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

(ي) السادسة : الإخبار عن مبتدأ يكون ضمير مخاطب بموصول عائد صلته غائب أو بنكرة موصوفة بموصول عائده غائب أو بنكرة بدون موصول :

❖ توطئـــة:

كل موصول لا بد له من صلة توضح معناه، ولا بد أن تشتمل الصلة على ضمير يربطها بالموصول، ويسمى العائد كقولك: جاء الذي حضر، فالموصول " الذي " وصلته " حضر، والضمير العائد هو الضمير المستتر " هو"، وابن مالك في هذه المسألة يوضح أمراً وهو عندما يكون المبتدأ ضميراً حاضراً مقدماً فإنه يخبر عنه باسم موصول مطابق له، على حد ماهو معروف ومعلوم في باب الابتداء.

ولكن قد تحدث المخالفة وعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر، فالمبتدأ مثلاً ضمير مخاطب، والخبر ضمير غائب كقولك: أنت الذي فعل، هذا مخالف للقياس، وكان الحد والوجه والقياس: أنت الذي فعلت، ولأجل هذا أفرد ابن مالك مسألة لذلك.

والذي جوز هذه المخالفة أي مخالفة القياس هو: اعتبار حال الخبر مع جواز الوجه الأقيس، ومما يقوي كلامه شواهد السماع من القرآن الكريم والشعر العربي.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "الاسم الموصول": (......... الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنت الذي فعل، وأنت فلان الذي فعل، وأنت رجل فعل، ففي "فعل" الأول ضمير عائد على موصول مخبر به، وفي "فعل" الثاني ضمير عائد على موصول موصوفُه مُخْبرٌ به، وفي "فعل" الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقد جيء بمضمر خبره غائباً مُعتبراً به حال الخبر، ولو جيء به حاضراً معتبراً به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: "فعلتَ" في الأمثلة الثلاثة؛ لأن المخبر عنه والمخبر به.

شيء واحد في المعنى، وفي حديث محاجَّةِ[1] موسى آدم عليهما السلام: (أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ؟ "وفي رواية" أَنْتَ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق[2]:

وَأَنْتَ الّذي تَلْوِي الجُنُودُ رُؤوسَها ... إِلَيْكَ، ولِلأَيْتَامِ أَنْتَ طَعامُهَا

ومثله قول قيس العامري[3]:

وَأَنتَ الَّذي إن شِئتَ نَعَّمتَ عيشَتي ... وَإِن شِئتَ بَعدَ اللهِ أَنعَمتَ بالِيا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق[4]:

وَأَنتَ الَّذي أمْسَتْ نَزَارٌ تَعُدُّهُ ... لِدَفْعِ الأَعَادِيْ وَالأُمُوْرِ الشَّدَائِدِ

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك: أنت الذي فعل، بمعنى كالذي فعل.

وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك: الذي فعل أنت، فلذلك قلت في الأصل "عن حاضر مقدم".

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قولُ بعض الأنصار رضي الله عنهم[5]:

نَحْنُ الَّذِيْنَ بَايَعُوا مُحَمَّداً ... عَلَىْ الجِهَادِ مَا بَقِيْنَاْ أَبَدَا

---

(١) حديث رقم ٢٦٥٢ في صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام.

(٢) شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٢٨٥.

(٣) ديوان جميل بثينة/ ٢٢٠.

(٤) شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٢٨٥.

(٥) صحيح البخاري ٣/ ١٣٨٢.

ومثله[1]:

أَأَنْـتَ الْهِلالِـيُّ الـَّذِيْ كُنـْتَ مَـرَّةً   سَمِعْنـَـا بـِـهِ وَالأرْحَبِـيُّ الْمُعَلَّـقُ

أي: ومعه الأرحبي)[2].

الآراء النحوية حول المسألة والترجيح:

ظاهر هذه المسألة ينطلق من باب الابتداء، ومبدأ المطابقة بين المبتدأ والخبر، وذلك إذا كان الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، وعلى ذلك تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر، وابن مالك في هذه المسألة يشير إلى أمر وهو: أنه إذا أخبر عن مبتدأ مخاطب مقدم بموصول جاء عائد صلته غائباً أو أخبر عنه بموصوف وصف بموصول عائد صلته غائباً أو كان الخبر نكرة وصفت بجملة فعلية فاعلها يعود على تلك النكرة كقولك في الأول: أنت الذي قمت، وفي الثانية: أنت فلان الذي قام، وفي الثالث: أنت إنسان قام.

وعلى اعتبار حال الخبر المتأخر يكون العائد غائباً، ويكون المبتدأ بضمير المخاطب وأخبر عنه بخبر العائد فيه غائب.

وعلى اعتبار حال المبتدأ المتقدم جاز أن يكون العائد في الخبر مخاطباً موفقاً للمبتدأ على نحو ما مرَّ.

وحجته في ذلك كله السماع من القرآن الكريم والشعر العربي.

ولكن ابن مالك ذكر مواضع أخرى يجب فيها أن يكون العائد بلفظ الغائب، وذلك إذا شبه المبتدأ المقدم بالخبر المتأخر كقولك: أنت الذي فعل، أي: كالذي فعل.

كذلك يجب كون العائد بلفظ الغائب عندما يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ – وهذا ما

---

(١) الدرر/ ٦٤.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٠٩-٢١٠.

عبر عنه ابن مالك بـ (عندما يتأخر ما بدل على الحضور)[1].

أما أبو حيان[2] فقد خالف ابن مالك في مسألة تشبيه المبتدأ بالخبر فجعلها أبو حيان من قبيل الجواز لا الوجوب في ضمير الغيبة.

واستدرك أبو حيان[3] على ابن مالك أن الاسم الموصول " من " إذا أخبر به وجب فيه أن يكون العائد غائباً، كقولك: أنا من قام.

والصحيح عندي أن أبا حيان عندما خالف ابن مالك في مسألة تشبيه المبتدأ بالخبر وجعل ذلك من قبل الجواز لم يكن على صواب؛ لأنه يقدر مضافاً محذوفاً قبل الخبر وهي كلمة " مثل"، وما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير،ثم إن اعتراض أبي حيان ينقصه السماع والقياس.

أما استدراكه فيمكن الاعتذار عن ابن مالك بأن ما اعترض به فيه ضعف؛ لأن تمثيله بالجملة السابقة: "أنا من قام " يمكن أن يقال: "أنا من تمت "؛ لأن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، فأنا هو القائم، والقائم هو أنا، و"مَنْ " مِنَ الأسماء المشتركة، وفي كلام العرب – كما ورد في كتاب سيبويه[4] عندما علق على قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾[5] – ما يدفع ذلك.

قال سيبويه[6]: أجْرَىْ الأول على لفظ الواحد والآخر على المعنى، وهذا كله من باب التنظير على المسألة والرد على أبي حيان، والشيء بالشيء يقارن.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢١٠.

(٢) التذييل ٢/ ١٢٤، ٣/ ١٠١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ١/ ٦٥.

(٥) سورة البقرة، آية: ١١٢.

(٦) الكتاب ١/ ٦٥.

وبما ذكرته يتحصل لي أن ما ذهب إليه ابن مالك في هذا المسألة هو الصحيح، ولا يوجد ما يدفعهُ، بل إن السماع يؤيده ويعضده.

وتظهر ثمرة هذه المسألة وإيرادها في تقديم المبتدأ إذا كان ضميراً مخاطباً والإخبار عنه بموصول غائب في صلته وجواز الأمرين إما الخطاب أو الغائب، أما إذا تقدم الخبر وتأخر المبتدأ المخاطب وجب كون العائد غائباً.

وكذلك إذا قصد من جهة المعنى تشبيه المبتدأ بالخبر وجب تعين كون العائد غائباً وعليه فقد أجاز ابن مالك تقديم المبتدأ وتأخير الخبر والعكس في حال العائد من حيث الغيبة والحضور.

فعلى تقديم الخبر[١] على "المبتدأ" جاز الأمران، وعلى تأخير الخبر عن المبتدأ وجب كون العائد غائباً.

وعند اعتبار تشبيه[٢] المبتدأ بالخبر وجب كون العائد غائباً، وعند عدم اعتباره جاز.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه.

المسألة الخامسة

تقديم أو تأخير العامل في "أي" الموصولة

❖ توطئـــــة:

من الموصولات " أي"، وقد اختلف النحاة فيها، فذهب الخليل ويونس إلى أن " أيا " لا تأتي إلا استفهامية أو شرطية، ولا تجيء موصولة، وذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى أنها تكون موصولة، وتبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

أما الكوفيون[1] فيرون أن " أيا " قد تأتي موصولة، ولكنها عندهم معربة في الأحوال كلها عند الإضافة وغيرها سواء أحذف صدر صلتها أم لم يحذف.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الموصول": (... ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه "أيّ" مضافة إلى معرفة لفظا كقولك: اقصد أيَّهم هو أكرم.

أو نية كقولك: سل منهم أياًّ تلقاه.

ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره.

وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه.

كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[2].

(١) أوضح المسالك ١/ ١٥١.

(٢) سورة مريم، آية: ٦٩.

وكقول الشاعر[١]:

فَـادْنُوا إِلَىْ حَقِّكُـمْ يَأْخُـذْهُ أَيُّكُـمُ   شِـئْتُمْ وَإِلاْ فَإِيَّـاكُمْ وَإِيَّانَـا)[٢]

الآراء النحوية حول المسألة:

هناك خلاف بين النحاة من حيث التقديم والتأخير في عامل " أي":

١) يرى الجمهور وسيبويه[٣] أنه لا يلزم تقديم عاملها ولا استقباله، وتبعهم في ذلك ابن مالك[٤]، فعلى مذهبهم يجوز قولنا: أحبُّ أيَّهم قرأ، وأيَّهم قرأ أحب، وتبعهم أبو حيان[٥] في التذييل.

٢) يرى الكسائي[٦] لزوم كون العامل مستقبلاً لأنه منع أن يكون العامل ماضياً، فقد كان في حلقة يونس، وسئل عن جواز قولهم: (أعجبني أيهم قام)، فقال بعد إلحاح عليه: (هكذا أيُّ خلقت)، فالكسائي بين ووضح علة بناء" أيُّ " وأنها هكذا نطقتها العرب مبنيةً .

٣) يرى الكوفيون[٧] لزوم التقديم مع العامل المستقبل، وحجتهم السماع، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٨].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٣) الارتشاف ٢/ ١٠١٢-١٠١٣.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٥) الارتشاف ٢/ ١٠١٣، التذييل ٣/ ٥٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) شرح التسهيل ١/ ١٩٩-٢٠٠، والارتشاف ٢/ ١٠١٢.

(٨) سورة مريم، أية: ٦٩.

وقول الشاعر[1]:

فَادْنُوا إلَـىْ حَقـِّكُمْ يَأخـُذْهُ أَيُّكُـمُ   شِئْتُـمُ وَإلاْ فَإيـَّاكُمْ وَإيَّانـَا

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يتبين لي أن ما ذهب إليه ابن مالك حسن، وهو مع النحاة الأوائل كسيبويه ومع الجمهور أيضاً في عدم لزوم استقبال عامل " أي " الموصولة ولا تقديمه؛ لأن " أيا " لها صدارة الكلام، " كأي " الشرطية والاستفهامية.

وما قاله الكوفيون والكسائي بلزوم ذلك فيشفع لهم السماع في الآية والبيت الشعري، ولا ضرر من تقدم أو تأخر عاملها عليها كقولك: أَحِبُّ أيّهم قرأ، وأيهم قرأ أَحِبُّ.

واستطاع بذلك أن يرد شواهد السماع التي وردت على نحو ما قاله الكوفيون، فكان مذهبه جواز تقديم وتأخير عاملها، وحجته القياس؛ لأن القياس لا يأباه، وما ذهب إليه الكوفيون مردود لاعتمادهم على أن المسموع من كلام العرب جاء على هذا النحو، وذلك لا يقتضي عدم جواز أن يكون العامل فيها ماضياً، إذ يجوز أن يقال : ضَربتُ أَيَّاً لقيتُ عامَ أولَ.

(١) شرح التسهيل ١/ ١٩٩.

المسألة السادسة

تقديم خبر "كان" إذا كان جملة على "كان" وعلى "اسمها"

❖ **توطئـــة:**

اختلف النحاة في مسألة تقديم خبر كان إذا كان جملة، فمنهم مَنْ أجاز، ومنهم مَنْ منع.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (... ذكر ابن السراج أن قوماً من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه، وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال : أبوه قائم كان زيدٌ، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضاً أن يقال: كان أبوه قائم زيدٌ، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع "كان" فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق(١):

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ أقاربهُ

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فـ"أبوه" مبتدأ، و"امه" مبتدأ ثانٍ، و"من محارب" خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو "جملة"، فلو دخلت "كان" لساغ التقديم أيضاً كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه، والتوسط أولى بالجواز كقولك: "ما كان أمه من محارب أبوه")(٢).

---

(١) ديوان الفرزدق ١/ ١٠٨.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥٤-٣٥٥.

الآراء النحوية حول المسألة:

أجاز البصريون وابن السراج[1] والرضي[2] وابن عصفور[3] وابن مالك[4] تقديم الخبر في " كان " إذا كان جملة، ولم يفرقوا بين الخبر الجملة الفعلية والاسمية، وحجتهم القياس لا السماع، فقد قاسوا تقديم خبر " كان " الجملة على تقديم الخبر إذا كان جملة على المبتدأ، ومنع الكوفيون ذلك[5].

أما أبو حيان[6] فقد أجاز تقديم الخبر إذا كان جملة، وَقَّيد تقديم الخبر الجملة الفعلية برفعها ضميراً مستتراً، كقولك: كان زيدٌ يقومُ.

وأستدل لجواز تقديم الخبر الجملة الفعلية بالسَماع، بقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[7]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾[8]، فتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

والذي يتضح لي أنه لم يكن ما ذهب إليه أبو حيان صائباً وذلك لأسباب هي:

١) في تجويزه تقديم الخبر الجملة الفعلية مخالفة لما سُمِعَ عن العرب، فلم يسمع عن العرب أنْ قالت: يقومُ كان زيدٌ.

٢) استدلاله بتقديم المعمول " إياكم " و"أنفسهم " في غير محلَّه؛ لأنهما معمولان

---

(١) الأصول ١/ ٨٨-٨٩.

(٢) شرح الرضي ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٩٢-٣٩٦.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٥٥.

(٥) التذييل ٤/ ١٨٢-١٨٤.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة سبأ، آية: ٤٠.

(٨) سورة الأعراف، آية: ١٧٧.

وليسا خبرين.

ومن الممكن أن يقال أن " إياكم " و"أنفسهم " معمولان لـ " يظلم " و"يعبد " وقد تقدما على عاملهما " كعمراً ضرب زيدٌ " وتحمل " كان " على الزيادة ويسقط الاستشهاد بالآية.

ويقول ابن مالك بأن المجيز لتقديم الخبر على الاسم استدل بقول الشاعر[1]:

فأَصْبَحَ في لَحْدٍ مِن الأَرْضِ مَيِّتاً   وكانَتْ به حَيًّا تَضِيقُ الصَّحاصِحُ

(فالصحاصح) اسم "كان" مؤخَّر، والخبر جملة فعلية " تضيق".

ومنهم مَنْ خَرَّجَ البيت فمنع ذلك على إضمار اسم "كان"، وجملة "تضيق" خبر "كان".

وحُجَّة المانعين أن هذه الأفعال داخلة على ما أصله مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية على المبتدأ فهنا أيضا لا يجوز.

ورَدَّ المجوزون على المانعين: بأن الابتداء معنوي والفعل لفظ، والعامل اللفظّي أقوى من المعنوي.

أما الشاطبي[2] فذهب إلى جواز تقديم خبر " كان " أو توسطه إذا كان جملة، وحجته القياس في تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة.

ورد على من اعترض على ابن مالك الذي ذهب إلي الجواز: بأنه لم يوضح مواضع التقديم والتأخير والتوسط وجوباً بأمرين:

أولها: أن ابن مالك قد ذكر ونبَّهَ في بداية الباب على عروض العوارض.

ثانيها: أن هذه المواضع يمكن الإفادة منها للتأمل في باب الابتداء، وباب الفاعل ونائبه.

---

(١) الحماسة ١/ ٤١٤.

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ١٧٧-١٧٨.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يتضح لنا أن ما ذهب إليه ابن مالك حسن جيد في تجويزه تقديم خبر " كان " إذا كان جملة اسمية واستدل بالقياس لا السماع، فقد قاس خبر " كان " الجملة الاسمية على خبر المبتدأ الجملة الاسمية.

والذي يظهر لي أن ابن مالك لم يتطرق ولم يذكر تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية على "كان"، وذلك لعدم السماع عن العرب، فلم يسمع: (يقومُ كان زيدٌ) ولعلَّ ابن مالك قد تنبه إلى فكرة العائد في تقديم الخبر الجملة الاسمية على كان واسمها في المثال: (أبوه قائمٌ كان زيدٌ)، فالضمير العائد هنا هو " الهاء".

فابن مالك قد استثمر فكرة التقديم التي نتجت عن امتلاكه للأصول والفروع النحوية في تجوزه تقديم الخبر الجملة الاسمية على " كان " نفسها أو تقديم الخبر على اسم " كان".

وهو يلتفت إلى القياس لأن السماع معدوم فقد قاس مجهولاً على معلوم، فابن مالك – رحمه الله – كان يَلْحَظُ إلحاق فرع بأصل وهكذا.

المسألة السابعة

تقديم خبر "مازال" وأخوتها عليها

❖ توطئـــــة:

اختلف النحاة في مسألة تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من فصَّل الكلام في المسألة.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر رأيه في ذلك وهو يعوِّل على التعليل النحوي، ويرد على ابن كيسان القائل بالجواز.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (...... ولا حظّ لزال وما بعدها في وجوب تقديم الخبر، لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير "ما" صار وأخواتها في جواز تقديم الخبر، نحو: قائما لم يزل زيد. وفي التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره، نحو: في الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها.

فلو كان النفي بـ "ما" لم يجز التقديم، لأن لها صدر الكلام، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام في تعليق أفعال القلوب، وقياس "إنْ" النافية أن تجرى مجراها في غير التعليق كما جرت فيه مجراها، كقوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1].

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بها، مع أنه موافق للبصريين في أن "ما" لها صدر

(١) سورة الاسراء، آية: ٥٢.

الكلام، لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلا، بمنزلة: كان زيد فاضلا، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذي اعتبره ضعيف، لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثَمّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير. وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان، لأن "ما" عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك ابن كيسان)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر " ما زال " وأخواتها " المنفية " عليها، ولكلٍّ وجهه ودليله:

١) منع البصريّون تقديم خبر " ما زال " عليها، وتبعهم الفراء[2] من الكوفيين، وقال به النحاس، واختاره ابن خروف[3].

وحجة البصريين التعليل والقياس في منع ذلك، وعندهم " ما " للنفي، والنفي له صدر الكلام، والنفي بـ " ما " جارٍ مجرى حرف الاستفهام الذي له صدارة الكلام، فكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك الحال في " ما " النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

٢) أجاز الكوفيّون تقديم خبر " ما زال " عليها سواءً كان النفي عندهم بـِ " ما " أو بغيرها من النوافي، وتبعهم ابن كيسان[4].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٨٩، المساعد ١/ ٢٦١، والإنصاف ١/ ١٥٥-١٥٧.

(٣) ينظر: رأي الفراء في شفاء العليل ١/ ٣١٥، والهمع ١/ ١١٧، و شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٠٠(ل)، و ٢/ ٢٩٧.

(٤) الارتشاف ٣/ ١١٧٠، وينظر رأي ابن كيسان في إصلاح الخلل/ ١٣٩، والايضاح في شرح المفصل ٢/ ٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٨، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٠٠ (ل) و ٢/ ٢٩٧ (ب)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٤، والإنصاف ١/ ١٥٥، والأشموني ١/ ٢٣٣.

واحتجَّ الكوفيّون لما ذهبوا إليه بالتعليل، وعندهم " زال " فيها معنى النفي، و " ما " للنفي، ونفي النفي إثبات، فما جاز في "كان" في جواز تقديم خبرها عليها يجوز في " ما زال "[١].

ولا حجَّة للكوفيين فيما ذهبوا إليه؛ لأن العرب إنما تلحظ لفظ " ما " لا معناها عند التقديم[٢].

٣) فصَّل فريق من النحاة في المسألة – ومنهم ابن مالك[٣] – بين كون النافي لفظ " ما " أو غيرها من النوافي كـَ " لَمْ " و"لَنْ " و"لا " فمنعوا التقديم مع " ما " وأجازوه مع غيرها كـَ " لَمْ " و"لَنْ " و"لا "؛ لأنها مختصة بالدخول على الأفعال فصارت كالجزء منها، فكما جاز تقديم منصوب الفعل عليه يجوز هنا.

وأما " لا " فالذي سوغ لجواز ذلك تصرفها تصَّرفاً ليس لغيرها لدخولها على المعرفة والنكرة، وكذلك تخطي العامل إياها، فيعمل فيما بعدها، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها.

واستدلوا للتقديم مع " لا " بالسماع بقول الشاعر[٤]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْرا لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ

فقدم معمول الخبر " خيراً " على الخبر " يزيد " مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٩٨، والمساعد ١/ ٢٦١، والإنصاف ١/ ١٥٥-١٥٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح المفصل ٧/ ١١٣.

(٤) البيت منسوب للمعلوط القريعي، الكتاب ٤/ ٢٢٢، الخزانة ٨/ ٤٤٣، شرح التصريح ١/ ١٨٩.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء النحوية السابقة في المسألة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك، فمع النفي بـ " ما " امتنع التقديم، ومع غيرها جاز.

وقد كان رد ابن مالك على ابن كيسان قويًا فعروض التغيير في المعنى لا تغير الأحكام النحوية، فالمصدَّر لا يصدَّر عليه، فالعرب تنظر إلى لفظ " ما " لا إلى معناها.

وقد استثمر ابن مالك التقديم والتأخير لصالح ما ذهب إليه من منع وجواز.

فمع " ما " امتنع التقديم؛ لأن " ما " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فمنع التقديم أثْبَتَ الحكم النحوي وقواه؛ لأن " ما " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ومع غير " ما " جاز؛ لأنه حينئذٍ لا صدارة في الكلام.

فابن مالك استثمر التعليل النحوي لتوجيه التقديم والتأخير، واستثمر التقديم والتأخير لإثبات الحكم النحوي القائل بالمنع مع " ما"، والجواز مع غيرها من النوافي.

المسألة الثامنة

وجوب تأخير خبر "كان" و"صارا" وجواز توسطه وتقديمه

❖ **توطئـــــة:**

" كان " فعل ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وما كان في باب " الابتداء " من وجوب التقديم أو التأخير وجواز التوسط بين المبتدأ أو الخبر يطبق هنا في هذا الباب مع اختلاف يسير.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر ذلك ويوضح بعض الأحوال التي يجب معها التقديم أو التأخير في الخبر وهي مخالفة لما مر في باب الابتداء.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (... وإذا اشترك في هذا الباب الخبر والمخبر عنه في تعريف أو تنكير، لم يلزم ما لزم في باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب، نحو: كان فتاك مولاك، ولم يكن فتى أزكى منك.

فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم نحو: كَان أخاكَ زيدٌ، وأخاكَ كانَ زيدٌ، ولمْ يكنْ خيراً منكَ أحدٌ، وخيراً منك لمْ يكنْ أحدٌ.

ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه(1):

---

(١) وهذا البيت ورد بروايات مختلفة فهو هنا يروى بـ"سلافة" وهي الرحيق المروق ، وفي رواية "سبيئة" وهي الخمر المشتراه، الخزانة ١/ ٣٩١، ديوان حسان / ٧١، الكتاب ١/ ٤٩.

كـــأنَّ ســـلافةً مـــنْ بيـــت رأسٍ   يَكُـــونُ مزاجَهَـــا عَـــسلٌ ومَـــاءُ

فجعـل "مزاجهـا" وهـو معرفـة خـبر "كـان"، و"عـسل" اسـمها وهـي نكـرة، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم "كان" ضمير سلافة، و"مزاجها عسل"، مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ"كان".

ومثله قول القطامي(١):

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضُــبَاعَا   ولايــكُ موقــفٌ منــكِ الوَداعــا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقـول: ولا يـك مـوقِفي منكِ الوداعَا، أو: ولا يك موقفنا الوداعَا.

والمحسِّن لهـذا مـع حـصول الفائـدة شـبه المرفـوع بالفاعـل والمنـصوب بـالمفعول، وقـد حـصل هـذا الـشبه في بـاب " إنّ"، عـلى أنْ جعـل فيـه الاسـم نكـرة، والخـبر معرفـة، كقول الشاعر(٢):

وَإنَّ حَرَامًـــا أن أســـُبَّ مُجَاشِـــعًا   بِآبَـائِيَ الـشُّمِّ الْكِـرَامِ الخَضَارِمِ)(٣)

الآراء النحوية حول المسألة:

في هذه المسألة يشير ابن مالك إلى أمر وهو إذا كان اسم " كان " وخبرها معرفتين أو نكرتين فلا يلزم ما لزم ووجب في باب الابتداء من تأخير الخبر، مثل قولـك: زيـد أخـوك، وأفضل منك أفضل مني، وهـو يـشير بهـذا إلى كـلام سيبويه(٤) في مثل هـذا: (كَانَ عبـدُالله أخاكَ) و(كانَ أخاكَ عبدُاللهِ).

---

(١) الخزانة ١/ ٣٩١، الكتاب ٢/ ٢٤٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٣٤٥ و ٧/ ٢٤٤.

(٢) الخزانة ٩/ ٢٨٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) الكتاب ١/ ٤٥.

واستثنى ابن مالك من هذا الحكم الجائز موضعاً يجب فيه تأخير الخبر، وذلك في حال خفاء الإعراب نحو قولك: كانَ فتاكَ مولاكَ، ولمْ يكُن فتيً أزكى منك ثم يذكر علة نحوية لهذا الحكم الجائز في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة.

يشبه اسم كان بالفاعل وخبرها بالمفعول فأغنى تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع مع حصول الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة (لأن " عسل " جامد غير وصف).

ثم نَظَّرَ بوقوع مثل هذا وهو كون اسم " كان " نكرة والخبر معرفة باسم " إنّ " وخبرها بقول الشاعر[1]:

وَإِنَّ حَرَامًا أن أسُبَّ مُجَاشِعًا بِآبَائِيَ الشُّمِّ الْكِرَامِ الخَضَارِمِ

وما ذهب إليه ابن مالك ضعيف؛ فقد أخرج الشواهد التي أوردها على الضرورة الشعرية؛ لأن مفهوم الضرورة الشعرية[2] عنده: ما لا مندوحة للشاعر عنه، أما الجمهور فالضرورة الشعرية عندهم: ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، وقد رد عليه العلماء في ذلك.

وبهذا يتضح بطلان ما قاله ابن مالك.

والرضي فصل في ذلك فقال: (وقد يخبر في هذا الباب، وفي باب " إنّ " بمعرفة عن نكرة، ولم يجز ذلك في باب الابتداء " المبتدأ أو الخبر " للالتباس؛ لاتفاق الجزأين هناك، واختلافهما هنا)[3].

أما ابن عصفور[4] فيخص وقوع اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة بالضرورة الشعرية.

(١) الخزانة ٩/ ٢٨٧.

(٢) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك ١/ ٣٩٨.

(٣) شرح الرضي ٤/ ١٦٩-١٧١.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٩٩-٤٠٦.

وخص أبو حيان[1] مثل هذا ايضاً بالضرورة الشعرية، ولكنه يعضده ويقويه بالسماع من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءٌ وَتَصْدِيَةٌ ﴾[2].

بنصب " صلاتهم"، ورفع " مكاءٌ " في قراءة هارون القارئ عن الأعمش[3].

وما احتج به أبو حيان يمكن رده بأن تلك القراءة شاذة، والشاذة إذا خالفت القياس فلا يستشهد بها[4].

وأيضاً مثل هذا قليل في كلام العرب، وإن وقع في الكلام الفصيح، والقليل لا تنخرم به على القاعدة.

❖ الترجيح:

وبما ذكرته يتحصل لي أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب، ولكن يعتريه بعض الضعف من جهة كلامه عن الضرورة الشعرية وما أوله في: (ولايكُ موقِفُنَاْ منكِ الوداعَاْ)، تأويل يضعف ما ذهب إليه لما ذكر سابقاً.

وقد ظهرت في هذه المسألة ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك في استنباط العلة النحوية في حمل فرع على أصل عندما أوجب تقديم اسم "كان" (المرفوع) على خبر " كان " (المنصوب) فقد حمله على باب الفاعل في مسألة خفاء العلاقة الإعرابية (سبق موسى عيسى)، فكما كان هناك قد وجب تقديم "موسى" على "عيسى" لخفاء العلاقة أصبح واجباً تقديم: كان فتاك (المرفوع) على مولاك (المنصوب).

(١) الارتشاف ٣/ ١١٧٨-١١٨٠.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٣٥، في قراءة الأعمش: القراءة في السبعة/ ٣٠٥-٣٠٦، والحجة ٢/ ٣٠٠، وقراءة الرفع قراءة عاصم " مكاء وتصدية "

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الاقتراح/ ٧٦.

وأيضاً لجأ ابن مالك إلى النظير فكما حصل في باب "إن" وقوع الاسم نكرة والخبر معرفة، و"إن" حرف، فمن باب أولى أن يجوز ويحدث مثل ذلك في باب "كان" وهي فعل وعضد كلامه بالسماع، "فإن" حرف، و"كان" فعل.

وهذا كله مشروط بحصول الفائدة، وهو بذلك لا يبعد في هذا الشرط عن شيخ النحاة سيبويه[1] الذي ينص على ذلك حيث يقول: (ولا يُبْدَأُ بما يكونُ فيه اللَّبْسُ).

وجملة الأمر كله فقد أفاد ابن مالك من العلة النحوية التي استنبطها في تقديم خبر "كان" المعرفة، وتأخير اسمها النكرة، وما ذكره من مشابهة وتنظير يقوي ذلك مشفوعاً بالسماع في ذلك كله.

(١) الكتاب ١/ ٤٨.

المسألة التاسعة

تقديم خبر "ليس" عليها

❖ توطئـــة:

" ليس " فعل من الأفعال الناسخة التي لا تتصرف، وهي تدخل على المبتدأ فترفعه اسماً لها، وعلى الخبر فتنصبه خبراً لها كقولك: لَيس زيدٌ قائماً.

والنحاة على خلاف في جواز تقديم خبرها عليها.

☜ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (... واختلف في تقديم خبر " ليس " عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج(1) والجرجاني وبه أقول؛ لأن "ليس" فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كَـ"عسىْ" و"نِعمَ" و"بِئْسَ"، وفعل التعجب، مع أن "ليس" شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو "ما" بخلاف "عسى"، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو "لعل" والوهن الحاصل يشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل يشبه حرف يشبه الأفعال، وكان مقتضى شبه "ليس" بـ"ما" و"عسى" بـ"لعلَّ" امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعليه على ما لا فعليه له، والتوسيط كان في ذلك فلم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل.

ثم يتابع الكلام في موطن آخر من الباب نفسه فيقول: (وعضد قوم جواز تقديم خبر

(1) الأصول ١/ ٨٩-٩١.

" ليس " عليها بـ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1].

قالوا: لأن "يوم" معمول لـ"مصروفاً"، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، ولنا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيداً فاضرب، وعمراً لا تُهِنْ، وحَقَّكَ لَنْ أُضِيعَ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد " أَمَّا" تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على "لا" و"لَنْ" تقديمهما عليها، كذا لا يلزم من تقديم معمول "ليس" تقديم الخبر.

الثاني: أن يجعل "يوما" منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله "ما يحبسه"، فـ"يوم يأتيهم" جواب، كأنه قيل: "يعرفون يوم يأتيهم" و"ليس مصروفاً" جملة حالية مؤكِّدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون " يوم " مبتدأ فَبُنِيَ لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغة مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر)[2].

الآراء النحوية حول المسألة:

١. عند الرجوع إلى الكتاب[3] سيبويه لا أجد نصاً صريحاً لسيبويه لا بالجواز ولا بالمنع، مع أن البصريين يجيزون، والكوفيون يمنعون.

وحجة المجيزين السماع بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4] فتقديم المعمول " يوم " يؤذن بتقديم العامل " يأتيهم " وهو الخبر.

---

(١) سورة هود، آية: ٨.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥١-٣٥٤.

(٣) التذييل ٤/ ١٧٩،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٦٣، في باب ما ينصب بالألف والخصائص ١/ ١٨٨، والأبذي في شرح الجزولية/ ٩٦٧.

(٤) سورة هود، آية: ٨.

و"ليس" عندهم فعل منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا لا ينتقص من حكم عملها.

وهذا قول بالجواز منسوب لسيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي والفراء(1).

٢. يرى ابن يعيش(٢) أنَّ في تقديم خبر " ليس " عليها خلافاً بين النحويين، فمنهم من يغلب جانب الحرفية فيجريها مجرى " ما"، فلا يجيز تقديم خبرها عليها نفسها ولا على اسمها فلا يقال " قائما ليس زيدٌ"، ولا: ليس قائماً زيدٌ.

٣. نقل الرضي(٣) عن السيرافي وأبي علي أنه لا خلاف في تقديم الخبر في "ليس" على اسمها، وإنما الخلاف في تقديم الخبر عليها.

والرضي يجيز تقديم معمول الخبر على " ليس"، فـ " يوماً " في الآية ظرف لـ " ليس "؛ لأن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث.

٤. أجاز ابن عصفور(٤) تقديم خبر " ليس" عليها، وحجته السماع بالآية السابقة.

٥. أجاز أبو حيان تقديم خبر " ليس" عليها في الارتشاف(5).

وأيد كلامه بالجواز في التذييل(٦) بالسماع بالشعر العربي بقول الشاعر(٧):

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٤.

(٣) شرح الرضي ٤/ ٢٠١.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٥) الارتشاف ٣/ ١١٧١-١١٧٢.

(٦) التذييل ٤/ ١٨٠-١٨١.

(٧) التذييل ٤/ ١٨٠، ولم يقف على صاحبه أبو حيان ذكره في التذييل.

فَيَــأبىْ، فــيما يَــزْدادُ إلَّا لجاجــةً   وكنــتُ أبيًــا في الخنــا لــست أُقــدِمُ

فيقول: بأن " في الخنا " معمول الخبر " أقْدُمُ"، وقد تقدم على " ليس".

ويعرض حجة من منع التقديم بأنه عامل " ليس " معاملة الحرف، ومعمول الحرف لا يتقدم على الحرف، ومن عاملها معاملة الفعل نظر إلى جمودها، والجامد لا يتصرف في نفسه فضلاً أن يتصرف في معموله.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء النحوية السابقة ومداولة أدلتها ورأي ابن مالك يظهر لي أن ابن مالك يرى منع[1] التقديم، وحجته في ذلك عدم السماع وقلة وروده، إلى جانب التعليل النحوي الموجب للمنع، فقد حمل " ليس " في المعنى على " ما " النافية، وكما أن " عسى " ضعيفة مع أنها أشبهت " لعلَّ"، و"لعلَّ " تشبه الأفعال فلم يتقدم خبرها عليها، فكيف في " ليس"، التي أشبهت " ما " فهي أضعف وأوهن.

وعلى هذا فقد خرج شاهد السماع في الآية السابقة على التخريجات السابقة، وبها يرد على المجيزين، وهو رأي حسن ويمكن أن يقال:

١. إن العرب تتوسع في الظروف ما لا تتوسع في غيرها.

٢. لجوء ابن مالك في رده إلى التقدير، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

٣. أن " يوم " قصد تقديمه للتدليل أن العذاب غير مصروف عنهم في ذلك اليوم، وهذا قصد بلاغي لا تمنعه الصناعة النحوية.

٤. من الممكن أن يكون " يوم " ظرفاً لـ " ليس"، فالأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث[2].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥١.

(٢) شرح الرضي ٤/ ١٦٥.

ويمكن القول بأنه لا يلزم من تقديم معمول الخبر تقديم الخبر على " ليس " ولا سيما إذا كان ظرفاً، وذلك كله مرده إلى السماع عن العرب، فالمسموع عن العرب في تقديم خبر " ليس " عليها قليل، وما كان من الشواهد قد سمع فيه التقديم فمحمول على القلة، ويخرج على التوسع.

والذي يتضح لي من خلال هذه المسألة أن ابن مالك قد فضل التأخير على التقديم محافظة على الأصل والتفاتاً إلى العلة النحوية الموجبة لذلك وهي كون " ليس " فعلاً جامداً لا يتصَّرف، أو هي حرف.

على رأي من رأى بذلك من النحاة.

وفي تخريجات ابن مالك النحوية وإعراباته وتوجيهاته رد للباب على وتيرة ومحافظة على الاصل وهو منع التقديم؛ إذ لم يرد من الشواهد سوى تقديم الظرف " شبه الجملة"، فلم يرد في كلام العرب: "قائماً ليس زيدٌ " وإن أجازه بعض النحاة، وهي أمثلة مصنوعة من النحاة ولم تسمع عن العرب، ومن أجاز تقديم المعمول أجاز تقديم الخبر.

المسألة العاشرة

تقديم خبر "طفق" عليها

❖ توطئـــة:

" طفق " فعل من الأفعال الناسخة الناقصة، وهي تعمل عمل " كان " وأخواتها، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، كقولك: "طَفِقَ زَيْدٌ يحْدُو".

واشترط النحاة في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر أن الفعل " طَفِقَ " وأخواته لا تتقدم عليها أخبارها، ويعلل لذلك.

⮰ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (...... ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال: طَفِقتُ أفعلُ: أفعلُ طَفِقتُ.

والسبب في ذلك: أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها افعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل.

وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تصَّرف لها؛ إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها " كان " وأخواتها المتصرفة، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على " أنَّ " وأخواتها، فيقال: طَّفقَ يصلياِنِ الزيدانِ، وكادَ يطيرونَ المنهزمون)(١).

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

الآراء النحوية حول المسألة:

١. يرى ابن مالك[1] أن الفعل " طفق " وأخواته لا تتقدم عليها أخبارها، فلا يقال في: "طَفِقَ زيدٌ يحدُوْ": "يحدوْ طَفِقَ زيدٌ".

وحجته في ذلك التعليل؛ أنها عنده أفعال جامدة لا تتصرف نظراً لملازمتها صورة الماضي إلا كاد وأوشك.

وذكر أن لها حال قوة بالنسبة لـ " إن " وأخواتها فلذا جاز توسطها، وحال ضعف بالنسبة لـ " كانَ " وأخواتها، فلذلك لم تتقدم عليها أخبارها.

وعليه فعلة منع تقديم خبرها عليها ترجع إلى تقديم خبرها فيه مخالفة للأصل بلزوم كونها أفعالاً، ولو قدمت لازدادت المخالفة للأصل.

٢. يرى الرضي[2] ايضا ما رآه ابن مالك من عدم تقديم خبرها عليها، وحجته في ذلك التعليل أيضا: (وأفعال الشروع أي " طفق " ومرادفاتها فروع لـ " كان " ومحمولة عليها، لم تقدم أخبارها كما يتقدم خبر " كان " عليها، فأخبارها حاصلة المضمون، فلأجل ذلك كانت محمولة على " كان".

٣. تابع أبو حيان[3] في الارتشاف والتذييل ما رآه ابن مالك في منع تقديم أخبارها عليها، فقال في الأول: (ولا يتقدم ما بعد المرفوع على هذه الأفعال، فلا يقال: أفعلُ طَفِقتُ، ولا أنْ يقوم عَسَىْ زيدٌ).

وأبو حيان كأنه استأنس بـ " كاد " في عدم تقدم خبرها عليها لعدم السماع، وإن كان القياس لا يأباه، وهو يرى عدم تقدمه، ولعله قد استأنس بـ " عَسَىْ " في ذلك في عدم تقديم خبرها عليها، وكذلك الحال في " طفق"، فقال: (لو قيل: لا يتقدم تشبيها لها بعسى

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

(٢) شرح الرضي ٤/ ٢٢١-٢٢٣.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٢٩، والتذييل ٤/ ٣٥٠.

لكان قولاً).

٤. ابن هشام[1] قد علق في " المغني " على قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾[2] في إعرابه: فهو يرى أن مسحا " ليس خبرا لـ " طفق"، وإنما هو مصدر لفعل محذوف، والتقدير: يمسح مسحا.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يتبين لي أن ابن مالك استثمر فكرة التقديم في خبر "طَفِقَ وأخواته" واستطاع أن يفسر عدم السماع في تقديم أخبار هذه الأفعال في ضوء العلة النحوية المانعة من ذلك.

وقد استطاع أن يُسخِّر العلة النحوية لتفسير عدم السماع وهي أن ذلك التقديم فيه مخالفة للأصل، فهي فرع لِـ " كان " في العمل، فأخبارها حاصلة المضمون، إلى جانب عدم تصرفها.

وعندي كان الأجدر والأولى بابن مالك أن يرد علة ذلك إلى عدم السماع، أما الأمثلة التي قدمها ابن مالك عند مقارنته "طفق" بـ"إن" وأخواتها، وأن "طَفِقَ" يجوز معها التوسط: "طَفِقَ يصلِّيانِ الزيدانِ " فيمكن توجيهها على تقدم الخبر على المبتدأ، فلا اعتداد بما قاله.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٧٥٦.

(٢) سورة ص، آية: ٣٣.

المسألة الحادية عشرة

تقديم خبر (دام) عليها وعلى اسمها

❖ توطئـــة:

" دام " فعل من الأفعال الناسخة، وهي من أخوات " كان"، واشترط النحاة لعملها تقدم " ما " المصدرية الظرفية عليها، كقولك: لا أذهب إلى المدرسة ما دام المطر منهمرا.

ومنع النحاة باتفاق تقدم خبر" دام " عليها.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب" الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (........ والتوسيط أيضا جائز مع " ليس" و"دام"، وإن كانا لا يتصرفان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع " ليس " قول الشاعر(١):

سَلي إِن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ ... فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ

ومثال ذلك مع " دام " قول الآخر(٢):

لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وإنما اختصت "ليس" و"دام" بالاستشهاد على توسيط خبرهما؛ لأنهما ضعيفتان

(١) قائله السموأل بن عادياء، وقيل للجلاج بن الحارث. ينظر: عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٧٩، وديوانا السموأل وعروة بن الورد/ ٩٢.

(٢) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٢٠.

لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقا، وقد وقع في ذلك ابن معط[1] - رحمه الله - فضمن ألفيته منع توسيط خبر "ليس" و"ما دام"، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، وأما مخالفته للمقيس فبيِّنة؛ لأن توسيط خبر " ليس" جائز بإجماع، مع أن فيها ما في "ما دام " من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف "دام" عارض، ولأن "ليس" تشبه "ما" النافية معنى، وتشبه "ليت" لفظاً؛ لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف "ليس" على ضعف "دام"، وتوسيط خبر "ليس" لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر "دام" لنقصان ضعفها أحق وأولى)[2].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن يعيش[3] ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور[4] أنَّ " ما دام " لا يتقدم عليها اسمها؛ لأن " دام " تتقدمها " ما " المصدرية الظرفية، فلذلك ما يتعلق بها فهو بمنزلة الصلة، والصلة لا تتقدم على الموصول.

٢) ذكر الرضي[5] (أن ابن معط قد أخطأ فيما ذهب إليه في منعه توسيط خبر " مادام " أي تقدم الخبر على الاسم، وذكر أنه لا خلاف في امتناع تقدم خبر " مادام " عليها؛ لأنه لا يجوز الفصل بين " ما " و"دام " بالخبر، ولم يذكر ذلك أحد من النحاة إلا ابن معط).

---

(١) يقول ابن معط في الفيته: ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم (ما دام) وجاز في الآخر، ومنه يظهر أنه يمنع توسط خبر (ما دام)، ولكنه يجيز توسط خبر " ليس "، ذكره صاحب التسهيل ١/ ٣٤٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١١٤.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٨٨.

(٥) شرح الرضي ٤/ ١٦٤.

٣) أشار أبو حيان[١] أن ابن مالك قد ذكر أنَّ " ما " في " دام " بمنزلة " أن " المصدرية، ولا يفصل بين الفعل و"أن"، فهي كالجزء منه، فكذلك " ما دام"، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله، ويرى أبو حيان أن الأمر فيه بيان وتفصيل، فيجب أن يفرق بين الحرف العامل وغير العامل، فإن كان غير عامل جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف، ويمثل بقوله: ("عجبت مما زيدا تضرب، تريد: مما تضرب زيدا، وإن كان عاملا ففي مسألة جواز التقديم خلاف، فمذهب البصريين المنع، ويجوز في: "ما دام " على غرار ما ذكرنا: عجبت مما زيدا تضرب، قولنا: لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس، وهذا الذي يقتضيه القياس، إلا إذا علل بأن " دام " جامدة فيكون المنع.

٤) يرى الشاطبي[٢] ما رآه أبو حيان في منع تقديم خبر " دام " على اسمها.

٥) فصل الأزهري في المسألة فهو يرى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على "ما دام"؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، ولا يجوز أن يتوسط الخبر بين "ما" والفعل "دام" على الصواب، ويفصل بينهما ما لم يكن الحرف المصدري عاملا، وهو مذهب ابن عصفور في "المقرب"[٣]، وإذا قلنا بعدم تصرف " دام " فيجب أن يجري الخلاف في "دام" كما هو الخلاف الحاصل في "ليس"، وإن قلنا بتصرفها فيجب أن يجوز قطعا[٤].

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يظهر لي أن ابن مالك[٥] قد أحسن وأجاد فيما ذهب إليه، فالنحاة متفقون على منع تقديم خبر " ما دام " عليها، أما تقديم

(١) التذييل ٤/ ١٧٧-١٧٨.

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) المقرب ١/ ٩٦.

(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٤.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

خبرها على اسمها فجائز بدليل السماع والقياس.

وما ذهب إليه ابن معط في ألفيته غير صائب ووهم منه كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل[1].

وعندي ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، فلماذا نقدر اسما لـ " ما دام "؟!.

فالرد سهل يسير، فالعرب تتوسع في الظروف والمجرورات ما لا تتوسع في غيرها.

ويمكن حمل ذلك على الضرورة الشعرية، فما ذهب إليه ابن مالك عين الصواب، فالسماع والقياس يشفعان لتقديم خبر " ما دام " على اسمها ويعضدانه.

ومن هنا نلحظ كيف استثمر ابن مالك فكرة التقديم في جواز تقديم خبر " دام " على اسمها معولاً على السماع والقياس، ورد على من منع ذلك بالأدلة السابقة.

فعلى السماع عن العرب انبنى حكم نحوي عند ابن مالك يقضي بجواز تقديم خبر " دام " على اسمها.

وعلى القياس النحوي حكم ابن مالك بجواز تقديم خبر " دام " على اسمها؛ لأن ذلك جائز بإجماع النحاة في خبر " ليس " فهو أولى وأحق في خبر " دام "؛ لأن " ليس " اضعف من " دام"، فإذا جاز في " ليس " الاضعف كان أجدر في " دام " الأقل ضعفا.

وتظهر في هذه المسألة براعة ابن مالك في استثمار التعليل النحوي لإثبات رأيه النحوي وذلك عند مقارنته تقديم خبر " دام " وخبر " ليس ".

ومن هنا استثمر ابن مالك التقديم والتأخير لصالح توجيهاته وإعراباته النحوية سواءً في المنع أم في الجواز معولاً على السماع والقياس وما تقتضيه القاعدة النحوية، واستطاع عن طريق التعليل النحوي أن يجوز وجهاً، ويمنع آخر، ويرجح حكماً، ويضعف آخر.

---

(١) المصدر السابق.

واستطاع ابن مالك أن يلحظ التلازم بين العامل والمعمول في ضوء المسموع عن العرب في ظل " نظرية العامل " وذلك في اتصال " ما " المصدرية الظرفية بـ " دام " وذلك عند حكمه بمنع تقديم خبرها عليها.

وقوى ذلك المنع أي: منع تقديم الخبر بشدة التلازم بين الفعل " دام " و"ما " المصدرية الظرفية.

المسألة الثانية عشرة

تقديم خبر "كان" مع معموله المرفوع والمنصوب على "كان" وعلى "اسمها"

❖ توطئــــة:

قـد يكـون لخـبر " كـان " معمـول، وهـذا المعمـول إمـا أن يتقـدم وإمـا أن يتأخر، كقولك: كان زيد قائماً أبوه، وقائماً كان زيد أبوه، وقد فصل ابن مالك في مسألة الجواز والمنع في مثل هذا.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك: (....... وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعا، مفردا أو مصحوبا بغيره، نحو: قائما كان زيد أبوه، وآكلا كان زيد أبوه طعامك.

فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو: آكلا كان زيد طعامك.

فإن كان المعمول ظرفا أو شبهه حسنت المسألة نحو: مقيما كان زيد عندك، وراغبا كان عمرو فيك.

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعا كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه، فلم يجز بوجه. وإن كان مفعولا به قبح ولم يمتنع، لأنه ليس كجزء ناصبه. فإن كان ظرفا أو شبهه حسن فصله، لاتساعهم في الظروف وشبهها.

وإلى هذا أشرت بقولي: ويَمْنَعُ تقديمَ الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعة)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

إذا تقدم معمول خبر " كان " عليها ولم يكن ظرفاً أو شبه، فالبصريون يمنعونه مطلقاً، وحجتهم في ذلك الفصل بين " كان " واسمها بأجنبي منهما.

والكوفيون[2] يجيزون، وحجتهم أن معمول معمول كان في معنى معمولها، وفصل ابن السراج[3] والفارسي[4] وابن عصفور[5] من المتأخرين في المسألة.

فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامك آكلاً زيد، لأن المعمول في كمال الخبر وكالجزء منه.

ومنعوه إن تقدم وحده دون الخبر نحو: كان طعامك زيد آكلاً، عللوا ذلك بأنه لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

واحتج الكوفيون بالسماع بقول الشاعر[6]:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ		بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وخرجه البصريون المانعون على زيادة " كان " بين الموصول وصلته، وخرج بتخريج آخر وهو على إضمار " اسم لكان " ضمير الشأن أو هو على الضرورة الشعرية.

فإن كان للخبر المقدم معمول مرفوع امتنع التقديم لأن المعمول بالجزء من الخبر

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٧.

(٣) الأصول ١/ ٨٦-٨٩.

(٤) المسائل البصريات ١/ ٤٣٤.

(٥) المقرب ١/ ٩٧.

(٦) الخزانة ٤/ ٥٨.

أما إن كان منصوباً جاز الأمر على قبح ولم يمتنع، لأنه ليس كالجزء منه.

أما إن كان المعمول المقدم ظرفاً أو شبهه جاز التقديم عن العرب؛ لأن العرب تتوسع في الظروف وشبهها ما لا تتوسع في غيرها(1).

ويفصل ابن عصفور(٢) في مسألة الظرف المقدم فيقول: "إن كان قبل الخبر أو بعده، فإن كان قبل الخبر كقولك: في الدار قائماً كان زيد، وكان في الدار قائماً زيد، فالمنع هو الصواب، وعلل كلامه بأن الصفة إذا تقدم معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي.

أما الفراء(٣) فيجوز عنده إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، فالصفة عنده حينئذ خلف للموصوف، فإن كان غير ذلك لم يجز نحو: طعامك آكلاً كان زيد، وكان طعامك آكلاً زيد.

أما الشاطبي(٤) ففصل في المسألة بين كون المقدم والياً لـ "كان" أم لا، فإن وليها امتنع لأنك أوليت كان ما ليس باسم لها ولا خبر كما نص سيبويه(٥) على ذلك في قول الشاعر(٦):

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تلْقِي الْمَسَاكِينُ

واستدرك الشاطبي(٧)على ابن مالك وعلى ابن أبي الربيع في البسيط(٨) أنه لا خلاف

---

(١) الأصول ١/ ٨٦، التذييل والتكميل ٤/ ١٨٤، والارتشاف ٣/ ١١٧٣-١١٧٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٩٢-٣٩٦.

(١) ينظر: شرح السبع/ ٤١١.

(٤) المقاصد الشافية ٢/ ١٩٢.

(٥) الكتاب ١/ ٧٠.

(٦) الكتاب ١/ ٧٠، و عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٨٢.

(٧) المقاصد الشافية ٢/ ١٩٢.

(٨) البسيط/ ٩٣.

في منع تقديم معمول الخبر على الاسم مع تأخر الخبر في مثل كان طعامك زيد آكلاً، والأمر خلاف ما ذكر، فقد ذكر السيرافي الخلاف، وقد احتج المجيز بالبيت (ما كان إياهم عطية عودا).

❖ الترجيح:

وأنا أقول تعقيباً على كلامهم لم تخرجوا عن كلام سيبويه[1] في باب "كان" الذي منع أن يلي "كان" ما ليس باسم لها ولا خبر، فهذا المعمول إن تقدم على "كان" نفسها أو على اسمها فهو بتأويل اسم موالٍ لـ " كان"، ويجوز مع المنصوب ويمنع مع المرفوع.

وما استدل به الكوفيون (ما كان إياهم عطية عوداً) محمول على تقديم المعمول ولا يوحي بتقديم الخبر.

وابن مالك في تجويزه تقديم معمول خبر كان المفرد سواءً معه غيره أم لا، نظر إلى المعنى وتعلق العامل بالمعمول، فقدرة ابن مالك تظهر في استنباط العلل النحوية التي استطاع من خلالها أن يقدم لعلة الجواز مرة وعلة ولعلة المنع مرة أخرى.

أما بالنسبة لكلام ابن عصفور الذي فصل في الظرف المقدم، وكلامه عن الصفة، فيمكن -عندي- توجيه بأن ذلك مرده إلى أنَّ العرب تتوسع في الظروف ما لا تتوسع في غيرها.

وأنا مع ابن مالك فيما ذهب إليه؛ فمذهبه قوي حسن الحجة من جهة المعنى والعلة النحوية.

(١) الكتاب ١/ ٧٠.

المسألة الثالثة عشرة

الإعمال والتعليق والإلغاء في باب "ظن":

❖ توطئـــة:

ظَنَّ وأخواتها من الأفعال التي تدخل على المبتدأ أو الخبر -على مذهب الجمهور[1]- فتنصب المبتدأ مفعولاً أول لها، وتنصب الخبر مفعولاً ثانياً لها، نحو قولك: ظننت زيداً قائماً، وهذه الأفعال نوعان[2]: قلبية وغير قلبية، فالقلبية تختص بالإلغاء والتعليق.

وهذا موطن مسألة حديثي.

فإذا اتقدمت أو تأخرت أو توسطت كان لها حكم نحوي يختص بها.

وابن مالك يوضح خلاف النحاة في ذلك إن كان المعنى بالحكم فعلاً "ظن وأخواتها".

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر": (.... وقد نبَّهت على أن " هَبْ " و"تَعَلَّمْ " غير متصرفين، فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها، علم أن " هَبْ " و"تَعَلَّمْ " لا يلغيان، ولا يلغى ما يلغى غالبا إلا متوسطاً أو متأخراً.

ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر[3]:

أَبِالأَراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعِدُني ... وفي الأَراجيز خِلْتُ اللؤْمُ والخَوَرُ

(١) الارتشاف ٤/ ٢٠٩٧.

(٢) الارتشاف ٤/ ٢١٠٦.

(٣) الكتاب ١/ ١٢، والخزانة ١/ ٢٥٧، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٤٠٤.

كذا رواه سيبويه رائية، والمشهور من رواية غيره:

وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية، قال ابن برهان: قال اللعين المنقري:

إِنِّي أَنَا ابنُ جَلاَ إِنْ كُنْتَ تُنْكِرُنِي   يَا رُؤْبُ والصَّخْرَةُ الصَّمَّاءُ والجَبَلُ

أَبِالأَراجيز يابنَ اللُّؤم تُوعِدُني   وفي الأَراجيز خِلْتُ اللؤْمُ والخَوَرُ

ومن الإلغاء مع التأخير قول الشاعر[1]:

آتِ الموتُ تعلَمون فلا يُر   هِبْكمُ من لظَى الحروبِ اضطرامُ

ومثله[2]:

هُمَا سَيِّدانا يَزْعُمانِ، وإنَّما   يَسُودانِنا إن يَسَّرَتْ غَنماهُما

وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ؟ وفي درجته الإلغاء في نحو: زيد أظن أبوه قائمٌ.

وأجاز سيبويه أن يقال: أظن زيدٌ قائمٌ، على تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائمٌ، على التعليق لام الابتداء مقدرة، وعلى ذلك حمل قول الشاعر[3]:

وإخال إنِّيَ لاحقٌ مستَتْبَع

فالكسر على تقدير: إني للاحقٌ، ويجوز أن يحمل ما جاء من هذا على تقدير: ضمير الشأن مفعولاً أولَ، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

فيكون هذا نظير قول بعض العرب: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ، على تقدير: إنه بكَ زيدٌ مأخوذٌ.

---

(١) البيت غير منسوب، عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٤٠٢.

(٢) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٤٠٣.

(٣) ديوان الهذليين/ ٢، والخزانة ١/ ٤٠١.

ومما ينبغي أن يحمل على هذا قول كعب بن زهير[١]:

أرْجــو وآمُــلُ أنْ تَــدْنو مَوَدَّتُهــا ... ومــا إِخــالُ لَــدَيْنا مِــنْكِ تَــنْويلُ

و مثال وقوع الملغى بين معمولي إنّ قول الشاعر[٢]:

إنّ المُحِـــبَّ عَلِمْـــتُ مُـــصْطَبِرُ ... ولديـــه ذَنْـــبُ الحُـــبِّ مُغْتَفَـــرُ

وقد تقع بين سوف ومصحوبها كقول الشاعر[٣]:

وَمــا أَدري وَسَــوفَ إِخــالُ أَدري ... أَقَـــومٌ آلُ حِـــصنٍ أَم نِـــساءُ

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه، كقول الشاعر[٤]:

فَـما جَنَّـةُ الفِـرْدَوْسِ أقْبَلَـتْ تَبْتَغِـيْ ... وَلَكِنْ دَعَاكَ الخُبْزُ أحْسَبُ وَالتَّمْـرُ[٥]

الآراء النحوية حول المسألة:

من الأحكام المتعلقة بـ"ظن وأخواتها" الإلغاء وهو: إبطال العمل لفظاً ومعنى، فالجملة مع الإلغاء ليست في تأويل المفرد[٦].

وابن مالك بدأ هذه المسالة، وذكر أفعال القلوب "كظن وأخواتها" واحترز من الفعلين "هَبْ وتَعَلَّمْ" ولم يتكلم عنهما، ربما لأنها جامدان؛ فلذلك لم يدخلهما الإلغاء[٧] بل جعلا على الأصل في الأفعال وهو العمل.

---

(١) ديوان كعب بن زهير/ ٩ والخزانة ٩/ ١٤٥.

(٢) البيت غير منسوب، والهمع ١/ ٥٥٣، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٤١٨.

(٣) شرح ديوان زهير ١/ ١٣٦.

(٤) البيت غير منسوب، الخزانة ٩/ ١٣٧، ونسبه صاحبها إلى: حكم بن قبيصة.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٨٥-٨٨.

(٦) شرح الرضي/ ٤/ ١٢٨.

(٧) التذييل ٦/ ٥٧.

١. يرى ابن مالك[(١)] وجوب إعمالها، وأن إلغاءها قبيح وهي متصدرة، وهو مع سيبويه في مثل هذا، وعند تقدم وسبق معمول " ظن " عليها فيقل القبح مع الإلغاء نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ.

٢. يرى سيبويه[(٢)] الإعمال في " ظن وأخواتها " مع الصدارة، وإن تقدم عليها معمولها ومن أمثلته: (أين ترى عبدُالله قائماً).

ويذكر ابن مالك توجيهاً في كان من أفعال الظن عاملاً متقدماً، ولكن جاء السماع فيه بالرفع نحو قولك: ظننتُ زيدٌ قائمٌ.

في قول الشاعر[(٣)]:

وإخــال إنِّيَ لاحــقٌ مــستَتْبَعُ

وقول كعب بن زهير[(٤)]:

أَرْجــو وآمُــلُ أنْ تَــدْنو مَوَدَّتُهــا   ومــا إِخــالُ لَــدَيْنا مِــنْكِ تَــنْويلُ

فسيبويه[(٥)] يحمله على التعليق: تقدير لام الابتداء الداخلة على المبتدأ، فتكون " إخاك " قد عملت في المحل، وعلقت في اللفظ.

وابن مالك يحلمله على تقدير: ضمير الشأن يقع مفعولاً أولَ، و"زيدٌ قائمٌ " في محل نصب المفعول الثاني.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه أقل قوة من ابن مالك؛ لأن سيبويه يقدر لام الابتداء، وابن مالك يقدر ضمير الشأن.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٦-٨٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٢١.

(٣) الخزانة ١/ ٤٠١.

(٤) الخزانة ٩/ ١٤٥.

(٥) الكتاب ١/ ١٢٠.

وبذلك ثبت لدي قوة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن ظهور ضمير الشأن مع النواسخ الحرفية والفعلية موجود، وتقدير لام الابتداء ضعيف يهدم المعنى.

❖ والترجيح:

وبما ذكرته في رأي ابن مالك وآراء النحاة يتحصل لي في هذه المسالة قوة ما ذهب إليه ابن مالك في وجوب الإعمال في " ظن وأخواتها " حال التقديم، والإلغاء عند التوسط أو التأخير، وحجته في ذلك السماع عند العرب بما قدمه خلال عرض لرأيه من شواهد شعرية متنوعة، وموافقته لسيبويه حال وجوب الإعمال، وما خالفه حُمِلَ على الضرورة الشعرية أو على تقدير لام الابتداء عند سيبويه، أو على تقدير ضمير الشأن عند ابن مالك.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في أن ابن مالك استثمر التقديم للعامل "الفعل" في حال الإعمال، والتأخير أو التوسط للإلغاء، فمع تقدم العامل يكون الإعمال ومع التأخير يكون الإلغاء، وهذا مرده وخلاصة بابه أن هذه الأفعال ضعيفة فلم تقوَ مع التأخير كما قويت مع التقديم.

وتظهر قوة مذهب ابن مالك في تقدير ضمير الشأن، وضعف مذهب غيره في تقدير لام الابتداء ووقد استطاع ابن مالك أن يستثمر " نظرية العامل " في هذه المسألة في التقديم والتأخير، فانبنى عنده حكم نحوي يقضي بالإعمال في الفعل المتقدم، والإلغاء في العامل المتوسط أو المتأخر.

المسألة الرابع عشرة

تقديم "ليس" على معموليها وامتناع توسطها في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكَ)

❖ توطئـــة:

"ليس" فعل ناسخ من أخوات "كان"، ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها كقولك: ليس المطر نازلاً، وإذا دخلت " إلا " على خبرها فمن العرب من ينصب الاسم وهم الحجازيون فالنصب على ما تسحقه " ليس " من رفع الاسم ونصب الخبر، ومنهم يرفع وهو بنو تميم، والرفع عندهم على إهمال ليس وجعلها حرفاً.

فمثال الأول: ليس الطيبُ إلا المسكَ، ومثال الثاني: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وعندما تدخل إلا على خبرها يتحصل بذلك حكم نحوي قد تكلم عنه ابن مالك.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (....... روى أبو عمرو بن العلاء في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وليس البِرّ إلا العمل الصالح، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم.

فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا.

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام، وأجاز في قول من قال[1]:

(١) الكتاب ١/ ١٤٧.

ليس خلق الله أشعر منه، كون " ليس " فعلا متحملا ضمير الشأن اسما، وكونها حرفا مهملا.

واضطرب قول أبي علي في " ليس"، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسما، وما بعد ذلك خبرها.

وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بـ " إلا " لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس في: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في: كلامي زيد قائم، عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم، ولو وسط " إلا " فقيل: ليس كلامي زيد إلا قائم، لم يجز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك، على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأي الجملة، كما قال الشاعر(١):

أَلا لَـيْسَ إلا مَـا قَـضَىْ اللهُ كَـائِنُ ... وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعَاً وَلا ضُرّاً

ويمكن في: ليس الطيب إلا المسك، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه، وهو أن يجعل "الطيب" اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلا المسك، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالاستغناء به في نحو: لا فتى إلا عليّ، ولا سيف إلا ذو الفقار)(٢).

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٠٨، والجنى الداني / ٨٤.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٩-٣٨٠.

الآراء النحوية حول المسألة:

الجملة محل النقاش هي: (ليس الطيب إلا المسكُ)، ومحل الشاهد " المسك " فمن العرب من يرفع وهو بنو تميم على لغة الإهمال، ومن العرب من يعمل فينصب وهم الحجازيون على لغة الإعمال.

(١) عند الرجوع إلى سيبويه[1] نجد أنه ذكر اللغتين، وخرج رواية الرفع على إضمار اسم لـ " ليس " ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبر يكونان خبراً لـ (ليس).

(٢) ذهب ابن السراج[2] والفارسي[3] وابن شقير[4] إلى أن "ليس" حرف، وروى أبو عمرو بن العلاء اللغتين في "المسك" الرفع والنصب كما ذكر ابن مالك.

وخرج الفارسي[5] لغة الإعمال على واحد مما يلي:

١) إضمار اسم لـ "ليس" ضمير الشأن، ورد عليه: لو كان كما قلت لدخلت "إلا" على المبتدأ والخبر فقيل: (ليس إلاَّ الطيبُ المسكُ).

واحتج المعترض بقول الشاعر[6]:

أَلا لَيْسَ إلا مَا قَضَىْ اللهُ كَائِنُ ... وَمَا يَسْتَطِيْعُ الْمَرْءُ نَفْعَاً وَلا ضَرّاً

ورد عليهم: بأن "إلا" وضعت في غير موضعها.

واستدل بالسماع في قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[7].

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٢) الأصول ١/ ٩٠.

(٣) الحلبيات ١/ ٢١٠.

(٤) المغني ١/ ٥٦٤.

(٥) المصدر السابق ١/ ٥٦٥-٥٦٨.

(٦) الجنى الداني/ ٨٤، و شرح شواهد المغني ٥/ ٢٠٨.

(٧) سورة الجاثية، آية: ٣٢.

وبقول الشاعر[1]:

أَحَلَّ لَهُ الشَّيبُ أَثقالَهُ ... وما اغترَّهُ الشَّيبُ إِلاّ اغْتِرَاراً

ورد عليهم: على نية حذف الصفة في المصدر، والتقدير: إلا ظناً ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

٢) أن " الطيب " اسمها وخبرها محذوف، وتقديره: في الوجود، والمسك، بدل من اسمها.

٣) الطيب " اسم ليس " و"المسك " نعت له، لان تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي: ليس طيب غير المسك طيباً.

٤) ملك النحاة[2] ابو نزار خرجه على: أن " الطيب " اسم لـ " ليس " والمسك " مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره: "أفخره " وهما خبر لـ " ليس".

والذي يرد هذه التأويلات جميعاً السماع عن العرب في اللغتين: رفع ونصب " المسك " كما ذكر أبو عمرو بن العلاء عن العرب، وتابع هذا القول أبو حيان[3] ولم يرفضه، واعتبره أن النصب والرفع في "المسك" على لغة الحجازيِّين والتميميِّين من باب حصر الخبر في كلتا اللغتين، ووصف تأويل ملك النحاة أبي نزار بالغرابة.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء ومناقشتها مع رأي ابن مالك، يتبيَّن لي أن ابن مالك[4] يرفض كون " ليس " فعلاً واسمها ضمير الشأن رداً على الفارسي، ووجه رده:

---

(١) الخزانة ٣/ ٣٧٤.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٧٩-٣٨٠.

خبر ضمير الشأن لا يكون مفرداً بل جملة، فنراه يركز على تقديم "إلا" على معمولي "ليس" عند تقدير "اسم ليس" وتأويله بضمير الشأن، واستدلَّ على هذا التأويل بقول الشاعر[(١)]:

أَلا لَيْسَ إلا مَا قَضَىْ اللهُ كَائِنُ وَمَا يَسْتَطِيْعُ الْمَرْءُ نَفْعَاً وَلا ضُرّاً

وهذا التأويل يعتمد على وجه وهو كون اسم ليس " ضمير الشأن وخبرها جملة اسمية وليست مفرداً.

فابن مالك استثمر التقديم في " إلا " وتأخير معمولها، وتقدير اسم " ليس " بضمير الشأن في الرد على الفارسي[(٢)]، واستثمر تأخير " إلا " وتوسطها بين معموليها في بقاء عملها على وجه لا محذور معه، بجعل " الطيب " اسما لـ " ليس " والمسك " بدل والخبر محذوف، وتقديره: "في الوجود " في تبني هذا الرأي له خاصة في كتابه[(٣)].

وهذا جيد حسن، والأحسن منه عندي أن يقال: إنَّ الرفع والنصب في " المسك " لغتان من لغات العرب وهم الحجازيون الذين يعملون وبنو تميم الذي يهملون ولا داعي لكثرة هذه التأويلات[(٤)].

(١) شرح شواهد المغني ٥/ ٢٠٨.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٨٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المغني ١/ ٥٦٦.

المسألة الخامسة عشرة

تقديم المخصوص في باب : " حبذا " عليها وتقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه

❖ **توطئـــة:**

" حبذا " و"لا حبذا " فعلان جامدان لا يتصرفان، ملازمان لصورة واحدة وهما فرعان عن " نعم " و"بئس " ولذلك لا تدخل عليهما النواسخ.

تقول: حبذا الصدق، ولا حبذا الكذب.

تحدث ابن مالك في هذه المسألة عن ثلاثة أمور:

الأول: امتناع تقديم المخصوص في "حبذا" و"لا حبذا"، فلا يقال: "زيد حبذا"، وعلل لذلك بأن "حبذا" و"لا حبذا" قد جرتا مجرى المثل، والمثل لا يغير.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " حبذا": (....... يجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمر كأنه قيل لمن قال: "حبذا"، مَن المحبوب؟، فقال: زيد، يريد: هو زيد، والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب " نعم "؛ لأن مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل؛ لأن " حبذا " جار مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران.

فهذا المعنى أيضا منع من تقديم المخصوص فلا يقال: زيد حبذا.

وقد أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات.

وتنبه ابن بابشاذ إلى التنبيه على امتناع التقديم، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم

كون المراد من: "زيد حبذا": زيد أحب هذا، وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل المنع من أجل إجراء " حبذا " مجرى المثل، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض ولا بغير ذلك)[١].

الآراء النحوية حول المسألة:

قدم ابن مالك علة نحوية منعت من تقديم المخصوص على " حبذا " وهي أن " حبذا " و"لا حبذا " قد جرتا مجرى المثل، وقد امتدح ابن مالك ابن بابشاذ الذي تنبه إلى ذلك الأمر، ولكنه يختلف مع ابن بابشاذ في العلة التي قدمها وهي توهم كون المراد: "زيد أحب هذا"، والمتأمل في كلام ابن مالك عند قوله: (........ وأن أكثر النحويين قد غفل عن هذا الأمر)، يدرك أن كلامه في غير محله؛ فسيبويه[٢] وابن السراج[٣] والرضي[٤] قد ذكروا أن " حبذا " و"لا حبذا " قد جرتا مجرى المثل، وهذا يفهم من كلامهم أنهم على علم ودراية في منع تقديم المخصوص على " حبذا"، ولكن الأوائل اكتفوا بتلك العلة العامة: "قد جرت مجرى المثل"، ولم يدخلوا في التفاصيل، فماذا بعد " المثل لا يغير "!.

الثاني: تقديم التمييز على المخصوص أو تأخره عنه:

قال ابن مالك: (فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله مطابقا للمخصوص فيما له من إفراد وتذكير وفروعها، كقولك: حبذا رجلا الحارث، وحبذا غلامين ابناك وحبذا رجالا الزيدون، وحبذا امرأة هند وحبذا جاريتين ابنتاها، وحبذا نسوة الفواطم. فهذه أمثلة تقديم التمييز على المخصوص.

فإذا قدم عليه المخصوص وأخر هو في كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧-٢٨.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٣) الأصول ٢/ ١٤١.

(٤) شرح الرضي ٤/ ٢٥٦.

واستعماله كثير، إلا أن الأول الأولى والأكثر)[1].

وأورد شواهد لذلك منها:

قول الشاعر[2]:

ألا حبّــذا قومًــا سُــلَيْمٌ فــإنّهم وَفـوا إذ تواصَـوْا بالإعَانَـةِ والـصَبرِ

ومن شواهد تأخير التمييز وتقديم المخصوص قول رجل من طيء[3]:

حبّــذا الــصَّبْرُ شــيمةً لامــرئ رَا مَ مُبــاراةَ مُولَــعٌ بالمعَــالي)[4]

وابن مالك في هذه الشواهد التي عرضها قد حكم بالأولوية والكثرة على تقديم التمييز على المخصوص في باب " حبذا " على السماع، إذن حجته السماع، وهي حجَّة قوية.

الآراء النحوية حول المسألة:

١) ذُكِرَ رأيٌ للجرمي[5] أنه إذا كان المنصوب تمييزاً قبح تقديمه قبل " زيد"، وجعله متصلاً بـ " ذا"، وإن كان حالاً فإن شئت قدمت وإن شئت أخرت، وهذا راي الجرمي يعتمد على أن المخصوص " زيد " فاعل بـ " حبذا"، وعنده التمييز لا يكون إلا بعد الفاعل، وعنده لا يجوز: "امتلأ ماء الكوز".

٢) أبو علي الفارسي[6] يرى أن الأولى تقديم المخصوص وتأخير التمييز؛ لأن التمييز منصوب، والعامل فيه تمام الكلام، فإذا انتصب مقدماً وتأخر عنه المخصوص ضعف

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧-٢٨.

(٢) الهمع ٢/ ٨٩.

(٣) الهمع ٢/ ٨٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٧-٢٨

(٥) المسائل البصريات/ ٨٤٥.

(٦) التذييل ١٠/ ١٦٨.

النصب، فالعامل في التمييز عند ابن مالك الفعل، " حب"، فلذلك فضل ابن مالك تقديم التمييز وتأخير المخصوص، ومما يقوي ضعفه: تقديم المخصوص، بأنه فصل بين العامل والمعمول بالمخصوص، فإذا أعربنا المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، فيصير قد فصلنا بين العامل والمعمول بجملة غير اعتراضية، فكان القياس ألا يجوز ذلك[1].

الثالث: قول ابن مالك: (والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد " ذا " تمييزاً وليس ملتزماً؛ لأن الحال قد أغنت عنه في النظم والنثر)[2].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يذكر ابن السراج رأي الأخفش في هذا المضمون ويقول: (بأن " حبذا " ترفع الأسماء وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة، كقولك: حبذا عبدالله رجلا، وحبذا أخوك قائماً، ويقول بأن " حبذا " تنصب الخبر إذا كان نكرة لأن " حال ")[3].

٢) ابن يعيش[4] يرى بأن المنصوب بعد " حبذا " تمييز لا حال، ويعلل كلامه بأن " حبذا " اتصلت باسم الإشارة " ذا " فهو يفسر بتمييز.

٣) يرى الرضي[5] أن المنصوب بعد " حبذا " يصح أن يقع تمييزاً ويصح أن يقع حالاً.

وذهب أبو عمرو بن العلاء والكوفيون وبعض البصريين إلى أنه منصوب

---

(١) التذييل ١٠/ ١٦٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨.

(٣) الأصول ١/ ١٢٠.

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٤٢.

(٥) شرح الرضي ٦/ ٢٥٦.

على التمييز[1].

٤) يذكر أبو حيان[2] رأياً آخر في المسألة وهو: أنه إن كان جامداً كان تمييزاً، وإن كان مشتقاً فيرجع إلى قصد المتكلم، فإن أراد المبالغة في المدح، كان المنصوب حالاً، ولا يصح دخول " من " عليه، وإن أراد عدم المبالغة بل إيضاح جنس المبالغ فيما مدحه كان المنصوب تمييزاً، وجاز دخول " من " عليه

كقولك في الأول: حبذا هند مواصلة، كقول الشاعر[3]:

يَا حَبَّذا المَالُ مَبَذولاً بِلا سَرَفِ ... فِيْ أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاناً

أي في حال مواصلة، ومثال الثاني: حبذا راكباً زيد.

وفي " البسيط " أجاز نصب المنصوب بعد " حبذا " على المفعول به، والعامل فيه فعل مقدر بـ " أعني " ويقول ابو حيان: هذا غريب[4].

وذكر أبو حيان[5] زيادة وتفصيلاً في التذييل: إذا كان المنصوب حالاً وصاحبها اسم الإشارة ناسب أن يلي "حبذا" الحال "راكباً"، وإن كان المنصوب حالاً وصاحبها المخصوص "زيد" ناسب أن يلي "حبذا" المخصوص "زيد"، فقال: "حبذا زيد راكباً".

وأن كان المنصوب تمييزاً فالأحسن أن يلي " ذا " ولا يكون بعد " زيد "[6].

٥) قال ابن هشام: (وحق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، ولكنهما

(١) التذييل ١٠/ ١٦٩.

(٢) التذييل ١٠/ ١٧٠.

(٣) المساعد ٢/ ١٤٤.

(٤) التذييل ١٠/ ١٧٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) التذييل ٤/ ٢٠٦.

يتعاكسان، واختلف في المنصوب بعد حبذا)[1].

❖ الترجيح:

من خلال مناقشة الآراء السابقة يظهر لي:

١- أن ابن مالك عندما قال: أغفل كثير من النحويين التنبيه على منع تقديم المخصوص على " حبذا " قول يعتوره بعض الضعف؛ لأن سيبويه والأخفش وغيرهما تنبهوا لذلك، وإن لم يذكروا صراحة، فقد قالوا بأن " حبذا " جرت مجرى المثل، وهذا الذي يفهم من كلامهم.

٢- رأي ابن مالك في جواز تقديم التمييز المخصوص على " حبذا " قوي حسن، فهو مبني على السماع من حيث الكثرة والأولوية.

٣- خالف الشاطبي[2] ابن مالك وقال: (بأن ذلك المنصوب بعد " حبذا " إما أن يكون تمييزاً، وإما أن يكون حالاً، فإن كان حالاً فصاحبها إما " ذا " أو المخصوص، فإن كان المخصوص فلا تقديم؛ لأن المخصوص إما مبتدأ، وخبره ما قبله، والحال لا تتقدم على المبتدأ، وإما خبر لمبتدأ محذوف، فكذلك ايضاً، والعامل حينئذ معنوي، والعامل المعنوي لا يتصرف في معموله.

وإن كان صاحبها " ذا " فغير لائق؛ لأن " ذا " مبهم، ويحتاج إلى تفسير أكثر من احتياجه إلى الحال، فلا فائدة من نصب الحال عنه، وهو غير معروف، كما ضعف انتصاب الحال عن النكرة لعدم الفائدة.

وإن كان تمييزاً فهو تمييز لـ " ذا " لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يليه.

وإن كان تمييزاً له قياساً على التمييز في " نعم " و"بئس"، في الشاهد المشهور

---

(١) المغني ١/ ٢٠٦.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٥٥٨-٥٦٠.

"نعـم الـزاد"؛ لأن عامـة الـسماع جـرت عـلى تـأخير التمييـز عـن المخـصوص، في بـاب " نعم"، فكذلك يجب هنا في باب " حبذا " لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام.

والكوفيون لم يمنعوا ذلك إلا بدليل سماع، فالسماع يشهد بالتأخير بقول الشاعر(1):

يـا حَـبَّذا جَـبَلُ الرَّيّـانِ مِـن جَبَـلٍ   وَحَـبَّذا سـاكِنُ الـرَّيّانِ مَـنْ كَانَـا

وما استشهد به ابن مالك بالبيت المذكور:

ألا حبّــذا قومًــا سُــلَيْمٌ فــإنّهم   وَفـوا إذ تواصَـوْا بالإعَانَـةِ والـصَبرِ

فهو نادر ولا يبنى عليه)(2).

وما دام السماع موجوداً عـن العـرب في تقـديم الخـبر عـلى المخصوص فـما المـانع مـن ذلك؟.

سواء أكان حالاً أم تمييزاً، أم كان من " ذا " أم كان مـن المخـصوص، فالـسماع يـشفع لذلك.

وإنما هو مجرد رأي، وكل يحاول أن يرد على الآخر في إثبات رأيه الخاص الذي ذهـب إليه.

ومن هنا نلمح أثر التقديم الناتج عن تمكن ابن مالك للأصـول والفـروع النحويـة في ترجيحه تقديم التمييز على المخصوص ومحاولته الرد على النحاة في عدم تأخير التمييـز عـلى المخصوص، ومحاولته توجيه ذلك التقديم، وتقديم العلة النحوية التي أدت إلى ذلك.

وعليـه فقـد قـوى ابـن مالـك مـا ذهـب إليـه مـن منـع التقـديم معـولاً مـرة عـلى السماع، وعلى العلة النحوية مرة أخرى.

فقـد اسـتطاع ابـن مالـك أن يـستنبط العلـة النحويـة ويـستثمرها لـصالح منـع تقـديم

(1) ديوان جرير/ ١٦٥.

(2) المقاصد الشافية ٤/ ٥٥٨-٥٦٠.

المخصوص على " حبذا " و"لا حبذا".

ودافع بذلك عن رأيه ضد النحويين.

واستطاع بالتعليل النحوي أن يقدم تفسيراً لعدم سماع ذلك، وهو: أن "المثل لا يغير".

المسألة السادسة عشرة

العطف على محل اسم "إن" قبل تمام الخبر

❖ توطئـــة:

" إن " حرف ناصب يدخل على المبتدأ فينصبه، ويدخل على الخبر فيرفعه، ومع دخول " إن " قد يعطف على اسمها اسم آخر ولم يتم الخبر بعد.

وقد اختلف النحاة عند هذا، فبعضهم يحمله على التقديم والتأخير، وبعضهم يحمله على الحذف، وبعضهم يقدر مبتدأ آخر.

وابن مالك يذكر هذا في المسألة ويوضح رأيه فيها.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: (وحمل سيبويه[1] ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير فالتقدير عنده في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[2].

إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك.

وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٢) سورة المائدة، آية: ٦٩.

بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

فإنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول " إن"، كقول الشاعر(1):

نَحـــنُ بِـــما عِنـــدِنا وَأَنـــتَ بِـــما   عِنـــدَكَ راضٍ وَالـــرَأيُ مُختَلِـــفُ

وبعد دخولها، كقول الآخر(2):

خَلِـيْلَيَّ هَـلْ طِـبٌّ فَـإني وَأَنْـتُمَا   وَإِنْ لَمْ تَبُوحَـا بِـالهَوى دَنِفَـانِ

وأنشد سيبويه قول الفرزدق(3):

إِنِّي ضَـمِنْت لِمَـنْ أَتَـانِي مَـا جَنَـى   وَأَبَـى فَكَـانَ وَكُنْـت غَـيْر غَـدُور

ثم قال: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.

ومثل إنّ ولكنّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها عِلْم أو معناه، فمعناه قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾(4).

وصريح العلم كقول الشاعر(5):

وَإِلّا فَـــاعْلَمُوا أَنَّـــا وأَنْـــتُمْ   بُغَـــاةٌ مَـــا بَقِينَـــا فِى شِـــقَاقِ

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة، فسوَّى بين إنّ وأنّ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق

---

(١) ديوان قيس ابن الحطيم/ ٢٣٩.

(٢) البيت غير منسوب، شرح أبيات المغني ٧/ ٣٠، ٤٢، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٢٧٤.

(٣) الكتاب ١/ ٧٦ والانصاف/ ٦٦.

(٤) سورة التوبة، آية: ٣.

(٥) الخزانة ٤/ ٣١٦.

مخالف لسيبويه.

وجعل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾(1).

وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة، وهي قراءة الحسن، وهو بعيد من عادة سيبويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك، كما فعل إذ أورد: ﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾(2).

وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقا، فيقول: إن زيدا وعمرٌو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان.

ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف، لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بـ "كان" وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ " إنَّ"، ولو جاز أن يكون اسم " إن " مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب.

ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر " إن"، وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر " إن".

وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح.

وغَلَّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان،

(1) سورة التوبة، آية: 3.

(2) سورة الإسراء، آية: 76.

وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال "هم" كما قال)[١]:

بَـدَا لِي أَنّي لَـسْتُ مُـدْرِك مَـا مَـضَى　　وَلاَ سَـابِقاً شَيْـئاً إِذَا كَـانَ جَـائِيّا

وهـذا غـير مـرضٍ منـه رحمـه الله، فـإن المطبـوع عـلى العربيـة كـزهير قائـل البيـت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كـل مـا نطقـت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كـ"لَدُنْ غُدْوَةً"[٢]، و"هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ"[٣].

وأجـاز الفـراء في المعطـوف عـلى اسـم غـير إن مـا أجـاز في المعطـوف عـلى اسـم إن، واستشهد بقول الراجز[٤]:

يَـا ليتَنـي وأنْـتِ يـا لَمِـيْسُ　　في بَلَـدة لَـيْسَ بـِهَا أَنـيسُ

ولا حجة له فيه لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي يالميس، فحذف "مع" وهـو خـبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها، وأجاز الجرمي والزجاج والفراء رفـع نعت الاسم بعد الخبر وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكـون مـن ذلك: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾[٥])[٦].

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب ثانيهما، نحـو: (ظننت زيدا صديقي وعمرٌو)[٧].

(١) الكتاب ١/ ٣٠٦، والخزانة ١/ ١٣٢.

(٢) الكتاب ١/ ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢/ ٢٨١، ٣٧٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٦، ٤٣٧.

(٤) الخزانة ٤/ ١٩٨.

(٥) سورة سبأ، آية: ٤٨.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٥٠-٥٢.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٥٢.

الآراء النحوية حول المسألة:

إذا عطف على اسم " إن " قبل تمام الخبر، فابن مالك يقدر خبراً للأول لدلالة الثاني عليه، واستدل على ذلك بمواضع يكون فيها ذلك سواءً في باب الابتداء أو في باب " إن وأن"، واشترط لباب " أن"، أن يتقدمه علم، واستدل بالآية "﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] وبالبيت الشعري.

أما غيره فيرى:

١- سيبويه[2] يحمل ما جاء من هذا القبيل على التقديم والتأخير، ولا فرق عنده بين "إن" و"أن" فهو يؤول الشواهد التالية بمايلي "على التقديم والتأخير". كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[3] والصابئون والنصارى كذلك.

٢- ابن مالك[4] يؤول ذلك على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾

وَإِلّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[5]

سيبويه يقدر: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك (على التقديم والتأخير).

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٣) سورة البقرة، آية: ٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٥٠.

(٥) الخزانة ١٠/ ٣١٥.

٣ - ابن عصفور[١] فيقدر خبراً لـ " إن " محذوفاً، ويكون اسم " إن " (الذين) وتقدير الكلام: (إن الذين آمنوا لهم أجرهم)، وقوله: (الذين هادوا والصائبون والنصارى، معطوفات عليه) وقوله: (من آمن منهم) جملة في موضع الخبر، وهذا الوجه هو ما اختاره ابن مالك، وعند ابن عصفور وجه آخر أقل درجة من هذا وهو: أن " الصائبون " مبتدأ، والنصارى معطوف عليه، والخبر محذوف، وقوله: (من آمن منهم) في موضع خبر إن.

وفي هذا الوجه تقدمت الجملة المعطوفة عليها على الجملة المعطوفة.

٤ - أجاز الكسائي[٢] والاخفش وهشام رفع المعطوف بعد " إن " قبل الخبر مطلقاً ووافقه الفراء[٣] بشرط خفاء الإعراب.

وضعف ابن مالك هذا الرأي، أي رأي الكسائي والفراء؛ لأن ابن مالك يرى أن اسم " إن " ليس له إعراب في المحل، فخالف إعرابه في اللفظ فهو نظير " كان " في أن اسمها لا محل له من الإعراب لتغير رفعه بها.

وما ورد مخالفاً لذلك فهو محمول على تقدير مبتدأ محذوف كما نقله سيبويه: إنهم أجمعون ذاهبون، أي " هم"، وإنك وزيد ذاهبان، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان.

ولم يرتضِ ابن مالك عبارة سيبويه " من العرب يغلطون "[٤].

ورد على سيبويه[٥] بأن ذلك لو كان كذلك ما قبل النادر عندهم: "لدن غدوةً"، و"هذا حجر ضب خرب".

(١) شرح الجمل ١/ ٤٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٥١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٥٢.

٥ - ذهب أبو حيان(١) إلى أنه لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم " إن " والرفع هو على الابتداء، وهذا مذهب سيبويه والمنقول عن الجرمي، وحجته أن رفع " زيد " قد زال بدخول " إن " وهذا العطف عنده من قبيل عطف الجمل.

٦ - وبعضهم(٢) يحمل العطف لا على سبيل التقديم والتأخير، ولا على سبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما هو على العطف على الضمير المستكن في الخبر إن كان الخبر يتحمل ضميراً كقول الشاعر(٣):

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... فَإِنَّ لَنَا الأَمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

❖ الترجيح:

بعد عرض رأي ابن مالك ومناقشة الآراء السابقة يظهر لي أنه على سبيل الإجمال أن تلك الآراء تنحصر في رأيين:

أحدهما: أن الكلام من قبيل عطف الجمل.

ثانيهما: أن الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد.

فعلى الثاني يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن المعطوف عليه هو اسم "إن"، أو هو "إن" واسمها، أو هو الضمير المستتر في خبر "إن" إن كان يتحمل ضميراً.

وعلى تقدير خبر محذوف كخبر الأول فهو على المذهب الثاني(٤).

وعلى الأول الرفع عندهم على الاستئناف أو العطف على الموضع، وهذا على المذهب الأول.

---

(١) التذييل ٥/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) التذييل ٥/ ١٩٠-١٩١.

(٣) شرح الكافية/ ٥١١.

(٤) التذييل ٥/ ١٨٦-١٩٤، والارتشاف ٣/ ١٢٨٨-١٢٩٠.

وما رآه ابن مالك حسن، والأجود منه عندي ما رآه سيبويه، وهو حمل العطف على التقديم والتأخير قبل تمام الخبر في " إن " و"أن".

أما " لكن " فرأي ابن مالك أقوى، لأن " لكن" مبنية على كلام قبلها(١).

وقد أخطأ ابن مالك في فهم عبارة سيبويه " يغلطون " فسيبويه كان يعني بذلك: الغلط مجازاً، أو أنه أراد عدم إشراك الناصب بـ " إن"، وكأنه لم يتقدم ناصب بل ابتدأ بالاسم مرفوعاً، فأتبعه مرفوعاً(٢).

وربما سماه غلطاً، لأنه خرج عن القياس وقاله صاحب البسيط(٣).

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في أن ابن مالك لم ير التقديم والتأخير في العطف على

اسم " إنَّ " قبل تمام الخبر؛ لأنه قد ثبت عنده قبل دخول " إن " وبعد دخولها أن حذف ما قبل العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب وشواهده مذكورة سابقاً، فلذلك كان مرجوحاً عنده، وما رآه من تقدير الخبر للأول الدال الثاني عليه راجحاً.

وكان تعليله قويا جداً في ذلك لامتناع رفع خبر كان على المَحَلّ مراعاة للأصل، وكذا في "إن".

وقد استطاع ابن مالك أن يقوي مذهبه ورأيه في العطف على اسم: "إنَّ " قبل تمام الخبر بالسماع من القرآن الكريم وكلام العرب، ومن كلام أئمة النحو كسيبويه عند تعليقه على بيت الفرزدق: (فكان وكنت غير غدورِ): (ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر).

وقد أفاد ابن مالك من العلة النحوية التي استنبطها ليؤيد كلامه ورأيه في امتناع رفع خبر كان على المحل من أجل مراعاة الأصل وكذا الحال في " إن".

(١) التذييل ٥/ ١٩٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فعلى السماع عن العرب انبنى حكم نحوي قوي عند ابن مالك يقضي بتقدير خبر محذوف لـ " إنَّ " قبل تمام الخبر.

ولعل ابن مالك اعتمد على ذلك لكثرة الشواهد من كلام العرب مقارنة بالتقديم والتأخير.

المسألة السابعة عشرة

من شروط "ما" العاملة عمل "ليس" تأخر الخبر وتأخر معمولها وعدم تقدم خبرها على اسمها

❖ توطئـــة:

من الحروف العاملة عمل " ليس " " ما " وهي تختص بالدخول على الجملة الاسمية، فترفع الاول اسما لها، وتنصب الثاني خبراً لها، ولكن بشروط معروفة، والعرب في " ما " على مذهبين، فمنهم من يعملها، ومنهم من يهملها، وفي المسألة بيان وتفصيل.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (....... للعرب في "ما" النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2].

والثاني: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملا، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرا، ويدعون الباء فيرفعونه. فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا في "ما". وضعف هذا الرأي بيِّن، لأن دخول الباء

(١) سورة يوسف، آية: ٣١.

(٢) سورة المجادلة، آية: ٢.

على الخبر بعد "ما" في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

ولما كان عمل "ما" استحساناً لا قياسيا اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي إلى أن يقول: ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي، ولا بتوسط الخبر.

ومثال إبطال التوسط الخبر قول الشاعر[(١)]:

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا   وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر[(٢)]:

وَقَالُوْا تَعَرَّفْهَا المُنَازِلَ مِنْ مِنىً   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

على رواية من روى: كلَّ، بالنصب.

فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عمل "ما" كقولك: ماعندك زيد مقيما، وكقول الشاعر[(٣)]:

بِأُهْبَةِ حَربٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنا   فَمَا كُلَّ حِيْنٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا

إلى أن يقول: (....... ومن العرب من ينصب خبر " ما " متوسطا بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفةٌ جديدةٌ، بالتاء، وبين من قال: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾، بالرفع[(٤)].

فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حينَ مناص، بالنصب.

---

(١) التصريح ١/ ١٩٨، و الأشموني ١/ ٢٠١.

(٢) الكتاب ١/ ٧٢، والخزانة ٦/ ٢٥٢.

(٣) التصريح ١/ ١٩٨، و الأشموني ١/ ٢٠١.

(٤) سورة (ص)، آية: ٣، برفع نون: " حين " قراءة عيسى بن عمر، مختصر شواذ القرآن/ ١٢٩.

وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق[(١)]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ		إذْ هُمْ قُرَيِشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

واستشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر ما مقدما على اسمها بقول الشاعر[(٢)]:

أمَا واللهِ عَالِمُ كُلِّ غَيْبٍ		وَرَبُّ الحَجَرِ وَالبَيْتِ العَتِيْقِ

لَوْ انّكَ يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً		وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلا الخَلِيْقِ

بناء على أن " الباء " لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وسيأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق، لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا، لكنه رفع بشرا بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال.

والجواب عن الأول: أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالا، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية.

والجواب عن الثاني: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم)[(٣)].

---

(١) الخزانة ٢/ ١٣٠، والكتاب ١/ ٦٠.

(٢) الخزانة ٢/ ١٣٣، وشرح أبيات المغني ١/ ١٥٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩-٣٧٤.

الآراء النحوية حول المسألة:

عند تناول هذه المسألة ينبغي أن نركز على أمور وهي:

أ - إعمال "ما" عمل "ليس": كما يقول ابن مالك من بابا الاستحسان لا من باب القياس؛ لأن القياس هو إهمالها، لأنها غير مختصة، ولأجل هذا اشترط لعملها شروط منها: تأخير الخبر وتأخير معموله.

ب - تقديم خبر "ما" على اسمها هل يبطل عملها أو لا؟ فمنهم من أجاز ومنهم من منع.

١. ذهب البصريون ومنهم سيبويه(١) إلى عدم إعمال "ما" عمل "ليس" عند تقدم خبرها على اسمها كقوله؛ ما مسي من أعتب).

٢. أجاز الفراء(٢) عمل "ما" مع تقدم الخبر، وذكر الجرمي أن ذلك "لغية".

٣. أجاز الأخفش(٣) عمل "ما" مع تقدم الخبر بشرط حصر الاسم بـ"إلا" فيجيز مثل: (ما قائما إلا زيد) وابن مالك يمنع ذلك.

ويخرج مثل ذلك على أن الاسم الواقع بعد "إلا" بدل من اسم "ما" محذوفاً، والتقدير: ما أحد قائماً إلا زيد.

ولو أن قائلاً قال: لماذا لا ينصب " قائماً " على أنه خبر لـ " كان " المحذوفة، و"كان " يتقدم خبرها على اسمها، لكان الرد: أن المعنى لا يتفق، لأن " ما " لنفي الحال وتقدير " كان " يصرف معنى الجملة إلى المضي وليس المراد هو هذا.

وابن مالك في توجيه حسن لكي تطرد القاعدة في عمل " ما " في عدم تقدم خبرها على اسمها.

---

(١) الكتاب ١/ ٥٩.

(٢) الارتشاف ٣/ ١١٩٨.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٢.

أما عن تقديم معمول خبرها على اسمها:

فيجب الإيضاح والبيان عن هذا المعمول، وهو لا يخرج عن أمرين:

أ - إذا كان معمول خبرها غير ظرف ولا جار ولا مجرور، فلا يتقدم حينئذ على اسمها، وهذا هو مذهب البصريين، وما ورد خلافه فهو محمول على إهمال " ما " أي أنها تميمية، وتكون كلمة " كل " في البيت المذكور (وما كل من وافي مني أنا عارف) منصوبة على أنها مفعول به لاسم الفاعل " عارف"، وقد يحمل البيت على القلة والندرة فيحفظ ولا يقاس عليه.

أما ابن كيسان فقد أجاز عملها مع تقدم خبرها غير الظرف[(١)].

ب - إذا كان معمول خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففيه خلاف: فمنهم من أجاز، ومنهم من منع.

المجيزون هم البصريون وحجتهم القياس في تقديم خبر " إن " على اسمها، وأيضا الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، واستدلوا بقول الشاعر (فما كل حين من نوالي مواليا).

المانعون هو الأخفش[(٢)] وحجته هي أن " إن " أقوى من " ما " لأنها مختصة واستدل بالسماع في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[(٣)].

وتنبه أبو حيان[(٤)] إلى أمر وهو أن المعمول إذا تقدم على " ما " نفسها كقولك: طعامك ما زيد آكلا، فهذا غير جائز عند البصريين، وعلل ذلك بقوله: (لأن "ما" لها صدر الكلام).

---

(١) التذييل ٤/ ٢٥٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٢، والتصريح ١/ ٢٦٦.

(٢) شرح الجمل ١/ ٥٩٥.

(٣) الحاقة، آية: ٤٧.

(٤) التذييل ٤/ ٢٥٩.

الكوفيون[1] يجيزون ذلك، وحجتهم القياس في "ما" على "لا" و"لن" و"لم"، ورأيهم مردود، لأن قياسهم "ما" على "لا" و"لن" و"لم " ليس في مكانه؛ لأن هذه الحروف عندما يتقدم فيها المعمول كقولك: لن اضرب زيدا، فنقول: زيداً لن اضرب فزيد ليس معمولاً لـ"لن" وإنما هو معمول لمعمول "لن" لأن لا يفصل بين الحرف ومعموله، وكذلك في البواقي.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يظهر لي أن رأي ابن مالك حسن، فقد أجاز تقديم معمول خبر "ما" إذا كان ظرفا؛ لان العرب تتوسع في الظروف ما لا تتوسع في غيرها، ولا سيما أن السماع يؤيده ويعضده كما في البيت المذكور[2]:

بِأُهْبَـةِ حَـرْبٍ كُـنْ وَإنْ كُنْـتَ آمِنـا فَـمَا كُـلَّ حِـيْنِ مَـنْ تُـوالِي مُوَالِيَـا

أما تقدم الخبر على الاسم فمنعة سيبويه[3] -وتبعه ابن مالك[4]- وقد سوى سيبويه بين ذلك وبين من قال: ملحقة جديدة في القلة، وذلك لان " فعيلا " بمعنى " مفعول "، وحكمه ألا تلحقه هاء التأنيث إذا ذكر موصوفه، وجديد في معنى مجدود أي : مقطوع، أي: حين جدها الحائك أي : قطعها.

وما ورد في شواهد السماع كالبيت المذكور (وإذا ما مثلهم بشر) فقد خرجه سيبويه على إهمال "ما" وأنها تميمية لا عمل لها، و"بشر" مبتدأ، والخبر محذوف، و"مثلهم" حال.

ورد ابن مالك كان قويا عندما رد على سيبويه:

---

(١) التذييل ٤/ ٢٥٩.

(٢) التصريح ١/ ١٩٨، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ١٠١.

(٣) الكتاب ١/ ٦٠.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩-٣٧٤.

١. بأن " مثلهم " ليست حالاً بل هي خبر لانتقاء الفضلة وثبوت العمدة.

٢. أن الفرزدق له أعداء من الحجازيين والتميميين فأرادوا أن يثبتوا خطأ عليه.

والبيت المذكور قد وصفه سيبويه بالقلة وأنه لا يكاد يعرف قد وقف النحاة[١] منه على ما يلي:

١. الشذوذ والقلة وهو رأي سيبويه.

٢. البيت للفرزدق، ولكنه استعمل لغة غيره فأخطأ فيها، لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير.

وهذا الرأي يمكن رده؛ لأن العربي إذا جاز له القياس على لغته جاز له القياس على لغة غيره.

٣. الضرورة لكي لا يختلط المدح بالذم، وهذا يمكن رده؛ لأن ما قبله وما بعده يدل على المدح.

٤. الكوفيون جعلوا " مثل " بمثابة ظرف مكان، وما استدلوا به مردود؛ لأن " مثل " هنا لا تعني مثلما قالوا.

٥. ومنهم من قال: إنَّ " ما " لم تعمل شيئاً، ولا شذوذ في البيت، وذلك لان " مثل " أضيفت إلى مبنى فبنيت على الفتح، وهو حسن جيد[٢].

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في منع تقديم الخبر أو معموله على الاسم، وأن هذا المنع مبني على كون "ما" إنما عملت من باب الاستحسان لا من باب القياس، ولذلك اشترط لها ذلك، فمع التقديم بطل العمل، ومع التأخير بقى العمل.

وما ورد خلاف ذلك حمل على الضرورة مرة، وعلى القلة مرة أخرى.

---

(١) شرح الجمل ١/ ٥٩٣-٥٩٤.

(٢) المصدر السابق.

فابن مالك قوى رأيه بالتقديم، فمع التقديم بطل العمل، ومع التأخير بقي العمل وقوي.

المسألة الثامنة عشرة

تقديم خبر "إن" أو معموله شبه الجملة على اسمها

❖ توطئـــة:

"إنَّ" وأخواتها من الحروف التي تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وقد عملت النصب والرفع تشبيهاً لها بالأفعال، وهي فرع عنها في العمل، ومعمولها يليها بالترتيب دون أن يتقدم الثاني على الأول، واغتفر تقدم الظرف وشبهه لتوسع العرب فيها[1].

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر": (...... وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه.

فإن كان الخبر ظرفا أو مجروراً جاز تقديمه؛ لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما؛ فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها.

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، نحو: أغداً تقول زيداً قائمٌ.

ولم يبطل عمل "ما " تقديمها على اسمها نحو: ما غدا زيدٌ داخلاً.

واغتفر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أكلَّ يومٍ لكَ درهمٌ، وعلى المنفي بها،

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٩.

نحو قول الصحابة رضي الله عنهم[1]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا   فَثَبِّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا

والأصل في الظرف الذي يلي " إنّ " وأخواتها أن يكون ملغيًّا، أي غير قائم مقام الخبر، نحو: إنّ عندك زيدا مقيم، وكقول الشاعر[2]:

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِن بِحُبهَا   أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأوْلَوْها " كأنّ"، ومنه قول الشاعر[3]:

كَأَنَّ وقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ   أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ)[4]

الآراء النحوية حول المسألة:

منع النحاة أنْ يتقدم الخبر في " إنَّ " عليها وعلى اسمها، وعللوا ذلك بأن هذه الحروف فروع عن الفعل في العمل، وعلى ذلك لا يتقدم معها المرفوع " الخبر " على المنصوب " اسم إنَّ"، على عكس ما كان أصلياً في العمل وهو الفعل، فيتقدم فيه المرفوع على المنصوب[5].

أما إذا كان الخبر ظرفاً أو جار ومجرور فقد نظر النحاة إلى الجار والمجرور من أمور هي:

---

(١) صحيح مسلم ٢/ ١٤٤٠، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

(٢) الخزانة ٨/ ٤٤٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٨٣، وشرح المرادي على الألفية/ ١٨٧، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢١٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٢-١٣.

(٥) شرح المفصل ١/ ١٠٣، وشرح الرضي ١/ ٢١٣.

أ) نوع اسم " إنَّ " من حيث التعريف والتنكير، فإن كان معرفة جاز تقديم الخبر نحو: إنَّ في الدار زيداً، وإن كان نكرة وجب تقديم الخبر نحو: إن في الدار رجلاً[(١)].

ب) اقتران الاسم بضمير يعود على الخبر الظرف أو الجار والمجرور: وهنا يجب تقديم الخبر نحو: إنَّ في الدار ساكنها، فلا بد أنّ يتقدم الخبر لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[(٢)].

ج) كون الظرف والجار والمجرور تامين أو ناقصين:

فأما التمام فهو كون الإخبار بهما فائدة نحو: إن زيداً في الدار قائماً، على اعتبار أنّ "قائماً" حال، والخبر متعلق الجار والمجرور، و"في الدار" معمول الخبر أمَّا الناقص فهو الذي لا فائدة بالإخبار به نحو: إنَّ زيداً بك واثق، لأنك لو قلت: "إن زيداً بك" وسكت كان الكلام ناقصاً لا فائدة فيه[(٣)].

وحجة النحاة في تقديم خبر " إن " الظرف وشبهه على اسمها هي أن الظروف وشبهها يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[(٤)].

وعلل ابن عصفور هذا التوسع بأن كل كلام لابد له من ظرف ملفوظ أو مقدر، فَلَـمَّا كثر استعماله توسعوا فيه[(٥)].

د) أجاز الفراء[(٦)] وقوع الظرف الناقص والمجرور الناقص خبراً في اللفظ وهو خبر لمتعلقه في المعنى ومتعلقه حال في اللفظ، وهو خبر في المعنى نحو: إن زيداً بالجارية كفيلاً،

---

(١) شرح الرضي ١/ ٢١٣، والتذييل ٥/ ٣٤.

(٢) شرح الرضي ١/ ٢١٣.

(٣) شرح الجمل ١/ ٤٤٠، والارتشاف ٣/ ١٢٤٥.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٣، وشرح الجمل ١/ ٤٤٠، وشرح الرضي ١/ ٢١٣.

(٥) شرح الجمل ١/ ٤٣٩.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

وإنَّ زيداً اليوم قائماً.

و) أجاز الكوفيون[1] النصب مع الناقص، وحجتهم السماع عن العرب، إلا أنهم يرون أن النصب مع التام أكثر لكثرة السماع وصَحَاحِ العلَّة، واستدلوا بالبيت المذكور (فلا تلحني)[2].

وَردَّ النحاسُ[3] على الكوفيِّين في البيت السابق بقوله: (ولا حجة في البيت؛ لأنه إن كان مسموعاً بالنصب فإنه على قولك: أنا باللهِ وبكَ، على معنى الانقطاع والملازمة).

ي) أجاز ابن الخباز[4] الفصل بتقديم ظرفين، وحجته السماع بقوله تعالى ﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلۡحُسۡنَىٰ﴾[5].

ويمكن رده بأن اسم " إنَّ " دخلت عليه لام الابتداء، فوجب تأخيره، ووجب تقديم الظرف.

ورد ابن عصفور[6] على الفراء فيما ذهب إليه، وحجته في ذلك أنَّ الإعراب غيرُ موافق للمعنى، فيكون من قبيل القلب؛ لأنه جعل المجرور الفضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وهذا مخصوص بالشعر لا فصيح الكلام.

واعترض أبو حيَّان على ابن مالك بثلاثة اعتراضات:

١) إطلاق معاملة غير الظرف في التقديم لا يجوز؛ لأنَّ ابن مالك قد أجاز الفصل

---

(١) التذييل ٥/ ٣٩.

(٢) الخزانة ٨/ ٤٤٥.

(٣) التذييل ٥/ ٤٠.

(٤) النهاية ٣/ ٩٥١.

(٥) سورة فصلت، آية: ٤١.

(٦) شرح الجمل ١/ ٤٤٠-٤٤١.

بين المضاف والمضاف إليه، إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه مفعولاً به، وكذا الإقحام في النداء على مذهب سيبويه(1) في: يا زيدَ زيدَ عمرو.

والذي يظهر لي أنَّ ابن مالك قد عمم ولم يخصص، فابن مالك لا يقصد تعداد مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهو يرى أنه يفصل بالظرف وشبهه بين المتلازمين: بين اسم إنَّ وخبرها، فكلامه عنها وتمثيله بذلك من باب التنظير بالشيء، وليس منْ قبيل التعداد، فالشيء بالشيء يذكر.

٢) استدلال ابن مالك بالبيت (فلا تلحني) يدل على جواز تقديم معمول الخبر المصرح به على الاسم، نحو: إنَّ عندك زيداً مقيم، فهو يشمل الخبر الظرف وغيره، وأبو حيان وأصحابه يرون منع ذلك، ويؤولون بيت الاستشهاد عند ابن مالك بأنَّ " بحبها " متعلق بمحذوف تقديره: "أعني".

وما ذهب إليه أبو حيان يبدو لي ضعفه؛ لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرها، ولأن متعلق الجار والمجرور دائماً يعلقان بـ " كائن ومستقر " لا بـ " أعني ".

٣) إجازة ابن مالك تقديم الحال على الاسم في " إنَّ " والفصل بالحال قول لم يقل به أحد من أصحابنا، وهذا كله من باب الفصل بجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والذي يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان غير صحيح؛ لأنّ ابن مالك قاس الحال على الظرف، وحجته السماع بقول الشاعر(2):

كَأنَّ وقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ... أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

ويمكن الرد على ابن مالك في هذا بأنّ:

١) معاملة الحال معاملة الظرف غير متأتية؛ لأن الحال فضله، والظرف يكون عمدة

---

(١) الكتاب ١/ ٥٣، و ٢/ ٢٠٥-٢٠٨.

(٢) الخزانة ٨/ ٤٤٥.

ملفوظاً به أو مقدراً، وهذا ما قاله شيوخ أبي حيان ومتقدموهم كابن عصفور[1].

٢) الظرف وشبهه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

ويمكن من وجه بعيد إجازة ذلك: أن الحال المتقدمة على الخبر معمول لـِ"الاسم"، والاسم متقدم على الخبر فلا إشكال في ذلك.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء النحوية السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك رأي ضعيف؛ لأنه يحتاج إلى كثير من الإيضاح والتفصيل عن المسألة؛ لأن ابن مالك قد حكم في بداية كلامه بالجواز، وكان يؤكد على عدم التقديم، ولكنه عاد إلى الجواز معولاً على التوسع في الظرف وشبهه عن العرب، وهو على هذا التوسع يفصل بهما بين الأشياء المتلازمة كالمضاف والمضاف إليه، وبين الاستفهام وبين القول الجاري مجرى الظن وغيرها من المتلازمات.

ومما يُلْحَظُ عليه أنه أطلق الحكم بالجواز ولم يخصص وترك الأمر على إطلاقه، فهناك أحوال - ذكرها غيره من النحاة - يتقدم فيها الظرف والجار والمجرور وجوباً على اسم " إن " كاتصال الاسم بضمير يعود على الخبر نحو: إن في الدار ساكنها، وهنا عند التأخير يحدث الخطأ واللحن في التركيب، لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإطلاق ابن مالك الحكم بالجواز في تقديم الظرف وشبهه مرجوح وغير مقبول لما مرَّ.

ويمكن ردّ الاستدراك الذي تنبه إليه ابن عصفور[2] وغيره من النحويين، وما ذهب إليه الكوفيون في تقديم الظرف الناقص، بأن ابن مالك قد ذكر ونبه على الظرف والجار

(١) شرح الجمل ١/ ٤٣٩.

(٢) شرح الجمل ١/ ٤٣٩-٤٤٠.

والمجرور المتقدم أن يكون ملغياً وغير قائم مقام الخبر، أما إذا كان غير ملغي فلا تقديم.

وجملة الأمر في هذا كلِّه أن ابن مالك في رأيه لم يكن على دقة من الإيضاح والتفصيل، ولكنه بنى أمر التقديم وجوازه على التوسع عن العرب في الظروف وشبهها، وعلى التنظير في المتلازمات غير اسم " إن " وخبرها كالمضاف والمضاف إليه وغيرهما.

والذي يظهر لي أنه يمكن الاعتذار عن ابن مالك عن مزيد من الإيضاح والتفصيل بأمرين:

١ – كلامه في بداية المسألة: (وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب، وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه)[1].

٢ – كلامه عن الظرف وشبهه الملغي وجواز تقديمه، والظرف وشبهه غير الملغي وامتناع تقديمه[2].

والذي أراه أنه يجوز تقديم الظرف وشبهه ما لم يكونا في موضع الخبر، ولم يترتب على تقديمهما عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن ترتب عليه ما ذكرته وجب التقديم.

وما قدمه ابن مالك من باب " التوسع في الظروف وشبهها " لا يلجأ إليه في كل الأحوال فما جاز في حال من الأحوال وجب في غيره، فليس كل توسع يجوز معه الجواز.

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣.

المسألة التاسعة عشرة

الرتبة بين الفاعل والمفعول به

❖ **توطئـــة:**

الأصل عند النحاة أن يلي الفاعل فعله، لأنه كالجزء منه، لأن كل فعل لابد له من فاعل، وقد تعرض في الجملة ما يوجب البقاء على هذا الأصل وهو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، وقد يعرض في الجملة ما يوجب الخروج عن هذا الأصل وهو تقديم المفعول به وتأخير الفاعل.

وهذا التقديم والتأخير في الفاعل أو المفعول به له مسوغات أوجبت هذا، وجوزت ذاك، فيجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل وهو تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

وابن مالك في هذه المسألة يوضح خلاف النحاة في ذلك بحسب المقصد والمراد.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في " باب الفاعل": (........ المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو ضرب هذا ذاك.

فالمرفوع في مثل هذا هو الأول، إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو: ضربَ موسىْ سلمىْ، ولحقتِ الأولىْ الأخرىْ، ويجب أيضا البقاء على الأصل إذا كان المرفوع ضميراً غير محصور نحو: ضربتُ

زيداً وأكرمتُكَ، فتقديم المرفوع أيضا في مثل هذا واجب. وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل.

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي.

ويستوي في ذلك المضمر والظاهر، فالمضمر كقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[1] والظاهر نحو: لا يصرف السوءَ إلا اللهُ.

فلو قلت: لا يصرف إلا اللهُ السوءَ، امتنع عند غير الكسائي فلو كان الحصر في غير المرفوع لزم أيضا تأخير المحصور إلا عند الكسائي وأبي بكر بن الأنباري نحو: لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ، فلو قلت: لا يرحم الرحماء إلا اللهُ، لم يجز إلا عندهما.

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما، وذلك أنّ الاسمين بعد " إنما " لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره كقولك قاصداً لحصر المفعولية في زيد: إنما يضرب عمرو زيدا، فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد.

ولا يُعلَم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد.

ولم يلزم الكسائي ذلك، لأن الاقتران بإلا يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.

واعتبر ابن الأنباري تأخر المقرون بإلا لفظا أو تقديراً فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعاً، لأنه وإن تقدم لفظا فهو مؤخر معنى، ولم يُجِز تقديمه إذا كان مرفوعا؛ لأنه إذا تقدم لفظا تقدم معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا أو تقديرا وذلك غير

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٨٧.

جائز. ويؤيد ما ذهب إليه أبو بكر قول الشاعر(١):

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَـيْلَى بِتَكْلِـيمِ سـاعةٍ ... فَـما زادَ إلـَّا ضِـعْفَ مـا بِي كَلامُها

ومثله في مفعول ما لم يُسمّ فاعله قول زهير(٢):

وهـلْ ينبـتُ الخِطّـيَّ إلّا وشـيجُهُ ... وتُغْـرَسُ إلّا في منابتهـا النخـلُ

ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا غير محصور نحو: أكرمك زيد والثوبُ كُسيَهُ زيد.

فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو: ما أكرم زيد إلا إيّاك والثوبُ ما كُسيَ زيدٌ إلا إياه.

فلو قصد تقديم المنصوب على الفعل اهتماما به لقيل: إياك أكرمَ زيدٌ، والثوب إياه كُسِيَ زيدٌ.

ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرا عائدا على المنصوب نحو: ضربَ غلامُه زيداً، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء كقول حسان رضي الله عنه(٣):

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الـدَّهْرَ وَاحِـداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الـدَّهْرَ مُطْعِـماً

وكقول الآخر(٤):

كَسَا حِلمُهُ ذا الحِلـمِ أثـوابَ سُـؤدَدٍ ... ورَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدَى فِي ذُرَى المَجـدِ

فقـدّم فاعـل كـسا وفاعـل رقّـى، وكلاهمـا مـضاف إلى ضـمير مفعـول متـأخر.

---

(١) ديوان مجنون ليلى/ ١٩٢، والتصريح ١/ ٢٨٢.

(٢) الأغاني ٤/ ٣١٢، والعقد الفريد ١/ ٢٣٨.

(٣) ديوان حسان/ ٢٣٩.

(٤) الأشموني ٢/ ٤٠.

وكقول الآخر[1]:

ألا ليتَ شعري هل يلومَنَّ قومُه   زُهيراً على ما جَرَّ من كلِّ جانِب

وكقول الآخر[2]:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وكقوله الآخر[3]:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا   وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وكقوله[4]:

يُغْنِيْ حَلاهَا هِنْدُ عَنْ حِليتي   وَتَرَىْ البَذَاذَةَ أَحْسَنُ الزِّيِّ)[5]

الآراء النحوية حول المسألة:

١ - يرى ابن مالك[6] أن الفاعل كالجزء من الفعل " عامله " والأصل عنده أن يلي الفاعل فعله بلا فاصل، وقد يتقدم المفعول به جوازاً على الفاعل عند أمن اللبس، نحو: ضرب غلامه زيد، فالمفعول متصل بضمير الفاعل وهو منوي به التأخير.

٢ - خالف الأخفش وابن جني النحويين في تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول به، فمذهبهما الجواز، والجمهور يمنعون تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول به؛ لأن ذلك عندهم يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(١) الخزانة ١/ ٢٨٧، ٢٧٥.
(٢) الخزانة ١/ ٢٧٥.
(٣) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٥٠١، وشرح ابن عقيل/ ١٠٧.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣٦.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٣٣-١٣٦.
(٦) المصدر السابق.

وحجة الأخفش وابن جني السماع، وعلل ذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كثرة اقتضائه للفاعل.

ومن السماع المحتج به عندهما قول الشاعر[1]:

جزى ربُّهُ عني عديّ بن حاتمٍ   جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فعل

والذي يظهر لدي أن أن الصواب خلاف ما ذهب إليه؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، ولكنه قد استغنى عن المفعول به، فالمفعول به فضلة، والفاعل عنده لا يتم الكلام إلا به[2].

وخرج الجمهور المانعون مثل هذا على أن الهاء في " ربه " عائدة على المصدر، والتقدير جزى رب الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذ كان كذلك[3].

٣ - ومن مواضع وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول خوف اللبس نحو: ضرب هذا ذاك عند ابن مالك[4].

فخوف اللبس أدى إلى وجوب التقديم في الفاعل، ووجوب تأخير في المفعول به.

وأمن اللبس يجيز التقديم والتأخير لقرينة معنوية: أكل كمثرى موسى، ولقرينة لفظية نحو قولك: ضرب سلمى موسى.

وإلى ذلك ذهب الرضي[5] وابن عصفور[6] وأبو حيان[7] وابن هشام[1] والأزهري[2]

---

(١) شرح الرضي ١/ ١٣٩.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤.

(٥) شرح الرضي ١/ ١٤١-١٤٥.

(٦) شرح الجمل ١/ ١٦٣.

(٧) التذييل ٥/ ٢٨٦-٢٩١، والارتشاف/ ١٣٤٩-١٣٥٠.

وكذا يجب تقديم الفاعل عند ابن مالك[(٣)] حال كون الفاعل خبرا غير محصور نحو: ضربت زيداً.

أما إذا كان مرفوع الفعل محصوراً فيجب تأخيره وتقديم المنصوب عند الكوفيين إلا الكسائي، ولا فرق في ذلك بين المضمر والظاهر[(٤)].

فالمضمر كقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[(٥)]، والظاهر نحو قولك: لا يصرف السوء إلا الله.

وحجة المانعين[(٦)] أي الذين منعوا تقديم المنصوب وتأخير المرفوع أنهم حملوا الحصر " بإلا" على الحصر " بإنما".

وحجة من أجاز وهو الكسائي[(٧)] أن الحصر " بإلا " بدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.

فصل أبو حيان[(٨)] في مسألة المحصور بـ " إلا"، وأن هناك وهم من ابن مالك[(٩)]، وقد فصل الكلام على ما يلي:

١- مذهب الكسائي جواز التقديم والتاخير سواءً أكان المحصور الفاعل أو المفعول.

---

(١) أوضح المسالك ١/ ١٢٩.

(٢) التصريح ١/ ٤١٣-٤١٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٨٧.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٣٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) التذييل ٥/ ٢٨٧-٢٩١.

(٩) التذييل ٥/ ٢٨٦.

٢- مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري أنه إذا حصر الفاعل وجب تقديم المفعول وإذا حصر المفعول جاز تقديم الفاعل وتأخيره.

٣- مذهب قوم آخرين منهم الجزولي أنه يجب تأخير ما حصر " بالإ " وتقديم ما لم يُحْصَر سواءً أكان فاعلاً أم مفعولاً.

غير أن النحاس(١) يرى أنه متى أريد الحصر بـ"إنما" وجب تأخير أحدهما وتقديم الآخر.

وحجة الكسائي على مذهبه السماع بقول الشاعر(٢):

تَزَوَّدْتُ مِن لَيلَى بِتَكلِيمِ سَاعةٍ ... فَمَا زَادَ إلَّا ضِعفَ ما بِي كلامُها

وخرج البصريون ما استدل به الكسائي في الحصر " بإلا " على أنه تم الكلام الذي دخلت عليه " إلا " وما بعده اسم " كلامها".

والجمهور أولى في مذهبهم من الكسائي، واستدلال الكسائي عندهم محمول على الشذوذ وقلة الشواهد.

ومن مواضع تقديم المفعول غير المحصور وجوباً عند ابن مالك(٣) كون المفعول ضميراً، والفاعل اسم ظاهر نحو: أكرمك زيد.

فلو قصد حصر المنصوب وجب تقديم المرفوع وتأخير المنصوب نحو: ما أكرم زيد إلا إياك.

وما ذهب إليه ابن مالك(٤) هو الصحيح عندي من جواز تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو: ضرب غلامه زيداً، للسماع عن العرب في الكلام

(١) تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ١١، تذكرة النحاة/ ٣٣٣-٣٣٦.

(٢) ديوان مجنون ليلي/ ١٩٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

الفصيح، وهو مع الأخفش والفراء والرضي[1] في جواز ذلك.

وخص الجمهور والأزهري[2] ذلك بالشعر.

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لكثرة ورود السماع، فالضمير على غرار المثال السابق عاد على متأخر لفظاً لا رتبةً[3].

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي صحة وحسن ما رآه ابن مالك، ولا سيما في بعض المسائل الخلافية، فحجته قوية يعضدها السماع.

وعليه فقد استطاع ابن مالك أن يستثمر التقديم عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب في مثل: ضرب هذا ذلك، ويجعل التقديم معولاً عليه للحكم النحوي بأن الأول فاعل والثاني مفعول به.

فعلى التقديم عند التباس المرفوع بالمنصوب انبنى حكم نحوي يقضي بوجوب رفع المتقدم ونصب المتأخر.

وقد استطاع ابن مالك أن يجوز رفع الأول ونصب الثاني والعكس على ضوء التقديم والتأخير وقرن ذلك بوجود قرينة اللفظ والمعنى.

وعلى التقديم أيضاً حمل ابن مالك الضمير المتصل المتقدم وجوب كونه فاعلاً مقدماً وغيره مفعولاً مؤخراً.

وحمل ابن مالك تقديم الاسم مع حصر الآخر أمر الوجوب في الفاعل أو المفعول، فإذا تقدم الفاعل وجب تأخير المفعول والعكس صحيح.

---

(١) شرح الرضي ١/ ١٣٩.

(٢) التصريح ١/ ٤١٦.

(٣) شرح الرضي ١/ ١٣٩..

ولقد أفاد ابن مالك من التقديم والتأخير أيما فائدة في مسألة عودة الضمير، والرد على بعض النحاة في هذه المسألة، كما في الرد على الكسائي في بيت (جزىْ ربُّهُ) لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وعلى الحصر عند ابن مالك انبنى حكم نحوي يتعلق بالتقديم والتأخير، فحصر الفاعل ينبني عليه تقديم المفعول به وجوباً، وعلى حصر المفعول بنبي تقديم الفاعل وجوباً، وبذلك ظهرت قوة ما ذهب إليه ابن مالك ورده على المخالفين له.

المسألة العشرون

تقديم أو تأخير الفعل عن فاعله وما يترتب عليه

❖ توطئـــة:

يرتفع الفاعل بفعله أو ما كان في معناه، فالواجب عند البصريين تقديم الفعل على فاعله، والجواز مذهب الكوفيِّين نحو قولك: "قام زيد"، فالبصريون يوجبون رفع " زيد " والكوفيون يجيزون تقدم " زيد " ويرفعونه بالفعل المتأخر " قام".

وابن مالك يوضح في هذه المسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وشواهد كل منهما وينتصر للبصريين ويؤول شواهد الكوفيين على وجه لا حجة معه لهم.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في " باب الفاعل": (....... وإن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعا بالابتداء، وبطل عمل ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه كقولك في: زيد قام، إنّ زيداً قامَ، فتأثر " زيدٌ " " بإنَّ " دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر، وأن رفع " زيد " إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف فلذلك انتسخ عمله بعمل " إن"، ولأن اللفظ أقوى من المعنى.

ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أخّر كان حين قُدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو: (الزيدانِ قامَا، والزيدون قاموا، والهنداتُ قمنَ).

كما لا يلحقه في نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون وقامت الهندات إلا في لغة ضعيفة.

وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقا بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسِّره

الظاهر المؤخر نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1].

وكقول الشاعر[2]:

فمَتـــى واغِـــلٌ يَنُـــبْهُمْ يُحَيُّـــو ... هُ وتُعْطَـفْ عَلَـيَه كـأسُ الـسَّاقي

وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه، واستدل من ذهب إلى هذا بقول امرئ القيس[3]:

فَقِـلْ في مَقيـل نَحْـسُهُ مُتَغيـبِ

وبقول الزباء[4]:

مـا للجـمالِ سَـيْرُها وَئيـدا

وزعم أن التقدير: فقل في مقيل متغيِّب نحسُهُ. وما للجمال وئيدا سيرُها.

والجواب عن الأول من وجهين:

أحدهما أن يكون قائله أراد نَحْسُهُ متغيّبي بياء المبالغة كقولهم في أحمر: أحمريّ، وفي دَوّار دَوّاريّ، وخفف الياء في الوقف كما قال الآخر في إحدى الروايتين[5]:

زَعَـمَ البَـوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنـا غَـداً ... وَبِـذاكَ خَبَّرَنـا الغُـدافُ الأَسـوَدِي

ولم أقف على رواية "الأسودي" على أن يكون منسوبًا خففت ياؤه.

والثاني أن "مقيلا" اسم مفعول من: "قِلْتُه" بمعنى أقلته، أي فسخْت عقد مُبايعته،

---

(١) سورة التوبة، آية: ٦.

(٢) الخزانة ١/ ٤٥٦.

(٣) ديوان امرئ القيس/ ٢٠، ديوان طرفة ١/ ١٤١.

(٤) الهمع ١/ ٥٩ وتاريخ ابن الوردي ١/ ٥٩.

(٥) ديوان النابغة/ ٨٩، وليس فيه ما ذكره صاحب شرح التسهيل على التخفيف، وطبقات فحول الشعراء/ ٦٧.

فاستعمله في موضع متروك " مجازاً"، وهو قول ابن كيسان.

والجواب عن الثاني:

بأن يجعل "سيرها" مبتدأ، ويضمر خبر ناصب لـ"وئيد"، كأنه قال: ما للجمال سيرها ظهر وئيدا، أو ثبت وئيداً، فيكون حَذْفَ الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم[1]: "حُكْمُكَ مُسَمَّطا"، وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر[2]:

فمَتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهْ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السَّاقي

فيقال " واغِلٌ " إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعا للأول فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر.

والجواب أن المحذوف في مثل هذا ملتزم حذفُه، وجُعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجودُ جَزْمين قبل الجواب، على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذوراً، فألا يكون محذوراً في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى)[3].

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى ابن مالك في هذه المسألة أن الفاعل إذا تقدم على "فعله" أي عامله، فلا يرتفع الفاعل المقدم بهذا الفعل المتأخر، بل يرتفع بالابتداء، وهذا هو مذهب البصريين[4].

---

(١) مجمع الأمثال ١/ ٢١٢.

(٢) الخزانه ١/ ٤٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٠٧-١٠٩.

(٤) الأصول ١/ ٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٧-١٠٩، والتذييل ٦/ ١٧٦، والارتشاف ٣/ ١٣٢٠، والتصريح ١/ ٣٩٧.

وحجته في ذلك السماع عن العرب، وإن قدم الفاعل على فعله وسبق بما يطلب الفعل كـ"إن" الشرطية، كان العامل في رفع الاسم المتقدم فعل مقدر من جنس الفعل المذكور كما في الآية المذكورة آنفاً.

وعلل كلامه بعدم ارتفاع الفاعل المقدم بالفعل، بأن الفعل المتاخر قد شغل بضمير الاسم المقدم، وهذا واضح بين في لحاق الألف أو الواو أو النون بالفعل.

وما جاء مسموعاً من كلام العرب ظاهره قد قدم الفاعل على فعله، والعامل فيه الفعل أو ما كان في معناه المتأخر خرج على وجه لا حجه فيه كما في:

١) "فمتى واغل[(١)] "فواغل" مرفوع بفعل يفسره المتأخر، ولا حجة لمن احتج بجزم أداة الشرط لفعلين قبل تمام الجواب، لأن المحذوف في هذا الموضع مما التزم فيه حذفه، المتأخر عوض منه، فلم يلزم من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب.

٢) قولهم: "ما للجمالِ سَيْرُها وَئيدا".

خرجه البصريون[(٢)]: أن "سيرها" مبتدأ، وخبره محذوف وتقديره: "ظهر وئيدًا": حال، والعامل فيها الخبر المحذوف: "ظهر"، فكما سدت الحال عن الخبر في قولهم: "حكمك مسمطاً" سدت هنا عن الخبر في هذا الموطن.

٣) قولهم: فقل في: "مقيلٍ" نحسه متغيب"، فقد خرجه البصريون[(٣)] على أن " نحسه": فاعل للمصدر " مقيل"، وقيل: "نحسه": مبتدأ، و"متغيبيّ" خبر، وخففت ياء النسب للمبالغة.

وخرجه بعضهم[(٤)] على أن "مقيل" اسم مفعول وفعله "قلته"بمعنى: "أقلته"

---

(١) الخزانة ١/ ٤٥٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٠٨، وشرح الجمل ١/ ١٦٠، والتذييل ٦/ ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ، ١٠٨ والتذييل ٦/ ١٧٧.

و"نحسه" نائب فاعل.

أما الكوفيون[1] فقد أجازوا رفع الفاعل المقدم على فعله، بالفعل المتاخر عنه.

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه البصريون وابن مالك؛ لورود السماع به، ولتسلط العوامل اللفظية أو المعنوية على الاسم المقدم " الفاعل"، فلو كان مرفوعاً بالفعل المتأخر لما تأثر "بإن" مرة، وبالابتداء مرة أخرى.

وما استدل به الكوفيون فمردود بالسماع عند البصرين، ومؤول على وجه لا شاهد فيه، وما كان ظاهره قد دخلت عليه أداة مختصة بالفعل، قدر فعل رافع لذلك الاسم الذي يتلو تلك الأداة من جنس الفعل المذكور؛ لأن تلك الأدوات - أداة الشرط - لا يليها إلا الفعل.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في مثل قولهم: "الزيدان قام، الزيدون قام " فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون يمنعون.

وقد استطاع ابن مالك أن يستمثر التقديم في الفعل على فاعله بكونه رافعاً له حال التقديم، وخبراً عنه حال التأخير.

فما كان من الشواهد الكوفية ظاهره مخالف له وللبصريين أوله على التأخير مرةً، وأخرى على التقديم حملاً على باب الابتداء، كما في " سيرها وئيداً - نحو "متغيبيّ".

وما أحسن اعتراض ابن مالك في تعليله عدم إعمال أداة شرط في فعلين، وعدم رفع الاسم بعد "إنْ" الشرطية بالفعل المتأخر المذكور.

وجملة الأمر فقد استطاع ابن مالك أن ينتصر لنفسه وللبصريين في عدم إعراب الاسم المقدم على الفاعلية، وبذلك قويت حجته باستثماره " نظرية العامل " سواءً أكان العامل لفظياً " كإنَّ " أم كان معنوياً كالابتداء.

---

(١) التذييل ٦/ ١٧٨-١٧٩، والارتشاف ٣/ ١٣٢٠-١٣٢١.

فللعامل اللفظي أثر في الاسم المقدم في إعرابه اسماً للحرف الناسخ، وللعامل المعنوي أيضاً أثر في رفع الاسم المقدم على الابتداء.

ويقوي حجته أيضاً بالتقديم على الاسم المقدم بأن تقدمت عليه أداة تطلب الفعل دائماً كأداة الشرط "إنْ" واستدل لها بالسماع.

فالاسم المقدم وقد تقدمته الأداة مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور، ولا حجة لمن اعترض على هذا الكلام: (محذوف يفسره المذكور؛ لأنه لا تعمل أداة الشرط في فعلين قبل الجواب).

ويقوي حجته أيضاً بالتقديم مستثمراً باب الاشتغال النحوي في تقدم الاسم، وانشغال الفعل بضميره، وهو على اللغة الضعيفة لغة "أكلوني البراغيث".

وحاصلُ الكلامِ أنَّ النابغة أقوى فجاء المدينة وتهيَّبوا أن ينتقدوه فأمروا جارية بغناء الأبيات وتحقيق (مطل الضم) في هذا البيت فغيَّره فقال: (تنعابُ الغراب الأسودِ).

المسألة الإحدى والعشرون

الفعل المقدم مع فاعله المثنى وا لمجموع على اللغة المشهورة وغيرها، والأوجه الجائزة في إعرابه

❖ توطئـــة:

لكل فعل فاعل، والحد والوجه في الفعل أن يلازم حالة واحدة وهي الإفراد مع فاعله المثنى والمجموع بنوعيه، وهذا في اللغة المشهورة.

ومن العرب من يلحق الفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنىً او جمعاً لإناث أو ذكور، وقد جاء بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية وشيءٌ من الشعر العربي بذلك وهذه اللغة هي لغة فريق من العرب كأزد شنوءة مثلاً.

وابن مالك في هذه المسألة يوضح حكم تقديم الفعل على الفاعل وعدم لحاق علامة تدل على تثنيته أو جمعه، والأوجه الجائزة في العلامة اللاحقة سواءً في تقديم الفعل أو تأخيره.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في " الفاعل": (....... إذا تقدم الفعل على المسند إليه، فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما.

ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا، وقبل المذكرين واوا، وقبل الإناث نونا مدلولا بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي، كما دلتْ "تاء فعلتْ هند" على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها، والعلم على هذه اللغة قول بعض العرب: "أكلوني البراغيث".

وقد تكلم بها النبي ﷺ فقال: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[1]، وعلى هذه اللغة قول الشاعر[2]:

تَوَلَّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسِه ... وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

ومثله[3]:

نَصَرُوْكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِهِمْ ... وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوْكَ كُنتَ ذَلِيلاً

ومثله[4]:

نُتِجِ الربيعُ محاسناً ... ألقحنها غُرُّ السحائبِ

ومثله[5]:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِمِفرقي ... فَأَعرَضنَ عَنّي بِالخُدودِ النَواضِرِ

ومثله[6]:

نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لَدُنْ فا ... ضتْ عَطاياكَ يا ابن عبد العزيز

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً، وبعضهم يبدل مابعد الألف والواو والنون منهن، على أنها أسماء مسند إليها.

وهذا غير ممتنع إن كان من سمع ذلك منه من أهل غير اللغة المشهورة.

وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير

---

(١) صحيح مسلم ١٢/ ٢٧٨.

(٢) ديوان عبدالله بن قيس الرقيات/ ١٩٦.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ٣٣.

(٤) ديوان الفرزدق/ ٥٠ والخزانة ٥/ ٢٣٤-٢٤١.

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٣٣.

(٦) المصدر نفسه.

صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره، والله أعلم.)[1]

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى ابن مالك في هذه المسألة أنه في حال تقدم الفعل فالمسند إليه الذي هو" الفاعل" يتأخر عنه، ويكون الفعل ملازماً لحال التذكير بدون إلحاق علامة تثنية أو جمع بنوعيه مع فاعله، وهذه اللغة هي اللغة المشهورة .

ويذكر لغة أخرى يسميها النحاة[2]: بلغة " أكلوني البراغيثُ " وهي لغة طيء، ولغة بعض أزد شنوءة، الذين يلحقون ألفاً مع الفاعل المثنى، وواواً مع جمع المذكر ونوناً مع جمع الإناث.

واستدل على ذلك بالشواهد القرآنية والحديث الشريف وشواهد الشعر العربي.

ثم ذكر خلاف النحاة في هذه الحال " تقديم الفعل وتأخير فاعله المثنى والجمع مع وجود الألف والواو والنون في الفعل".

١) أن هذه الحروف ضمائر، وتعرب فاعلاً وما بعدها بدل مرفوع[3].

٢) أن هذه الحروف ضمائر وتعرب فاعلاً والجملة الفعلية مع فاعلها في محل رفع خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر[4].

والصحيح عند ابن مالك وسيبويه[5] وابن السراج[1] أنها حروف دالة على

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١١٦-١١٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٠، والأصول ١/ ٧١، والتذييل ٦/ ٢٠٣.

(٣) التذييل ٦/ ٢٠٣ والتصريح ١/ ٤٠٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكتاب ١/ ٢٠.

التثنية والجمع؛ لاتفاق أئمة اللغة على أن هذه اللغة لغة قوم من العرب مخصوصين، يقول سيبويه (واعلم أن من العرب من يقول: ضربُونِيْ قومُكَ، وضربَانِيْ أخواكَ)[٢].

واعترض ابن هشام[٣] على من قال بأن هذه الحروف ضمائر، وأن ما بعدها مبتدأ مرفوع، بأنك لو فككت التثنية والجمع في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا الجمع

ولو جئت باسمين مختلفين وعطفتهما فلا يجوز قولك: جاءا زيد وعمرو، ولو رفع الضمير المثنى وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير المفرد وهو قبله، وجاز أن ننوي في الفعل من قولنا: (قامَ زيدٌ) ضميراً على حد التأخير، فيكون " زيد " مبتدأ.

وهذا لم يقل به أحد.

وما اعترض به ابن هشام غير صحيح؛ لأن السماع يرده، فقد جيء بأسماء مختلفة وباسمين مختلفين مع وجود علامة تثنية أو جمع نحو قول الشاعر[٤]:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

والذي يظهر لدي أن الأحسن والأوجه توجيه اللغة على حالها: أن هذه الحروف علامات تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، لأنها لغة قوم من العرب.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يتحصل لي صحة ما ذهب إليه ابن مالك، فالسماع يؤيده ويعضده.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك في استثمار التقديم في الفعل مع فاعله

---

(١) الأصول ١/ ٧١.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠.

(٣) التذييل ٦/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) ديوان عبدالله بن قيس الرقيات/ ١٩٦.

المثنى والمجموع - الذي لحقته العلامة - وتوجيه تلك اللغة على وجه لا اشكال فيه، فالفعل مع فاعله خبر مقدم، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر.

وتمت بذلك المطابقة المشروطة بين المبتدأ والخبر في وجود الرابط بين المبتدأ والخبر الذي هو تلك العلامات والحروف التي ذهب سيبويه[1] والنحاة الأوائل إلى أنها ضمائر.

وابن مالك في هذا الخلاف الذي أورده استطاع أن يستثمر التقديم للدلالة على وجود لغة قوم من العرب يلحقون بالفعل ألفاً أو واواً أو نونا مع الفاعل المثنى والمجموع بنوعيه، وأن ذلك غير مخالف للمشهور من العرب بتوجيه الإعراب في هذه الحال: فالفعل مع هذه الحروف الثلاثة خبر مقدم والفاعل: مبتدأ مؤخر أو بدل من الحروف الثلاثة على اعتبارها ضمائر.

وهو بفكرة التقديم هذه ينفي عن كون هذه الثلاثة ضمائر فقط.

فبالتقديم عند ابن مالك ثبت توجيه هذه الثلاثة الحروف إما على أنها ضمائر أو هي علامات دالة على تثنية الفاعل وجمعه.

وقوى كلامه وعضد ما ذهب إليه بإجماع أهل اللغة على ذلك بأنها لغة قوم من العرب خاصةً، ويمكن توجيه ما ورد منها على المشهور من كلام العرب إما على البدلية وإما خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر.

(١) الكتاب ١/ ٢٠.

المسألة الثانية والعشرون

حكم تقديم المفعول معه على عامل المصاحب، وحكم تقديم واو المعية على المصاحب

❖ **توطئـــة:**

المفعول معه من الفضلات، وهو يختلف عن بقية الفضلات في أنه لا يجوز تقديمه على عامله الفعل أو شبهه أو مصاحبه، حملاً على واو العطف التي لا يجوز معها تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

والعلة الوجيهة في ذلك هي عدم السماع عن العرب.

وابن مالك يذكر في هذه المسألة ذلك، ويعرض رأي ابن جني الذي خالف النحاة في ذلك، ويورد أدلته عليها، ويرجح رأي الجمهور ويدافع عنه.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " المفعول معه": (....... قد تقدم بيان كون الواو التي بمعنى "مع"، وأن لها شبهاً بالواو العاطفة في اللفظ والمعنى، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر في لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظا ومحلاً، ولازمت محلاً واحدا لشبهها بهمزة التعدية فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم "مع" في قولهم "مَع الخشبةِ استوى الماءُ" وكذا لا يقال: "استوى والخشبةَ الماءُ"، فالأول مجمع على منعه، والثاني ممنوع إلّا عند ابن جني[1]، فإنه أشار في الخصائص إلى جوازه، وله شبهتان:

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٣.

إحداهما: أنه قد أجاز ذلك في العاطفة فلْيَجُزْ فيها؛ لأنها محمولة عليها.

والثانية: أن ذلك قد ورد في كلامهم فينبغي أن يُحكم بذلك.

ومن الوارد في ذلك قول الشاعر[1]:

أكْنِيهِ حين أناديهِ لأُكرمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا

ومثله قول الآخر[2]:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... خِصَالاً ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

ولا حجة له في الشبهتين، أمّا الأولى فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن العاطفةَ أقوى وأوسع مجالا فحصل لها مزيَّةٌ بتجويز التقديم كقول الشاعر[3]:

كأَنَّا على أَولادِ أَحْقَبَ لاحَها ... ورَمَيْ السَّفَا أَنْفاسَها بسَهامِ

والأصل: لاحها جنوبٌ ورمى السفا، فقدم المعطوف على المعطوف عليه، لأن المعطوف بالواو تابع، نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع، فلم يكن في تقديمه محذور، بل كان فيه إبداء مزيّة للأقوى على الأضعف، فإن أشرك بينهما في الجواز خفيتْ المزيةُ.

والثاني: أن واو "مع" وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها اللزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانا واحداً.

وأما الشبهة الثانية: عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضاً، إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه.

(١) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ٨٩.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٣.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٦.

أما البيت الأول، فالعطف فيه ظاهر، لأن تقديره جمعت غيبة ونميمة وفحشا، وبهذا وجّهه أكثر النحويين.

وأما البيت الثاني: فهو من باب[1]: "وزجَّجْن الحواجِبَ والعُيونا " فنصب العين دالّ عليه زجَّجْنَ، تقديره: "وكحّلْنَ العيونَ"، فلو دعتْ ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير، فكذلك أصل: ولا ألقبه والسّوأة اللقبا، ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة، فحذف " أسوؤه " لدلالة "اللّقبا" عليه، ثم قدّم مُضْطَرّا، وبقي التقدير على ما كان عليه)[2].

⇦ الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن يعيش[3] والرضي[4] وأبو حيان[5] والشاطبي[6] والأزهري[7] وتبعهم ابن مالك[8] منع تقديم المفعول معه على عامله الفعل أو شبهه، ومنع تقديم المفعول معه أيضاً على المصاحب فلا يقال: (والطيالسةَ جاءَ البردُ) ولا: (جاء والطيالسة البردُ).

٢) خالف ابن جني[9] النحويين، فقد أجاز التوسط في تقديم المفعول معه على المصاحب، وتحدث عن ذلك في باب " شجاعة العربية " في الخصائص.

(١) همع الهوامع ٣/ ١٨٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٢-٢٥٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ٤٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٢.

(٥) شرح الرضي ١/ ٢٧٦.

(٦) الارتشاف ٣/ ٤٨٥، والتذييل ٨/ ١١١-١١٢.

(٧) المقاصد الشافية ٣/ ٣٢٤.

(٨) التصريح ١/ ٥٣١.

(٩) الخصائص ٢/ ٣٨٣-٣٨٧.

وحجته في ذلك السماع والقياس.

فقد استدل على السماع بقول الشاعر(١):

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

ويقول الآخر(٢):

أَكْنِيهِ حين أناديه لأُكرمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا

أما القياس فقد قاس واو المعية على واو العطف، ووجه احتجاجه:

جواز ذلك في واو العطف، فيحمل عليهما ما شابهها وهي واو المعية.

ورد ابن مالك(٣) ما احتج به ابن جني من وجهين:

أ) رد الأول بأن " واو " العطف أقوى وأوسع مجالاً، ولذا جاز معها التقديم في المعطوف، ولم يكن هناك من محذور في هذا، بل في ذلك التقديم مَزِيَّة للقوي على الضعيف، واستدل بالسماع في جواز تقديم المعطوف بقول الشاعر(٤):

كأَنَّا على أَولاد أَحْقَبَ لاحَها ورَمْيُ السَّفَا أَنْفاسَها بسَهامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بَهَا يَوْمَ ذَبَّاتِ السَّبِيبِ صِيَامِ

ب) أما رده على الثابتة: بأن الواو هنا أشبهت واو العطف فإن لها شبهاً بالهمزة بملازمتها مكاناً واحداً كهمزة التعدية.

أما رده على الشبهة الثانية فإنه يتمثل في تخريج السماع الذي استدل به ابن جني على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فخرج الأول على تأويل: (ولا ألقيه اللقب وأسوؤه

(١) الخزانة ٣/ ١٢٤.

(٢) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ٨٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٦.

السوأة) فهو باب: (فَزَجَّجْنَ الحواجب وكَحَّلْنَ العيونا) ضمن الثاني معنى الأول، وبذلك الصواب.

وخرج البيت الآخر (جمعت فحشاً) على التقديم والتأخير في العطف، فيصبح التقدير لـ (جمعت غيبة ونميمةً وفحشاً) وبذلك قال أكثر النحويين.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي أن ابن مالك مع الجمهور في منع تقديم المفعول معه على عامله الفعل وشبهه، وفي منع تقديمه أيضاً على المصاحب.

وما أحسن ما حرره الشاطبي[1] في مذهب ابن جني في هذه المسألة بأن ابن مالك وغيره قد أخذوا بظاهر الكلام عن ابن جني، وأن ما ذهب إليه ابن جني فهو من النوع الثاني من أنواع التقديم والتأخير الذي يسهله الاضطرار ولكنه قليل، واحتج له بالقياس على " واو " العطف، وأن ذلك يتأتي في الموضع الذي يصح معه استعمال واو العطف.

وعليه لا اعتراض لابن مالك بوجه من الصواب على ابن جني، فابن جني قد قيد ذلك بالاضطرار والقلة وأنه متأتٍّ في الموضع الذي تصلح معه " واو " العطف والرضي[2] يقول تعليقاً على بيت ابن جني: "والأولى المنع، رعايةً لأصل الواو، والشعر ضرورة".

والذي يظهر لي قوة ما ذهب إليه ابن جني للسماع والقياس، ولكن ابن مالك قد عول على التقديم والتأخير في هذه المسألة ليوضح قوة الأصل في " واو العطف "، وضعف الفرع في "واو المعية " .

ويمكن القول ومن مكان بعيد : إن ابن مالك قد أفاد من التقديم والتأخير في الرد

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٣٢٥.

(٢) شرح الرضي ١/ ٣٧٦.

على بعض النحاة كابن جني، واستطاع بذلك أن يعول على أمر آخر غير الحذف والتقدير مما اعتاده النحاة في توجيهاتهم النحوية .

المسألة الثالثة والعشرون

مواضع تأخير الحال عن عاملها وجوباً

❖ **توطئـــة:**

حَقُّ الحال في الأصل أن تتأخر عن عاملها، وهذا التأخير جائز لا واجب، وقد تأتي في الكلام قرائن لفظية أو معنوية توجب تأخير الحال عن ذلك العامل ولا يجوز تقديم الحال بأي شكل كان.

فالتأخير أصل، والتقديم في الحال فرع عنه، وابن مالك يذكر في هذه المسألة موجبات البقاء على الأصل وهو التأخير ككون العامل القوي نعتاً سببياً لا تتقدم فيه الحال؛ لأن في تقديمها إضماراً قبل الذكر.

وهكذا في باقي موجبات البقاء على الأصل.

⮘ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (...... فلو كان العامل القوي نعتاً لم يجز تقديمه نحو: مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجها.

وكذا لو كان صلة " لأل " أو " أنّ " أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره.

ومن العوامل التي لا يتقدم عليها الحال ولا غيرها المصدر المقدر بـ " أنْ " أو " ما " أختها نحو: سرني ذهابك غداً غازياً، ولأجزينّك بودّك إياي مخلصاً.

والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم نحو: "لأصبر محتسباً "، ولأقومنّ طائعاً، ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف نحو: ما أكرمك مُستنجداً، أو صلة

"لأل" نحو: أنت المصلّى فذا، أو بحرف مصدري نحو: لك أن تتنفلَ قاعداً، أو مصدرا مقدراً "بأنْ" أو "ما" أختها، أو فعلاً مقرونا بلام الابتداء أو قسم.

ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق " كأمّا " وحرف التنبيه، والتمنّي، والترجّي، واسم الإشارة، والاستفهام المقصود به التعظيم، نحو:

بَانَتْ لطيتها عَفَارَهْ يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ

والجنس المقصود به الكمال نحو أنت الرجل عِلْما، والمشبّه به نحو هو زهيرٌ شعرا، وأفعل التفضيل نحو: هو أكفاهم ناصرا)[1].

☜ الآراء النحوية حول المسألة:

قبل أنْ أشْرَع في آراء النحاة في هذه المسألة أود أن أنبَّه على أمر وهو: أن مسائل هذا الباب متنوعة، وتحتاج كل مسألة إلى إفراد ما دعت الحاجة لذلك، فيسهل بذلك تناول كل مسألة وآراء النحويين حولها مقارنة مع رأي ابن مالك.

المسألة الأولى: تأخير الحال عن عاملها القوي النعت:

تتأخر الحال عن عاملها إذا كان العامل القوي نعتاً:

أ) سيبويه[2] يرى جواز إعراب "مكسوراً" في قولهم: "مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجُها " على أنه صفة أو أنه حال.

ب) يرى ابن مالك[3] وجوب تأخير الحال عن عاملها القوي إذا كان نعتاً، ومثل بقوله: "مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسهُ مكسوراً سرجُها"، وأطلق حكم التأخير في الحال وغيرها من الفضلات.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣-٣٤٤، و الخزانة ٣/ ٣٠٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٩٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

ج) اعترض أبو حيان[1] في التذييل والارتشاف على ابن مالك في المثال: "مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سُرجها".

بأن " مكسوراً " حال، ولم يمتنع تقديمه من جهة أن العامل فيه النعت: "ذاهبةً فرسُهُ"، وإنما امتنع تقديمه من ناحية تقدم المضمر على ما يفسره، وهذا وشبهه مما نص عليه النحاة في منع تقديم المضمر على ما يفسره، وبذلك يثبت لدى أبي حيان وهم ابن مالك في ذلك؛ فالنحاة أجازوا تقديم معمول النعت عليه من مفعول وحال.... الخ، وإنما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه.

المسألة الثانية:

تتأخر الحال وجوباً عن عاملها إذا كان عاملها واقعاً صلة " لأل " نحو: الجائي مسرعاً زيد، **أو واقعاً صلة لحرف مصدري** نحو: يعجبني أن يقوم زيد مسرعاً، فلا يجوز تقديم " مسرعاً".

أو مقدراً بحرف مصدري نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجاً.

أو كان مقروناً بلام الابتداء نحو: لأصبر محتسباً، **أو لام القسم** نحو: لأقومَّن طائعاً.

وبهذا القول قال ابن مالك[2] والرضي[3] وأبوحيان[4] وابن هشام[5] والأزهري[6]، وحجتهم في ذلك كله عدم الفصل على وجه العموم بين الموصول وصلته.

والحق عندي ما ذهبوا إليه؛ لأن تقديم الحال فيه فصل بين الموصول وصلته، وبذلك

(١) التذييل ٩/ ٩١ والارتشاف ٣/ ١٥٨٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٢٢.

(٤) التذييل ٩/ ٩٢-٩٣ و الارتشاف ٣/ ١٥٨٢-١٥٨٣.

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٣٢٨-٣٣٠.

(٦) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٦.

الفصل لا يتأتى " السبك " بين الحرف المصدري وصلته سواءً في الظاهر أم في المقدر.

المسألة الثالثة:

تتأخر الحال وجوباً عن عاملها إذا كان عاملها فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه مقبلاً، وبهذا القول قال ابن مالك[١] والرضي[٢] وأبو حيان[٣] وابن هشام[٤] والأزهري[٥]، وعلل الأزهري[٦] امتناع ذلك؛ بأن الفعل الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

والحق عندي ما ذهبوا إليه؛ لأن الفعل الجامد ضعيف في نفسه، فكيف يتقدم عليه معموله؟!.

المسألة الرابعة:

تتأخر الحال وجوباً عن عاملها إذا كان عاملها جامداً ضمن معنى مشتق "كأمَّا"، وحرف التنبيه والتمني، والترجي، واسم الإشارة، واسم الاستفهام المقصود به التعظيم، والجنس المقصود به الكمال، نحو: أنت الرجلُ علماً، والمشبه به نحو: هو زهيرٌ شِعْراً.

وفي هذه المسألة خلاف لم يذكره ابن مالك، فصل القول فيه أبو حيان[٧] على النحو الآتي:

أ) الاسم المنصوب بعد الجنس المقصود به الكمال نحو: أنت الرجل علماً، وفيه خلاف:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢١.

(٣) التذييل ٩/ ٩٣.

(٤) أوضح المسالك ٢/ ٣٢٨.

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) التذييل ٩/ ٤٧- ٤٨.

١/ أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد، وإليه ذهب ثعلب(١).

وتأويل الكلام عنده: بتأويل اسم فاعل من " الرجل " من الاسم الذي بعده، والتأويل: (العالم علماً).

٢/ أنه حال، والعامل فيها اسم الجنس " الرجل"، وهو رأي الخليل(٢) وسيبويه(٣) واختاره ابن مالك(٤).

٣/ أنه منصوب على التمييز، وهو رأي أبي حيان(٥).

٤/ أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، وعامله محذوف، وهو رأي المبرد والأخفش(٦).

٥/ أنه مفعول مطلق، وعامله المذكور، وهو مذهب الكوفيين(٧).

والذي أميل إليه وأرجحه أنه منصوب على أنه تمييز؛ لأن " علماً " يفسر الذات المبهم، ولا يفسر الهيئة.

ب) الاسم المنصوب في التشبيه كقولك: زيد زهير شعراً.

وفي إعراب " شِعْراً " خلاف ذكره أبو حيان(٨):

---

(١) شرح الكافية ١/ ٦٧١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٥) الارتشاف ٢/ ٣٤٢.

(٦) شرح ابن الناظم/ ٢٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ والارتشاف ٢/ ٣٤٢.

(٧) همع الهوامع ١/ ٢٣٨، والارتشاف ٢/ ٣٤٢.

(٨) التذييل ٩/ ٤٨-٤٩.

١/ ذهب ابن مالك[١] إلى أنه حال مؤخرة وجوباً عن عاملها، واحتج أبو حيان لهذا المصدر " الحال " " شعراً " بأنه من أنواع المصدر التي تعرب حالاً بالسماع بقول الشاعر[٢]:

تُخَبِّرُنا بأَنَّكَ أَحْوَذيٌّ	وأنْتَ البَلْسَكاءُ بنا لُصُوقا

٢/ ذهب أبو حيان[٣] إلى أنه منصوب على التمييز، على تقدير حذف مضاف وهو كلمة " مثل " أي: مثل: البلسكاء، واحتج لما ذهب إليه بالسماع عن العرب " على التمرة مِثْلُها زيداً "[٤]، واحتج على ذلك أيضاً بكلام النحاة في مثل هذا على أنه تمييز: "زيدٌ القمرُ حُسْناً"، و"ثوبُك السُّلقُ خضرةً".

والذي يظهر لدي ضعف ما ذهب إليه أبو حيان، وقوة ما ذهب إليه ابن مالك لأمور:

١) أن تقدير أبي حيان لكلمة " مثل " للدلالة على التمييز لا داعي لها لا لفظاً ولا معنى؛ لأن كلمة " شعراً " تغني عنها، والمعنى يوضحها.

٢) قولنا: "زيدٌ زهيرٌ" دال على التشبيه بدون كلمة " مثل " التي قدرها أبو حيان.

٣) يقوي مذهب ابن مالك أن " شعراً " جامد، والتمييز جامد، والحال الأكثر فيه الاشتقاق.

والذي يترجح لدي مذهب ابن مالك؛ لأن التمييز جامد، والحال الأكثر فيها الاشتقاق كما مّر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٢) تهذيب اللغة ١٠/ ٤٢٥-٤٢٦.

(٣) التذييل ٩/ ٤٩.

(٤) المصدر نفسه.

ج) الاسم المنصوب بعد " أمَّا " الشرطية:

١) ذهب سيبويه[١] إلى أنه حال إذا كان نكرة، منصوب على أنه مفعول لأجله إن كان معرفة.

٢) بنو تميم[٢] يرفعونه على الابتداء عند التنكير، والرفع عند المعرفة ليس هذا مكانه.

٣) الأخفش[٣] يرى نصبه على أنه مفعول مطلق.

٤) ذهب الكوفيون[٤] إلى أنه مفعول به لفعل مقدر، وإلى هذا مال ابن مالك واختاره في كتبه، واختار نصبه على الحال في التسهيل.

ومذهب الأخفش مردود لأمرين[٥]:

١) أن المصدر المؤكد لا يكون معرفاً بالألف واللام، فالألف واللام تخرجانه من الإبهام إلى التخصيص، ودعوى زيادة الألف واللام على خلاف الأصل.

٢) لا يصلح وقوعه مصدراً مؤكداً؛ لأن ما بعد فاء الشرط لا يعمل فيما قبلها.

ومذهب الكوفيين مردود[٦]:

١) لو أنه كان منصوباً على أنه " مفعول به " على إضمار فعل مقدر ناصب له لم يكن ذلك مختصاً بالمصدر فهو جائز في كل الأسماء كما ذكر سيبويه[٧].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٤، و ٢/ ٣٨٤، وشرح ابن الناظم/ ٢٣٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٤، والتذييل ٩/ ٥٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.

(٤) التذييل ٩/ ٥٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٥) التذييل ٩/ ٥٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الكتاب ١/ ٣٨٩.

٢) لو كان منصوباً على أنه " مفعول به " أيضاً ما اختلفت فيه لغات العرب تعريفاً وتنكيراً، كما ذكر ذلك سيبويه[١].

والذي يظهر لدي أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك من نصبه على الحال؛ لأن فعل الشرط محذوف، وهو العامل في الحال، وفاعله هو صاحب الحال، وهنا يجب تأخير الحال عن عاملها المحذوف، فكيف نقدم معمولاً (وهو الحال) والعامل محذوف وهو فعل الشرط؟!.

وبذلك يجب تأخير الحال.

د) المسألة وقوع الحال بعد حرف التنبيه كقولك: هذا زيد قائماً.

١/ يرى الجمهور[٢] ومنهم سيبويه[٣] والمبرد[٤]، وتبعهم ابن ابي العافية[٥] أن " قائماً " حال، والعامل فيه حرف التنبيه، ويجوز تقديم الحال هنا على " زيد".

٢/ مذهب السهيلي[٦] أن " قائماً " حال منصوب، والعامل فيها فعل مضمر تدل عليه الجملة بقدر بـ " انظر إليه قائماً".

٣/ مذهب الكوفيين[٧] أن " قائماً " في هذا المثال: "خبر منصوب على التقريب".

٤/ أجاز الكسائي[٨] ما أجازه البصريون أن " قائماً " في: "هذا زيد قائماً " حال

(١) الكتاب ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٨٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٧-٧٨.

(٤) المقتضب ٤/ ١٦٨.

(٥) ينظر: رأي ابن ابي العافية في المساعد ٢/ ٢٩.

(٦) أمالي السهيلي/ ١٠٤.

(٧) الارتشاف ٣/ ١٥٨٥.

(٨) المصدر نفسه.

إما من اسم الاشارة، أو من "زيد"، ويجوز عنده تقديمه على زيد، فيقال: هذا قائماً زيد، ولا يجوز عند البصريين والكوفيين تقديم الحال على اسم الإشارة وإنما يجوزعلى "زيد".

وبه جاء السماع نقله أبو حيان في الارتشاف[1].

والذي يظهر لدي أنه يجوز أن تتقدم الحال " قائماً " على " زيد " للسماع الوارد عن العرب، ولا يجوز أن تتقدم على اسم " الإشارة "؛ لأن معنى الحرف لا يعمل مقدراً كما يعمل ملفوظاً به.

فالحال هنا تقدمت على صاحبها لا عاملها.

و) المسألة: وقوع الحال بعد " ليت " و"لعل " و"كان " وباقي أخوات " إن":

١- يرى الرضي[٢] أن " ليت " و"لعل " غير عاملتين في الحال النصب، وعلل لذلك؛ لأنهما ليستا مقيدتين بالحال.

٢- ذهب الزمخشري[٣] إلى أن " ليت " و"لعل " تنصب الحال على عكس " إن " و"أن " فإنهما لا تعملان النصب في الحال.

٣- ذهب ابن عصفور[٤] وابن مالك[٥] إلى أن " ليت " و"لعل " تنصبان الحال.

٤- ذهب أبو حيان[٦] إلى أن " ليت " و"لعل " وباقي الحروف لا تنصب الحال إلا " كأن " و"كاف التشبيه"، فإنهما ينصبان الحال، واستدل على ذلك بالسماع بقول الشاعر[٧]:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الرضي ٢/ ١٢.

(٣) المفصل/ ٧٩.

(٤) شرح الجمل ١/ ٤٣٩-٤٤٩.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٦) التذييل ٩/ ١٠١.

(٧) ديوان النابغة/ ١٩، والخزانة ٣/ ١٨٥-١٩٢.

كَأنَّـه خارجـاً مِـن جَنـبِ صَـفحَتِهِ سَـفّودُ شَرْبٍ نَـسوهُ عِنـدَ مُفتَـأَدِ

وبالقياس: ويدل على ذلك أنك لو قلت: ليت زيداً اليوم ذاهب غداً، لم يجز ذلك بإجماع.

وعلّل الفارسي[1] منع ذلك في " الحلبيات "؛ وأن هذه الحروف قصد بها الإيجاز أصلاً، فالألف إيجاز عن " أستفهم"، و"ما " إيجاز عن " أنفي"، و"إن " إيجاز عن " أؤكد "، فلو أعملت في الظرف والحال لنقصت عما قصد منها من الإيماء.

وعلل أبو حيان[2] لعمل " كأن " و"كاف التشبيه " النصب في الحال؛ لأن فيهما معنى في نفس المتكلم، وهذا المعنى شاركت فيه الأفعال فعملت النصب في الحال.

٥) ذهب ابن هشام والأزهري إلى أن " ليت " و"لعل " تنصبان الحال.

والذي يظهر لي من خلال عرض آراء النحاة في " ليت " و"لعل " وأنهما ينصبان الحال، وكذا الحال في " كأن " و"كاف التشبيه " أن الحال تتأخر وجوباً عن الحرف الناصب؛ وذلك لأن الحرف ضمن معنى الفعل، وليس بفعل؛ فتصرفه في نفسه ضعيف، فمن باب أولى ألا يتصرف في غيره الحال، فاستوجب للحال التأخير.

ي) المسألة: الاستفهام المقصود به التعظيم: نحو قولهم: (ما أنتِ جَارة)؟!

الاستفهام عند العرب هو السؤال عن الشيء وطلب العلم عن المجهول بأداة من أدواته سواءً أكانت اسماً أم حرفاً، وقد يخرج الاستفهام عن هذا إلى معنى في نفس المتكلم، ومن هذه المعاني التعظيم، وعلى ذلك القصد من الاستفهام حكم النحاة على المنصوب بعد أداة الاستفهام بالحال وغيرها، وجاء تبعاً لذلك خلاف النحاة وأدلتهم عليه.

(١) هذا التعليل ليس موجوداً في الجزء المطبوع من الحلبيات وإنما هو موجود في: إيضاح الشعر/ ٧٦.

(٢) التذييل ٩/ ١٠٢.

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى سيبويه[١] والمبرد[٢] الزجاج[٣] أن المنصوب في مثل هذا: (ما أنِت جارَةْ) حال.

٢) يرى الفارسي[٤] جواز النصب في مثل هذا إما على الحال، وإما على التمييز، فعلى الحال العامل فيه معنوي يفهم من الجملة: ما أنت جارة أي: نَبُلْتِ.

والذي يجوز كونه تمييزاً: صحة دخول " منْ " عليه.

٣) يجوز أن تكون " جارة " منصوبة على أنها خبر " ما " الحجازية، قاله أبو حيان[٥].

وهو لا يرى نصبه على الحال أو التمييز، ويرد على ابن مالك في وجوب النصب على الحال.

٤) أوجب ابن مالك النصب في مثل هذا على الحال، وحجته القياس كما مرَّ.

---

(١) الكتاب ٢/ ٦٠-٦١.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٧٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٨.

(٤) الإيضاح العضدي/ ٢١٣-٢١٤.

(٥) التذييل ٩/ ١٠٦-١٠٧.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة في هذه المسألة ورأي ابن مالك يتضح لي صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك، وحجته في ذلك السماع عن العرب المعول على القياس، كما ورد عن سيبويه(١) من أنَّ العرب تنصب بعد " ما " الاستفهامية على الحال، ومما احتج به القياس: فمعنى الكلام والجملة يقوي الحالية؛ لأن معنى قولهم: "ما أنت جارةْ": أي عظيمةٌ أنت في حالِ كونِكِ جارةً.

وعندي لا صحة ولا قوة لما ذهب إليه أبو حيان(٢) أن النصب يجوز على خبر "ما" الحجازية؛ لأن المتكلم يريد أن يعظم تلك " الجارة " ولا يريد أن ينفي كونها جارة، فتفسير الإعراب يؤيد الإعراب ولا ينقضه.

ولا حجة عندي لما استدل به أبو حيان على نصب " جارة " على التميز على مذهب الفارسي؛ لأن ليس كل منصوب جاز دخول " من " الجارة عليه يكون تميزاً؛ لأن المتكلم لا يفسر مبهماً وهو يعرفه، ولكنه يعظمها حال كونها جارة.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسائل الواردة في وجوب تأخير الحال عن عاملها على النحو التالي:

أولاً: انبنى عند ابن مالك حكم نحوي مفاده: إذا كان العامل القوي في الحال نعت وجب تأخير الحال وإعراب ذلك المتأخر حال لا غير.

ثانياً: على كون العامل في الحال صلة وجب عند ابن مالك تأخير الحال؛ لأنه لا يفصل على الصلة والموصول، فعلى العلة النحوية عند ابن مالك انبنى حكم نحوي يقضي بلزوم تأخير الحال، فابن مالك حمل فرعاً على أصل، فحَمَلَ باب الحال على باب الموصول والصلة.

---

(١) الكتاب/ ٦٠-٦٢.

(٢) التذييل ٩/ ١٠٦-١٠٧.

ثالثاً: استثمر ابن مالك " نظرية العامل " في العامل الجامد، فالعامل الجامد ضعيف لا يتصرف في نفسه فضلاً عن أن يتصرف في غيره، فعلى ذلك انبنى عند مالك حكم يقضي بوجوب تأخير الحال عن عاملها الجامد.

رابعاً: أفاد ابن مالك أيضاً من " نظرية العامل " في وجوب تأخير الحال عن عاملها الجار والمضمن معنى المشتق كاسم الإشارة وحروف التمني والاستفهام المقصود به التعظيم، فعلى الجامد المضمن معنى المشتق نظراً لضعفه وإن ضمن معنى المشتق يبقى عند ابن مالك ضعيفاً؛ فلذا وجب تأخير الحال.

فعلى العلة النحوية إلى جانب " نظرية العامل " انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بلزوم تأخير الحال؛ لأن الجامد إن ضمن معنى المشتق ضعيف في نفسه فلا يتصرف، فضلاً أن يتصَّرف في غيره.

خامساً: على كون العامل في الحال جامد ضمن معنى المشتق منع ابن مالك تقديم الحال وأوجب التأخير في الجنس المقصود به الكمال؛ لأنه عنده داخل في الجمود. فعلى العلة النحوية حكم ابن مالك على منع التقديم، وثبت عنده إعراب المتأخر على الحالية لا غير، وخالف غيره – كما مَّر – من النحاة مدافعاً عما ذهب إليه.

سادساً: استثمر ابن مالك العلة النحوية في منع تقديم الحال على عاملها عند كون الحال دالة على التشبيه؛ لأن الحال بمثابة وجه الشبه، ووجه الشبه لا يأتي إلا بعد المشبه والمشبه به.

سابعاً: انبنى عند ابن مالك على الحذف والتقدير حكم نحوي فيما يخص " أما " الشرطية عند مجيء الحال بعدها، فعلى حذف فعل الشرط وتقديره امتنع تقديم الحال ووجب تأخيرها، فكيف تقدم معمولاً، والعامل محذوف؟!.

فعلى حذف العامل في الحال وهو فعل الشرط بعد " أما " حكم ابن مالك على نصب ذلك الاسم بأنه حال ووجب تأخير الحال عنه.

ثامناً: استثمر ابن مالك العلة النحوية في منع تقديم الحال على عاملها اسم الإشارة وحرف التنبيه، فعلى جمود العامل أو على تقدير المضمر حمل ابن مالك علة التأخير وأوجبها.

تاسعاً: انبنى عند ابن مالك على السماع حكم نحوي مفاده: وجوب تأخير الحال عن عاملها الاستفهام المقصود به التعظيم؛ لأن الاستفهام عنده في حكم الجامد الذي يجب معه تأخير الحال، وعلى العلة النحوية التي يقويها السماع أوجب ابن مالك إعراب المنصوب في مثل هذا على الحال.

المسألة الرابعة والعشرون

تقديم الحال على صاحبها (المبتدأ)

❖ **توطئـــة:**

حَقُّ الحال أن تتأخر عن صاحبها نحو: جاءَ زيدٌ مسرعاً، فالحال: "مسرعاً"، وصاحبها " زيدٌ"، والحال متأخرة عنه، ولكن قد يحدث في باب الابتداء دواعٍ تسوغ تقديم الحال على صاحبها لإمكان الإتباع مثلاً، فلو قيل: فيها رجل قائم، احتمل " قائم " النصب على الحال، واحتمل الرفع على النعت، ولكن تقديم " قائم " على صاحب الحال: "رجل " يوجب النصب على الحال، وبذلك ينتفي النعت.

وعلى تقديم المستثنى –في الكلام التام المنفي– على المستثنى منه بنى ابن مالك وجوب النصب في الحال، فكما وجب نصب المستثنى المقدم وجب نصب الاسم – الذي هو حال المقدم– على صاحبه "المبتدأ".

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (....... ومن المسوغات التي ذكرتها نحو قوله (فيها رجل قائم)، لكن على ضعف لإمكان الإتباع فإذا قدم الحال زال الضعف لتعذر الإتباع، وكان هذا بمنزلة قولنا في الاستثناء: ما قام أحد إلا زيد.

فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتباع.

فإذا قدم المستثنى لزم النصب في المشهور من كلامهم لتعذر الإتباع.

فظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن في نحو: (فيها رجل قائما) هو المبتدأ.

وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر.

وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه، كما فعل ذلك مع التأخير.)[1]

الآراء النحوية حول المسألة:

١) أولاً: يرى ابن مالك[2] في هذه المسألة أنه إذا كان المبتدأ نكرة، وأخبر عنه بظرف أو شبهه، وجيء بالحال من المبتدأ – على مذهب سيبويه – كقولك: (فيها رجل قائماً) جاز في الواقع بعد المبتدأ وجهان:

أ) النصب على الحال ب) الإتباع.

فإن قدمت الحال على صاحبها المبتدأ النكرة وجب في الاسم المقدم النصب على الحال.

وحمل هذا الموضع على باب الاستثناء التام المنفي الذي تقدم فيه المستثنى لامتناع الإتباع للمستثنى منه على المشهور.

وأورد خلاف النحاة في صاحب الحال في هذا المثال: (فيها رجل قائماً).

١) يرى سيبويه[3] ان صاحب الحال هو المبتدأ.

٢) يرى قوم آخرون[4] أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، و الكتاب ٢/ ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

٣) يرى ابن خروف[١] ما رآه سيبويه[٢] أن صاحب الحال هو المبتدأ، وحجته في ذلك التعليل؛ لأنه لو كان فيه ضمير عند التقديم لجاز أن يؤكد أو أن يعطف أو أن يبدل منه كحاله عند التأخير.

أما إذا تأخر الظرف وشبهه، فهو متعلق " بكائن " فيحتمل ضميراً مستتراً في " كائن " الذي هو متعلق الظرف وشبهه عند الفراء، وصاحب الحال هو الضمير المستكن في " كائن ".

٢) ثانياً: يرى ابن يعيش[٣] أن مجيء صاحب الحال نكرة قبيح، ولكنه جائز مع قبحه، ومثل بقوله: (جاء رجل ضاحكاً)، والوجه عنده: جعله صفة لما قبله.

فلو قدمت الصفة نصبت على الحال فحسب؛ لامتناع تقديم الصفة على موصوفها.

وأدخل ذلك فيما يسميه النحويون: "أحسن القبيحين "؛ وسبب ذلك: أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح.

واحتج لذلك بالسماع بقول الشاعر[٤]:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ   عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وهذا ومثله مما استدل به ابن مالك على تقديم الحال على صاحبها (المبتدأ) على مذهب سيبويه.

٣) ثالثاً: يرى الرضي[٥] أن تقديم الحال على صاحبها النكرة عموماً فيه أمن اللبس بين الحال والصفة؛ لان الصفة لا تتقدم على الموصوف، ومثل بقوله: (جاء راكباً رجل).

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، و الكتاب ٢/ ١٢٢.

(٢) الكتاب ١/ ٥٦.

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٣-٦٤.

(٤) الخزانة ٣/ ٢١١، ونسبه البغدادي لكثير عزة، وديوان كثير عزة/ ٥٠٦.

(٥) شرح الرضي ٢/ ١٩.

وأورد ما جاء من حال من المبتدأ النكرة على مذهب سيبويه، وقد قدمت على صاحبها المبتدأ في قول الشاعر: (لمية موحشاً طلل)(١).

فصاحب الحال عنده: الضمير المستكن في " كائن " متعلق " الظرف وشبهه"، وليس المبتدأ على مذهب سيبويه.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يتضح لي أن رأيه حسن قوي فيما ذهب إليه، ولكنه يحتاج إلى بعض الإيضاح والتفصيل؛ لأن الحال المتقدمة من النكرة كما ذكرها سيبويه(٢) ليست على الإطلاق، وإنما هي أكثر ما تكون في الشعر، وأقل ما تكون في سعة الكلام، كما علق على ذلك أبو حيان(٣).

ولم يكن ابن مالك على دقة من الترجيح عندما قال بصحة مذهب سيبويه في أن صاحب الحال - عند تقدم الحال على صاحبها - المبتدأ - النكرة هو المبتدأ؛ لأن كلام الشيخ خالد الأزهري(٤) تعقيب على قول ابن مالك: (قلنا: نعم لو تساويا، ولكن التعريف أولى بالترجيح)، وقال محققه د/ عبدالفتاح بحيري - رحمه الله تعالى -: (يعني: فجعل صاحب الحال الضمير المستكن في الجار والمجرور لكونه معرفة أولى من جعله (طلل) وهو نكرة أولى وأجدر من أغمضهما وهو الضمير المستكن في متعلق الظرف وشبهه.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في إفادة ابن مالك من تقديم الحال على صاحبها النكرة المبتدأ، فعلى تقديم الحال انبنى حكم نحوي يقضي بوجوب نصب "الاسم" على الحالية.

وعلى تأخير الحال " الصفة " انبنى حكم نحوي يقضي بجواز نصب " الاسم"

---

(١) الخزانة ٣/ ٢١١، وديوان كثير عزة/ ٥٠٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٣-١٢٤.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٧٨.

(٤) التصريح على التوضيح ٢/ ٦٢٦.

على الحال أو الإتباع للمبتدأ النكرة.

وعليه، فقد استطاع ابن مالك أن يستثمر العلة النحوية في ضوء " التقديم " و"التأخير " لتصحيح كلام سيبويه، بأن الحال خبر في المعنى، وجعلها لأظهر الاسمين لا لأغمضهما أولى.

وايضا، استطاع ابن مالك ان يستثمر القياس النحوي في ضوء " التقديم والتأخير " عند حمله تقديم الحال على صاحبها المبتدأ النكرة ووجوب نصبه، على تقديم المستثنى في الكلام التام المنفي ووجوب نصبه لتعذر إتباعه.

المسألة الخامسة والعشرون

تقديم أو تأخير الحال عن عاملها اسم التفضيل

❖ توطئـــة:

يذكر ابن مالك[1] في بداية المسألة أن اسم التفضيل إذا كان عاملاً في الحال وجب تأخيرها عنه، وذكر أبو حيان[2] أن اسم التفضيل فيه حال قوة وحال ضعف بالنسبة للفعل، فحال قوته تكمن أنه على وزن الفعل ومتضمن لحروفه ومعناه، وحال ضعفه تكمن في عدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

قبل أن أشْرَعَ في نص ابن مالك أود أن أنبه على أن اسم التفضيل في هذه المسألة قد تناوله ابن مالك من عدة جوانب: تقديم الحال عليه وتأخير الحال عنه وتوسيط اسم التفضيل بين حالين.

ومما يجب التنبه له أن اسم التفضيل قد يكون لذاتٍ واحدةٍ أو لذاتٍ مفضلةٍ على نفسها باعتبارين أو قد يكون لذاتين مختلفين.

يقول ابن مالك في باب " الحال": (....... وأفعل التفضيل نحو: هَو أكفاهُم ناصراً. وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٢) التذييل ٩/ ١٠٩.

انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فيجعل موافقا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو: هو أكفاهم ناصرا، وجعل موافقاً للصفة المشبهة إذا توسط نحو تمرنا بُسرا أطيب منه رُطبا، ومررت برجلٍ خيرَ ما يكونُ خيرٍ منكَ خيرَ ما تكونُ، فنصب " أطيبَ بُسراً " " ورطباً " ونصب " خيراً منكَ خيرَ ما يكونُ " " وخيرَ ما تكونُ ")[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن مالك[2] أن العامل في الحال إذا كان " أفعل التفضيل " وجب أن تأخير الحال عنه، وحجته في ذلك القياس، فقد قاس امتناع ذلك على امتناع تقديم الحال على عاملها الجامد المضمن معنى المشتق، نحو: (هَو أكفاهُمْ ناصراً).

٢) إذا كان " أفعل التفضيل " عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه، وإحداهما مفضلة على الأخرى وجب تقديم الحال؛ بسبب خوف اللبس، نحو: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً، وهذا ما رآه سيبويه[3] والفارسي[4] وابن كيسان[5] وابن جني[6].

٣) يرى المبرد[7] والزجاج[8] وابن السراج[9] والسيرافي[10] والفارسي[11] في حلبّياته ان المنصوب حال، والعامل فيها "كان" التامة المحذوفة وهي صلة لِـ "إذ" أو "إذا" على

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الكتاب ١/ ٤٠٠.
(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٨.
(٥) المصدر السابق.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥ والارتشاف ٢/ ٣٥٣ وشرح ابن الناظم/ ٢٤١.
(٧) المقتضب ٣/ ٢٥٠-٢٥١.
(٨) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٨.
(٩) الآصول ٢/ ٣٥٩.
(١٠) شرح ابن الناظم/ ٢٤١ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.
(١١) المسائل الحلبيات/ ١٧٩-١٨٠.

حسب التأويل، فإن قلت: هو بلح فالمقدر " إذا"، وإذا قلت: "وهو تمر" فالمقدر: "إذ"، وصاحب الحال الضمير في " كان " التامة المحذوفة على كلا التقديرين.

٤) ونقل أبو حيان[1] عن بعضهم أن المنصوب خبر " كانَ " الناقصة المحذوفة.

وإذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين فالحكم:

جواز توسيط افعل التفضيل بين الحالين، والقياس يقتضي تأخير الحالين عنه حملاً على افعل التفضيل الناصب حالاً واحدة فإنه يجب تأخيرها.

ويحصل النصب في الحالين مع أفعل التفضيل في صورتين:

أ) اختلاف الذاتين واختلاف الحالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً.

ب) اتحاد الذات مع اختلاف الحالين نحو: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً.

واختلف النحاة في هذا، فذهب سيبويه[2] وابن مالك[3] إلى أنه منصوب ويعرب حالاً، واحتجا بالتعليل والقياس.

فأما التعليل، فلأن " أفعل التفضيل " من أقوى الألفاظ العاملة لشبهه بالفعل كما مرَّ.

وأما القياس: فوجهه: قياس " أفعل التفضيل " على الفعل من جهة الاستغناء به عن إضماره فلذلك ساغ عندهم تقديم الحال.

واعترض أبو حيان[4] على سيبويه ومن قال بهذا، وحجته في ذلك ضعف المشابهة بين اسم التفضيل والفعل، ولو كانت تلك المشابهه قوية لنصب المفعول به.

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) التذييل ٩/ ١١٣.

والصحيح عنده[1]: أنه منصوب على أنه خبر" كان " مع إذ وكان مع إذا.

وما أحسن ما رد به ابن مالك[2] على من اعترض بذلك عليه بأنه فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة: إضمار" إذْ"، وإذا، وكان، ويكون، والضمير المستكن في كان، أو يكون، وبعد التسليم بما يقال من إضمار فيلزم منه إعمال " اسم التفضيل " في " إذا " و"إذ"، وهو ما فُرَّ منهُ ذُهِبَ إليه.

وعندي: لو كان كلام أبي حبان صائباً لجاء السماع به، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

وإذا اشترك المختلفان في وصف هو لأحدهما أكثر على كل حال كالتمر والعنب، فهما مختلفان في الذات متفقين في صفة الحلاوة:

حكم بـ: رفع الاسمين اللذين كانا منصوبين على الحال نحو: هذا بسرٌ أطيب منه عنبٌ، وأعرب: بسر": خبراً، و"أطيب " وما بعده جملة ابتدائية في محل صفة لـ " بسر"، و " أطيب " هو المبتدأ، و"عنب " خبره، ويجوز العكس: وهو أن يكون " أطيب": خبراً مقدماً، وعنب مبتدأ، وسوغ الابتداء بالنكرة العموم، وهذا مذهب أبي حيان[3].

والذي يظهر لي أنه يجوز نصب " بسر " على أنه حال على مذهب سيبويه[4] من المبتدأ ولا يجب رفعه على الابتداء كما قال أبو حيان.

---

(١) التذييل ٩/ ١١١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٣) التذييل ٩/ ١١٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٢.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يتضح لي أن رأي ابن مالك قوي حسن.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في التقديم والتأخير في الحال الذي يكون عاملها اسم التفضيل.

فعلى القياس النحوي انبنى عند ابن مالك في باب الحال: امتناع تقديم الحال على عاملها اسم التفضيل، لأنه قاس اسم التفضيل على الجوامد المضمنه معنى الفعل مع ملاحظة ضعفه في عدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع، وعلى هذا وجب تأخير الحال عنه.

وعلى القياس النحوي انبنى عند ابن مالك حكم نحوي مفاده مشابهه أفعل التفضيل للصفة المشبهه، وعلى هذا جاز توسطه بين حالين وجب في أولاهما التقديم، وفي الأخرى التأخير.

وتظهر في هذه المسالة قدرة ابن مالك في استثمار العلة النحوية في التقديم والتأخير في باب الحال.

فقد استثمر ضعف المشابهة بين اسم التفضيل والفعل في منع التقديم، ووجوب التأخير في الحال.

وأيضاً: استثمر مشابهة أفعل التفضيل في جهة اخرى للفعل فاستغنى بتلك المشابهة عن إضمار الفعل، فانبنى لديه حكم نحوي ينص على تقديم الحال.

وأيصاً: استثمر ابن مالك إعمال اسم التفضيل، وتقديم الحال الأولى، وتأخير الثانية في الفرار من الإضمار، فعلى التقديم والتأخير فرار من الإضمار المحذور.

المسألة السادسة والعشرون

تقديم أو تأخير الحال عند إجراء أداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل

❖ توطئـــة:

قد يكون العامل في الحال اسم التفضيل نحو: هو أكفاهم ناصراً، كما ذكر ابن مالك.

وابن مالك في هذه المسألة يوضح حكم الحال من حيث التقديم والتأخير عند حمل أداة التشبيه على " أفعل التفضيل".

واحتج لما يراه بالسماع.

وهذا كله محمول على تقدير مضاف محذوف تكون أداة المشابهة: "مثلاً " هي المعنية في المسألة، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو محل الشاهد والاستشهاد، وعليه تقوم المسألة وتنعقد.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (...... وقد يتوسط هذا النوع بين حالين، فيعمل في أحدهما متأخراً، وفي الآخر متقدماً، كقول الشاعر[1]:

أنَـا فَذَّاكـُهُمْ جَمِيعًـا فَـإِنْ أمـْ ـدُدْ أُبِـدْهُمْ وَلاتَ حِـيْنَ بَقَـاءِ

ومنه[2]:

(١) المساعد ٢/ ٣٠.

(٢) سفر السعادة/ ٥٧٠، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٢٩-٣٣٢، و تذكرة النحاة/ ١٧١.

تُعَيِّرُنــــــا أَنَّنـــــا عالـــــةٌ   ونحــنُ، صَــعاليكَ، أَنْــتمْ مُلوكــا

أراد ونحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم، فحذف " مثلا " وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه وأعمله بما فيه من معنى التشبيه)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) أجاز ابن مالك[2] أن تجرى أداة التشبيه مجرى اسم التفضيل، فتتوسط بين حالين، فتعمل في أحدهما متأخرة، وفي الأخرى متقدمه، وحجته السماع، فاحتج بقول الشاعر[3]:

أنــَا فَذَّاكـــُهُمْ جَمِيعًــا فــَإِنْ أمــْ   دُدْ أُبِــدْهُمْ وَلاتَ حِــيْنَ بَقـَــاءِ

وبقول الآخر[4]:

تُعَيِّرُنــــــا أَنَّنـــــا عالـــــةٌ   ونحــنُ، صَــعاليكَ، أَنْــتمْ مُلوكــا

٢) يرى أبو حيان[5] أن " فذاً " و"صعاليك " خبرين لـ " كـان " المحذوفـة المقـدرة، وهـو لا يـرى مـا ذهـب إليـه ابـن مالـك، وحجتـه التعليـل؛ لأن أداة التـشبيه ليـست كاسـم التفضيل؛ لأن تقديم الحال على أداة التشبيه غير جائز؛ ولأن إعمال الـضمير جـائز عـلى قلـة عند بعضهم.

والذي يظهر لي حجة ما ذهب إليه ابـن مالـك للـسماع عـن العـرب، ورأي أبي حيـان يضعفه السماع ويرده، وهو في مذهبه يقدر " كان " محذوفة ومـا لا يحتـاج إلى تقـدير أولى ممـا يحتاج إلى تقـدير، والقـول بالتقـديم والتـأخير في الحـال لـيس فيـه مثـل هـذا، بـل هـو تفـسير

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥.

(٣) المساعد ٢/ ٣٠.

(٤) سفر السعادة/ ٥٧٠، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٢٩-٣٣٢، و تذكرة النحاة/ ١٧١.

(٥) التذييل ٩/ ١١٦-١١٧، والارتشاف ٣/ ١٥٨٩.

للمنصوب على الحال على التقديم والتأخير.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في التقديم والتأخير في هذه المسألة عند ابن مالك في إجراء أداة التشبيه مجرى اسم التفضيل في توسطها بين حالين.

فعلى هذا الإجراء انبنى عند ابن مالك جواز التوسط في أداة التشبيه، وإعمالها في الحال الأولى متقدمة، وإعمالها في الثانية متاخرةً.

وتظهر قدرة ابن مالك في هذه المسألة في التقديم والتأخير في تعويله على القياس النحوي، فعلى القياس النحوي انبنى حكم نحوي يجوز توسط أداة التشبيه، وتقدم الحال الأولى وتأخر الحال الثانية.

المسألة السابعة والعشرون

تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه (الظرف والجار والمجرور)

❖ **توطئـــة:**

إذا كان العامل في الحال عاملاً لفظياً فلا خلاف بين النحاة في جواز تقديم الحال عليه نحو: فرداً أذهب.

وإذا كان العامل في الحال عاملاً معنوياً غير الظرف والجار والمجرور فلا خلاف بين النحاة على الغالب أنه لا تتقدم الحال عليه، كالجامد الذي أول بالمشتق وغيره.

أما إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو شبهه فهناك خلاف بين النحاة في جواز تقديم الحال على المبتدأ أو امتناع ذلك.

وهذا الخلاف ذكره ابن مالك في هذه المسألة، ثم ذكر رأيه في ذلك.

⮲ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في " باب الحال": (....... فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفاً أو حرف جر مسبوقا باسم ما الحال له، جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو: زيدٌ متكئا في الدارِ، وبلفظ ظرف أو حرف جر.

كقول الشاعر(1):

ونحنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أن يَشْرَبُوا به   وقد كانَ منكُم ماؤُه بمَكانِ

(1) الأشباه والنظائر ٤/ ٧٥ وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ١٧٣ وديوان ابن مقبل/ ٢٤٣.

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل.

ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف

﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1]، وقول ابن عباس[2] رضي الله عنه: (نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ مُتَوارِيًا بِمَكَّةَ).

وقول الشاعر[3]:

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم   فيها ورَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة لشبه الحال فيه بخبر " إن " إذا كان ظرفا، فكما استحسن القياس على: (إنّ عندك زيداً)، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله، كذا يستحسن القياس على:

(وقد كان منكم ماؤُه بمكانِ)[4]

وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقا.

والصحيح جوازه محكوما بضعفه.

ولا يجرى مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق؛ لأن في العامل الظرفي ما ليس في غيره، من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية

---

(١) سورة الزمر، آية: ٦٧ والقراءة بنصب "مطويات" على الحال لعيسي بن عمر، مختصر شواذ القرآن/ ١٣١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ وصحيح البخاري ٦/ ٢٧٤٣.

(٣) ديوان النابغة الذبياني/ ٥٩.

(٤) عجز البيت والنسبة مرت في الصفحة السابقة.

أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه.

وأجاز الأخفش في الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما جاز في الحال الواقعة ظرفا أو حرف جر، فيستحسن أن يقال: زيد وماله كثير في البصرة. ذكر هذه المسألة في كتاب المسائل)[1].

۞ الآراء النحوية حول المسألة:

إذا كان العامل في الحال عاملاً معنوياً من ظرف أو جار ومجرور وكانت الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً:

١) فسيبويه[٢] يرى: إن تقدم الظرف والمجرور على الاسم نصب الاسم على أنه حال، ووافق الكوفيون[٣] سيبويه في ذلك نحو: (في الدار زيد قائماً وأمامك محمد جالساً)، وإن تأخر الظرف والمجرور عن الاسم رفع الاسم على أنه خبر، وكان الظرف والمجرور في موضع حال على رأي سيبويه[٤] نحو: زيد في الدار قائم وعمرو أمامك جالسٌ.

٢) يرى المبرد[٥] أن التقديم والتأخير في هذا كله واحد.

٣) يرى الأخفش[٦] – في أحد قوليه – والفراء[٧] جواز توسط الحال بين المبتدأ المتقدم والخبر الظرف أو الجار والمجرور سواءً أكانت الحال ظرفاً أم مجروراً أم اسماً صريحاً أم جملة حالية مسبوقة بالواو نحو: زيد وماله كثير بالبصرة.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٨.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٩١.

(٤) الكتاب ٢/ ٨٨ والارتشاف ٣/ ١٥٩١.

(٥) المقتضب ٤/ ١٦٦-١٦٧.

(٦) المحتسب ١/ ٢٣٣ وشرح الجمل ١/ ٣٣٥.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٤٢٥ وإعراب القرآن ٤/ ٢٢.

واحتج الأخفش على ذلك بالسماع:

١- قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[(١)].

٢- قول الشاعر[(٢)]:

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فيها ورَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ

٣- قول ابن عباس[(٣)] رضي الله عنه: (نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ).

٤) يرى جمهور البصريين[(٤)] منع ذلك كله، وحجتهم التعليل؛ لأن العامل عندهم ضعيف، فلا يتقدم معموله عليه، فكما لم يجز تقديمه عليه وعلى المبتدأ، وعلى الخبر أيضاً، فكذلك لا يجوز هنا.

٥) ذهب الكوفيون[(٥)] إلى جواز توسط الحال بشرط كون صاحبها ضميراً مرفوعاً، فعلى تجويزهم تقديم الحال على الجزأين إذا كانت الحال من ضمير مرفوع أجازوا ذلك، وحجتهم في الجواز: القياس؛ لأنه لا يلزم في تقديم الحال تقديمها على الرافع والمرفوع تقديم الضمير على الظاهر كما لزم ذلك عند كون الحال من مرفوع ظاهر.

٦) ذهب ابن برهان[(٦)] إلى التفصيل في المسألة:

فأجاز تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور بشرط كون الحال ظرفاً

---

(١) سورة الزمر، آية: ٦٧، قراءة عيسى بن عمر، مختصر شواذ القرآن/ ١٣١، البحر المحيط ٧/ ٤٢٢.

(٢) ديوان النابغة الذبياني/ ٥٥.

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٧٤٣.

(٤) التذييل ٩/ ١١٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

أو جاراً ومجروراً، وحجته السماع في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[1] فـ "هنالك" عنده ظرف في محل نصب حال.

٧) يرى ابن مالك[2] أنه إذا كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط، وإذا كانت ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط.

وحجته ابن مالك في جواز التوسط عند كون الحال ظرفاً أو مجروراً القياس، فقد قاس الحال على خبر " إن " إذاكان " ظرفاً " أو مجروراً بحرف الجر، فكما استحسن القياس على: "إن عندك زيداً مقيم"، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى، ولتوسعهم في الظروف، كذا يستحسن القياس على: (وقد كان منكم ماؤه بمكان)[3].

٨) يرى أبو حيان[4] منع التوسط مطلقاً، ويؤول ما ورد من السماع على ما يلي:

١ - الآية: نصب مطويات[5] " حال منصوبه، والعامل فيها السماوات: المبتدأ " لما فيها من معنى السمو، وهو يقوى كلامه بإجازة النحاة بمجيء الحال من اسم الإشارة في مثل قولهم: (هذا قائماً زيد) على أن " قائماً" حال من (هذا) وهو المبتدأ، وعمل في الحال بما فيه من معنى الإشارة.

وخرج ابن عصفور نصب[6] "مطويات" على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره "أعني".

---

(١) سورة الكهف، آية: ٤٤.

(٢) التذييل ٩/ ١٢٠.

(٣) ديوان ابن مقبل/ ٢٤٣.

(٤) التذييل ٩/ ١٢١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) شرح الجمل ١/ ٣٣٦.

٢- خرج البيت الشعري "محقبي أدراعهم"[(١)] على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح وبادئ ذلة " أيضاً مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: (أذم)[(٢)].

ورد حجة الكوفيين[(٣)] القائلة بالقياس بأنه قياس لم يصح سماعه من العرب.

ورد ما ذهب إليه ابن برهان[(٤)] من أن " هنالك " ظرف منصوب على الحال بأنه خلاف ما أجمع عليه الكوفيون والبصريون.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك في هذا المسالة يتضح لي أن ما ذهب إليه ابن مالك قوي حسن، لورود السماع به عن العرب، ومجيء القرآن والحديث بمثله.

والذي يظهر لي أن ابن مالك قد وفق في قياس تقديم الحال على خبر " إن " الظرف وشبهه، لورود ذلك في كلام العرب أيضاً.

وللعلة النحوية التي قدمها لتعليل ما ذهب إليه وهي أن الظروف وشبهها يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في التقديم والتأخير في هذه المسألة في قدرة ابن مالك في استثمار السماع عن العرب في تقديم الحال الظرف وشبهه على عاملها الظرف والجار والمجرور المشروط بتقدم المبتدأ، فعند كون الحال اسماً ضعف التقديم عنده.

وعند كون الحال ظرفاً أو شبهه جاز التوسط.

فعلى السماع عن العرب انبنى عند ابن مالك حكم في جواز تقديم الحال الاسم على عاملها على ضعف.

---

(١) ديوان النابغة الذبياني / ٥٥.

(٢) التذييل ٩/ ١٢١.

(٣) التذييل ٩/ ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

وعلى السماع عند كون الحال ظرفاً أو شبهه انبنى حكم في جواز التوسط في الحال على عاملها الظرف وشبهه.

وعلى القياس النحوي عول ابن مالك ما ذهب إليه من جواز تقديم الحال في هذا الموطن، قياساً على تقديم الظرف وشبهه في باب " إن".

وعلى العلة النحوية انبنت حجة نحوية تشفع وتؤكد ما ذهب إليه وأجازه.

وما ذهب إليه أبو حيان من تخريج " مطويات " أنها هي العامل في الحال، وأنها أولت بمعنى الفعل رأي مرجوح في نظري لأمر وهو:

لا يمكن تأويل السماوات " بمعنى الفعل، ولم يرد – على حد ما أعلم أن من النحاة من قال به ولو كان كذلك لذكره الأوائل من النحاة.

وذكر أبو حيان[1] في التذييل عن بعض أصحابه أنهم خرجوا نصب " مطويات " على أنها مفعول به، وعامله فعل محذوف تقديره: "أعني".

وما ذكر أبو حيان مردود بالسماع عن العرب، فسيبويه يجوز مجيء الحال من المبتدأ وحجته السماع عن العرب، وأيضاً الحال فضله تتقدم وتتأخر، حظها كحظ سائر الفضلات التي يجوز فيها التقديم والتأخير.

وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

فابن مالك قوى رأية النحوي وتوجيهه الإعرابي بالتقديم في الحال، وعول على السماع عن العرب في ذلك.

وقاس التقديم والتأخير في الحال على سائر الفضلات التي يجوز فيها التقديم والتأخير.

(١) التذييل ٩/ ١٢٢.

المسألة الثامنة والعشرون

مواضع تأخير الحال وجوباً عن صاحبها

❖ **توطئـــة:**

حَمَلَ ابن مالك الحال على الخبر سواءً في التقديم أم في التأخير وجوباً وجوازاً؛ لأن الحال عنده خبر في المعنى عن صاحبها، فكما كان الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فكذلك الأصل تقديم صاحب الحال وتأخير الحال ما لم يعرض سبب موجب للبقاء على الأصل وهو التأخير، أو الخروج عنه وهو التقديم.

وفي هذه المسألة يتحدث ابن مالك عن المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها، وهذا هو الأصل.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (...... فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصّصة نحو عرفت قيام زيد مسرعاً)(١).

ويقول أيضاً: (وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فإن ورد تقديم حال ما جُرَّ بإضافة محضة حمل على وجه لا خلاف في جوازه كقول الراجز(٢):

نحـــنُ وطِئنـــا خُـــسَّئًا دِيـــاركم   إذْ أسْـــلمتْ كُماتُكـــم ذِمـــارَكم

فقـد يتـوهم سـامع هـذا أن " خـسّئاً " بمعنـى بعـداء مزدجـرين كقولـه تعـالى:

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(٢) المساعد ٢/ ٢٢.

﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾[1] فيجعله حالا من ضمير المخاطبين، ويقول قد تقدم حال المضاف إليه على المضاف وليس كذلك.

ولكن " خسّئاً " جمع خاسِئ بمعنى زاجر من قولهم خسأتُ الكلب، أي أبعدته وزجرته، فهو حال وصاحبه الفاعل من وطئنا.

وقد يتوهم أن " فُرَّارا " من قول الشاعر[2]:

ليستْ تُجرِّحُ فُرَّارًا ظُهورُهم   وفي النُّحورِ كُلُومٌ ذاتُ أبْلادِ

حال من "الهاء والميم"، و"ظهورهم" مرفوعة بتجرّح على أنه مفرغ وليس كذلك، بل "تجرح" مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة وهو صاحب الحال، و"ظهورهم" بدل بعض من كل، وهذا توجيه لا تكلف فيه)[3].

ويقول أيضاً: (وإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف لم يجز عند أكثر النحويين نحو: مررت بهند قائمةً، فيخطئون مَن يقول: مررت قائمة بهند، ودليلهم في منع ذلك أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

وبعضهم يعلل منع التقديم بالحمل على حال المجرور بالإضافة.

وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسةً)[4].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٦٥.

(٢) الخزانة ٧/ ٤٩٥، وديوان السامرائي/ ٨٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦.

الآراء النحوية حول المسألة:

قبل أن أشْرَعَ في هذه الآراء أود أن أنَبِّهَ على أن مسألة تأخير الحال عن صاحبها التي تكلم عنها ابن مالك تدور حول ثلاثة محاور، أناقش في كل واحد منها آراء النحاة ورأي ابن مالك وترجيح الرأي الصحيح فيما أعتقده وأحسبه.

اولاً: (تأخير الحال عن صاحبها عند الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصصة)، وهذا كله ينطبق حال كون الإضافة معنوية:

١) يرى ابن مالك[١] وجوب تأخير الحال عند الإضافة الى صاحب الحال عند الإضافة المخصصة نحو قولك: (عرفتُ قيام زيدٍ مسرعاً).

وعلة ذلك عنده: لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، معلوم عند الجميع أنه لا يجوز الفصل بين الصلة وموصولها فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

٢) يرى الرضي[٢] وأبو حيان[٣] والأزهري[٤] وجوب التأخير في ذلك، فعلل الرضي[٥] لذلك: (بأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً).

وكان تعليل أبي حيان[٦] والأزهري[٧] لكيلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه عندم

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢٤.

(٣) التذيل ٩/ ٦٦ والارتشاف ٣/ ١٥٧٩.

(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩١.

(٥) شرح الرضي ٢/ ٢٤.

(٦) التذييل ٩/ ٦٦.

(٧) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩١.

تقدم الحال على صاحبها.

والحق عندي ما رآه أبو حيان؛ لأن ليس كل إضافة معنوية يجب معها تأخير الحال نحو جاءتني ضاحكة مثلُ هندٍ).

من توجيهات ابن مالك: (وجوب تأخير الحال عن صاحبها عند الإضافة المخصصة).

وقد ورد في النص السابق[(١)] حمله ما جاء من السماع عن العرب ما يشعر بتقديم الحال على صاحبها في الإضافة المحضة، وخرج الشواهد التالية على وجه لا تقديم فيه، وإخراج الاعتراض على وجه لا اعتراض فيه:

١) كقولك الشاعر[(٢)]:

نحنُ وطِئْنا خُسَّئًا دِياركم ... إذْ أسْلمتْ كُماتُكم ذِماركم

وجه الاعتراض: ظاهر البيت يوهم بأن " خسئاً " حال من المضاف إليه " كم " الضمير وقد تقدمت حال المضاف إليه على المضاف.

رد ابن مالك على الاعتراض:

" خسئاً " جمع خاسيء، من قولك: خَسَأتُ الكلبَ بمعنى: زَجَرْتُهُ، فهي حال من الفاعل في " وطئنا " " نا " الجماعة، فلا تقديم للحال على صاحبها المضاف إليه هنا.

٢) قول الشاعر[(٣)]:

ليستْ تُجرِّحُ فُرَّارًا ظُهورُهم ... وفي النُّحورِ كُلُومٌ ذاتُ أبْلادِ

وجه الاعتراض: ظاهر البيت يوهم بأن " فُرَّاراً " حال من " الهاء والميم "،

(١) البحث ١١-٢.

(٢) المساعد ٢/ ٢٢.

(٣) الخزانة ٧/ ٤٩٥.

و"ظهورهم" مرفوعة بـ "تجرح" على أنه مفرغ، وليس الأمر كذلك.

رد ابن مالك[1] على الاعتراض:

" تَجُّرح " مسند إلى ضمير الجماعة الموصولة وهو صاحب الحال، و"ظُهُورهم " بدل بعض من كل، وهذا توجيه لا تكلف فيه.

والذي يظهر لي أنه لا حجة لابن مالك[2] فيما اعترض به؛ لأن توجيهه وتخريجه فيه ضعف بين، ويمكن حمل ذلك على الضرورة الشعرية.

وأما البيت الثاني فيمكن حمله على أن الشاعر قدم " فراراً " في الشعر، والشعر محل الضرورة، وكان هذا هو الأولى.

ولا حجة ولا صواب لمن أعرب " فُرَّاراً " مفعولاً لأجله؛ لأن " فُرَّاراً " جمع " فَاّر " وهو ليس بمصدر، وإنما هو مشتق.

ثانياً (تأخير الحال عن صاحبها المجرور بحرف جر):

لم يفرق ابن مالك بين المجرور بحرف جر زائد وبحرف غير زائد وما كان اسماً ظاهراً وما كان مضمراً من المجرور بحرف الجر وغيره.

وفي المسألة خلاف وتفصيل:

١) منع البصريون[3] ومنهم سيبويه تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر مطلقاً، وعللوا لذلك بعدم ورود السماع به؛ لأن " الباء " عندهم في مثل قولك: "مررت بزيد قائماً".

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤ والمقتضب ٤/ ١٧١، ٣٠٢ والأصول ١/ ٢١٤-٢١٥، واللمع/ ٦٣، وأمالي بن الشجري ٣/ ١٥-١٦.

لو قدمت فقلت: "مررت قائماً بزيد" لما عدت الفعل، ولم يستغن عنها، وكان لها حظ من العمل في الاسم -لم يتقدم الحال عليها- ولم يسمع تقديمه هنا في كلام العرب).

٣) أجاز أبو علي الفارسي[(١)] وبان كيسان[(٢)] وابن برهان[(٣)] تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وحجتهم السماع بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[(٤)].

لأن " كافَّة " حال من المجرور بحرف الجر " النَّاس ".

٣) فصل الكوفيون[(٥)] في المسألة:

إذا كان صاحب الحال ضميراً جاز التقديم، ويجوز أيضاً إن كان أحد المضمرين مجروراً بحرف الجر نحو: مسرعين مررتُ بك، ومررت مسرعين بكِ، وإن كان مظهراً، والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور نحو: مررتُ بهند تضحك، فيجوز: مررتُ تضحكُ بهندَ، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز التقديم، فلا يجوز: "مررتُ ضاحكةً بهندَ".

٤) يرى أبو حيان[(٦)] أن ابن مالك أطلق العبارة، وأن الصواب أن يفصل بين المجرور بحرف زائد أو غير زائد، فإن كان غير زائد لم يجز، وإن كان زائداً جاز نحو قولك: ما جاء عاقلاً من أحدٍ.

٥) يرى الأزهري[(٧)] منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، ويؤول

---

(١) رأي الفارسي في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠.

(٢) رأي ابن كيسان في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٠.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٣٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٠.

(٤) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٥٧٩، وينظر في: رأي الكوفيين في المساعد ٢/ ٢١.

(٦) التذييل ٩/ ٨٦.

(٧) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٠.

ما استدل به ابن مالك من السماع على وجه لا تقديم معه، سواءً في الآية السابقة أم في الأبيات الشعرية -التي سأذكرها لاحقاً- والتي يحملها على الضرورة الشعرية.

٦) يرى ابن مالك[١] جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وحجته في ذلك السماع والقياس.

أدلة ابن مالك على جواز ما ذهب إليه:

أولاً: السماع:

أ- قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[٢].

" فكافة " عنده حال من المجرور بحرف الجر " الناس ".

ورد ابن مالك على من رأى أن " كافة " ليست حالاً:

١) الزمخشري[٣] يرى أن " كافة " صفة لموصوف محذوف، وأقيمت الصفة مقام الموصوف.

رد ابن مالك على الزمخشري بـ:

أ- السماع:

لا حجة للزمخشري فيما ذهب إليه؛ لأن العرب لم تستعمل " كافَّة " إلا " حالاً "[٤]، وشنع في الرد عليه عندما قال في خطبته في المفصل: "بكافة "[٥]، فقد شذ من وجهين:

أحدهما: جره بالباء، وهي لا تستعمل إلا حالاً.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦-٣٤٠.

(٢) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٣) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٤) وهذا ما نقله أبو حيان عن ابن برهان في التذييل ٩/ ٧٢.

(٥) شرح المفصل/ ٣١.

الثاني: استعماله في غير الأناسي.

ب) القياس:

وجعل الزمخشري " كافَّة " صفة لموصوف محذوف لا يكون كذلك؛ لأن حق الموصوف المستغني بصفته أن يعتاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك[1].

والذي آراه ويتضح لي صحة ما ذهب إليه ابن مالك في رده على الزمخشري بالسماع والقياس، وأنا معه في الرد.

ورد الأزهري[2] على ابن مالك في الآية فيما ذهب إليه:

بأن كلام ابن مالك أن " كافة " حال من " الناس " يلزم منه تقديم الحال المحصورة بـ " إلا " على صاحبها، ويلزمه أيضاً تعدي الفعل " أرسل " باللام، والأكثر تعديته بإلي، وتقديم الحال على صاحبها إذ كانت محصورة بـ"إلا" ممتنع، وتعديه الفعل "أرسل" باللام خلاف الأكثر، إذا الأكثر تعديته "بإلي".

واعتذر الأزهري عن ابن مالك وحاول أن يجد سبيلاً لما ذهب إليه بقوله:

(تقديم الحال المحصور بـ " إلا " ليس ممتنعاً عند الجميع؛ لأنه قد قال في باب الفاعل المحصور بـ " إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل.

واعتذر عن الثاني بأن تعدية الفعل " أرسل " باللام كثير فصيح جاء به القرآن الكريم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[3])[4].

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، والتذييل ٩/ ٧٢.

(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٠-٥٩١.

(٣) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٠-٥٩١.

٢) الزجاج[١] يرى أن "كافة" حال من الكاف في "أرسلناك"، وأن التاء في "كافة" للمبالغة لا للتأنيث.

رد ابن مالك[٢] على الزجاج أن " كافة " حال مفردة، وجعلها من مذكر مع كونها مؤنثاً، وهذا لا يكون إلا عند جعل " تائه " للمبالغة، وهذا مقصور على السماع، ولا يكون إلا في أمثلة المبالغة غالباً مثل: نسابة وعلامة، و"كافة " خلاف ذلك؛ لأنها على زنة: "فاعلة"، فإن حملت على رواية حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ لما لا مبالغة فيه " أشذ"، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ؟!.

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه ابن مالك لأمرين:

أولهما: ما ذكره ابن مالك.

الثاني: أن المعنى يوجه الإعراب؛ لأن " كافة " حال للناس الذين أرسل إليهم الرسول صلى الله عليه وسلم وليست حالاً للرسول المرسل بأنه جمع، فهي حال للمجرور، وليست للمفعول به.

وكلام الزجاج محمول على شذوذ في شذوذ كما يقول ابن مالك، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ لشاذ؟!

ب) قول الشاعر[٣]: (**من أدلة السماع عند ابن مالك في جواز ما ذهب إليه**):

فَـإِنْ تَـكُ أذوَادٌ أُصِـبْنَ وَنِـسْوَةٌ   فَـلَنْ يَـذْهَبُوا فَـرْعاً بِقَـتْلِ حِبَالِ

وقول الآخر[٤]:

لَـئِنْ كـانَ بَـرْدُ الْمَـاءِ هَـيْمانَ صـادِياً   إِليَّ حبِيبـاً، إِنَّهـا لَحَبِيـبُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥.

(٤) ديوان كثير عزة/ ٥٢٢.

ومثله[1]:

تــسلّيتُ طُــرّاً بعــدَ بيــنِكُمْ ... بــذكراكمُ حتــى كــأنكمُ عنــدي

ومثله قول الآخر[2]:

غَــافِلًا تَعْــرِضُ المَنِيَّــةُ لِلْمَــرْءِ ... فَيُــدْعَى وَلاتَ حــينَ إبَــاءُ

ومثله قول الآخر[3]:

مَـشْغُوفةً بِـكَ قَـدْ شُغِفْـتُ وإنَّـما ... حُـتِمَ الفِـراقُ فَـما إليـكَ سَـبيلُ

وقد حمل الأزهري البيت: "طراً عنكم"، وأمثاله على الضرورة الشعرية، وذهب إلى أن "طراً" حال وصاحبها جار ومجرور محذوف دل عليه المذكور "عنكم".

ولا صحة عندي لما ذهب إليه الأزهري؛ لأن السماع وكثرة ورود الحال من المجرور بالحرف يرفضه، ويؤيد كلام ابن مالك، وما ذهب إليه الأزهري من التأويل والتقدير مردود عليه؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، والموضع هنا واضح كالشمس، سماع كثير الورود، فلو كان قليلاً لكان كلامه أولى بالأخذ به والاعتبار.

ثانياً: القياس[4] (من أدلة ابن مالك على جواز ما ذهب إليه)

وذلك يتمثل في رده على علل المانعين بالجواز:

أ- رد ابن مالك على العلة الأولى: لا يترتب على ذلك التزام التأخير تعويضاً، بل حق الحال لشبه الظرف أن يستغني عن واسطة، علماً أن الحال أشد استغناءً عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف جر، كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني.

---

(١) المساعد ٢/ ٢١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥.

(٣) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ١٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩-٣٤٠.

ب- رد ابن مالك على العلة الثانية: المجرور بالحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصح أن تحمل حال المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً.

وأيضاً: المضاف منزل منزلة الموصول، والمضاف إليه منزل منزلة الصلة، والحال منه منزل منزلة جزء صلة؛ فلذا وجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بالحرف لا يشبه جزء صلة، فأجيز تقديمه؛ إذ لا محذور في ذلك.

٣) رد ابن مالك على العلة الثالثة:

هناك فرق بين البابين، "فجالسة" في قولهم: "مررت بهند جالسةً" حال: العامل فيها "مرَّ" وهو فعل متصرف ناصب للحال بنفسه بلا واسطة، وحرف الجر الذي معه لا عمل له سوى الجر، ولم يؤت به إلا لتعديه الفعل "مرَّ"، فالمجرور به بمنزلة منصوب، فيقدم حاله كما يتقدم حال المنصوب؛ ولكونه بمنزلة منصوب أجري في اختيار النصب نحو: أزيداً مررت به؟ مجرى: أزيداً لقيته؟

وأما " متكئاً " في المسألة الثانية، فهي حال منصوب لتضمنها معنى الاستقرار، وهي رافعة لضمير عائد على زيد، وهو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدم "متكئاً" على "في"؛ لأن العمل لها وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقدم في نحو: "زيد في الدار متكئاً"، غير موجود في نحو: مررت بهند جالسة، وربما قدم الحال في نحو: (زيد في الدار متكئاً).

ويرى أبو حيان[1] قوة حجة ابن مالك في القياس في الردود التي قدمها؛ لأن العامل هو الفعل من جهة المعنى، إلا أن حرف الجر موصل معناه إلى الاسم، فهو من جهة المعنى مفعول لذلك الفعل، فالعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وإن كان على نصبه، فاحتاج في التوصيل إليه بالحرف.

والعلة عند سيبويه والمبرد في منع التقديم أن " الباء " هي العاملة، فلذلك لم تتقدم عليها الحال.

---

(١) التذييل ٩/ ٧٦.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يتضح لي صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك من جواز التقديم في هذه المسألة؛ لقوة أدلة السماع والقياس، ورده على علل المانعين، ولو اكتفى بالسماع لكفاه؛ لأن السماع مقدم على القياس.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في التقديم في الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر في قدرة ابن مالك في الإفادة من أصول النحو.

فعلى السماع عن العرب حكم ابن مالك وأطلق الرأي في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

وحجة السماع التي اعتمد عليها في الجواز قوية؛ لكثرتها ولتنوعها.

فالسماع معقود عليه عند ابن مالك جواز التقديم، وعليه وبه خالف غيره من المانعين.

وعلى القياس النحوي انبنى عند مالك حكم يقضي بجواز التقديم، فكما جاز أن يعمل في الحال الجامد المشبه بفعل جاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، والحال من المجرور بالحرف لا محذور في التقديم معها؛ لأنها لا تشبه المجرور بالاضافة في صاحبها.

وعلى العلة النحوية التي استنبطها من كذا باب نحوي جاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

والذي يظهر لي جواز تقديم الحال على صاحبها كما ذكر ابن مالك للأدلة التي ذكرها وهي أدلة تعتمد على السماع والقياس والعلة النحوية.

المسألة التاسعة والعشرون

مواضع تقديم الحال على صاحبها وجوباً

❖ **توطئـــة:**

الحال كغيرها من الفضلات كالمفعول به والمفعول لأجله تتقدم وتتأخر ولكن قد تأتي في الكلام موانع وعوارض تجعل التقديم أو التأخير واجباً مرة، وجائزاً مرة أخرى.

وابن مالك في هذه المسألة يعرض مواضع تجعل تقديم الحال واجباً لا جائزاً، ويستدل على ذلك من كلام العرب، ويؤول ما خالفه على وجه لا اعتراض فيه.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (....... ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا نحو ما قام مسرعاً إلا زيدٌ، فإن ورد نحو: ما قامَ إلا زيدٌ مسرعاً أضمر ناصب الحال بعد صاحبها كقول الراجز(١):

مـــا رَاعَنِـــي إِلا جنـــاح هابِطـــا ... حـــول البُيـــوتِ، قَوْطَـه العُلابِطـا

أراد: ما راعني إلا جناح راعني هابطاً، و"جناح " اسم رجل، ومما يوجب الخروج عن الأصل: إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو: جاء زائر هند أخوها، أو بغير إضافة نحو: جاء منقاداً لعمروٍ صاحبه)(٢).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٢، المساعد ٢/ ٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن مالك[1] وجوب تقديم الحال على صاحبها عند اقتران صاحب الحال "بإلا"، كقولك: ما قام مسرعاً إلا زيد، وأول ما تأخرت فيه الحال عن صاحبها في مثل هذا الموضع على إضمار ناصب للحال يقدر بعد صاحبها، واستدل على ذلك بالسماع بقول الشاعر[2]:

مـــا رَاعَنِـــي إِلا جنـــاح هابِطـــا حـــول البُيــوتِ، قَوْطَـه العُلابِطـا

فقدر: (ما راعني إلا جناحٌ راعني هابطاً).

ويرى[3] وجوب التقديم أيضاً عند إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال كقولك: جاء زائرَ هندٍ أخوها.

ويرى[4] وجوب التقديم أيضاً عند عدم إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود على ما التبس بالحال، ولكن هذه الإضافة لفظية لا تفيد سوى التخفيف.

وما ذهب إليه ابن مالك قوي حسن؛ لأنك عندما قدمت الحال قصدت حصر الحال على صاحب الحال، فبالتقديم يحصل المراد، وبالتأخير لا يتأتى ذلك.

وما ورد من الشعر خلافه أوَّله ابن مالك على التأخير الذي لا شذوذ معه؛ إذ الفعل المقدر أولاً وهو عامل الحال ثم صاحب الحال ثم الحال على الأصل وهو التأخير.

وما عدَّة ابن مالك مخصوصاً بالشعر وأوله عده غيره - وهو الأخفش[5] - جائزاً

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(٢) النوادر/ ٤٧٥، وجمهرة اللغة/ ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١١٦٢، والخصائص ٢/ ٢١١.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) التذييل ٩/ ٦٧.

لا شذوذ معه.

٢) يرى الأخفش[1] وجوب تقديم الحال على صاحبها في مثل هذا التركيب، وعلل عدم تأخيره بأن ذلك لو أخرت فيه الحال لالتبست بالحال التي ليست مؤخرة؛ لأنك عند قولك: "ما جاء راكباً إلا عبدُالله"، فأنت تنفي عن حال الركوب كل شيء إلا مجيء عبدالله، وإذا قلت: "ما جاء إلا عبدُالله راَكباً" فإنك لم تنف عن الركوب شيئاً.

ورأي الأخفش رأي سديد، وما أجمل ما علل به في وجوب تقديم الحال على صاحبها في مثل هذا التركيب، وما أوله ابن مالك مما تأخرت فيه الحال عن صاحبها المقترن بـ " إلا " عَدَّهُ الأخفش[2] جائزاً.

٣) يرى الرضي[3] وجوب تقديم الحال على صاحبها في مثل هذا الموضع.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يتضح لي صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن ابن مالك في مسألة تقديم الحال على صاحبها قد قصد حصر الحال على صاحبها؛ لأنه قال: المقترن " بإلا " في صاحب الحال.

فعلى أداة الحصر " إلا " اعتمد ابن مالك عند اقتران صاحب الحال بها على تقديم الحال، وعلى هذا وجب تقديم الحال وتأخير صاحبها.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في إفادة ابن مالك من تقديم والتأخير في الحال، فعلى اقتران صاحب الحال " بإلا " وتقدمها عليه انبنى حكم نحوي مفاده: وجوب تقديم الحال على صاحبها؛ لأن القصد والمراد حصر الحال على صاحبها وحده.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) التذييل ٩/ ٦٧-٦٨.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٢٦.

وأيضاً استثمر ابن مالك التقديم والتأخير عند إضافة صاحب الحال إلى ضمير ما لابس الحال؛ فإن تقديم الحال على صاحبها فيه فرار من مخالفة قواعد النحو العربي؛ لأنه لو قيل: جاء أخوها زائرَ هندٍ، للزم الإضمار قبل الذكر، ولكن تقديم الحال على صاحبها فيه موافقة ما صح من قواعد التركيب.

وعليه يحمل ما أضيف من صاحب الحال إلى الحال، وسماه ابن مالك: " بغير إضافة " لأن الإضافة " لفظية " لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وما قيل في السابق يقال هنا فلو قلنا: جاء صاحبه منقاداً لعمرو، لم يجز؛ إذ فيه إضمار قبل الذكر.

وكان من الأجدر عندي أن يوضح ابن مالك ويفصل أكثر في المسألة والعلة المانعة من ذلك، وكان عليه أيضاً أن يورد مزيداً من السماع على ذلك.

وعليه فقد نضج لدي أن ابن مالك قد ركز على صاحب الحال عند اتصاله وعدم اتصاله " بإلا"، وعند إضافته لملابس الحال سواء في الإضافة المعنوية أو الإضافة اللفظية، وقد حكم عليه عند ذلك إما بالتأخير، أو التقديم تبعاً لذلك عن الحال تقديماً وتأخيراً.

المسألة الثلاثون

تقديم الحال على عاملها جوازاً

❖ **توطئـــة:**

بعـد أن فـرغ ابـن مالـك مـن ذكـر مواضـع تقـديم الحـال عـلى صـاحبها وجوبـاً وجوازاً، وكذا مواضع تأخيرها عن صاحبها وجوباً.

بدأ في هـذه المسألة بـذكر المواضـع التي يجوز فيهـا تقـديم الحال على عاملها وذكـر خلاف النحويين في ذلك.

وهذه المواضع متعددة، وقـد تناولـت - قـدر الإمكـان - مـسألة مسألة حتـى يـسهل تناولها ومعرفة آراء النحاة فيهـا ورأي ابـن مالـك حولهـا، والخروج في آخـر المـسألة بـالرأي الراجح، ومدى إفادة ابن مالك من التقديم والتأخير.

المسألة الأولى: تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف وشبهه.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابـن مالـك في بـاب " الحـال": (...... تقـدم الحـال عـلى عاملهـا إذا كـان فعـلا متصرفا نحو مسرعا أتيت، وإذا كـان صـفة تـشبهه تتضمن معنـى الفعـل وحروفـه وقبـول علاماته الفرعية، فهو في قوة الفعل، ويستوي في ذلك اسم الفاعـل واسـم المفعـول والـصفة المشبهة كقول الشاعر[1]:

لَهِنـك سَـمْحٌ ذا يـسارٍ ومُعْـدِما   كما قد ألِفْتَ الحِلْم مُرْضًى ومُغْضَبَا

فلو قيل في الكلام: (إنك ذا يَسَارٍ ومعـدما سَـمْحٌ لجـاز؛ لأن " سَـمحاً " عامـل قـوي

(١) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ١٦٨.

بالنسبة إلى " أفعل التفضيل " لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن مالك[٢] جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف وما أجري مجراه من اسم فاعل واسم مفعول أو صفة مشبهة، وحجته في ذلك السماع عن العرب، فقد احتج.

كقول الشاعر[٣]:

لَهِنك سَمْحٌ ذا يسارٍ ومُعْدِما كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

واشترط ابن مالك لذلك العامل الذي هو الفعل وما أجري مجراه من اسم فاعل واسم مفعول وصفة شبهه ألا يقع نعتاً، وألا يكون صلةً لـ " أل " أو " أنَّ " أو " إحدى أخواتها"، وألا يقترن الفعل بلام الابتداء أو لام القسم.

٢) ذهب البصريون[٤] ومنهم سيبويه[٥] والرضي[٦] إلى جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف وما أُجْرِيَ مُجْراه.

٣) ذهب الأخفش[٧] والجرمي[٨] من البصرين إلى منع ذلك، واحتج الأخفش على المنع ببعد العامل نحو: مسرعاً زيدٌ قامَ.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ١٦٨.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٥٨١.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٥٨١، والكتاب ٢/ ١٢٤.

(٦) شرح الرضي ٢/ ٢٢.

(٧) ينظر: رأي الأخفش في الهمع ١/ ٢٤٢، والغرة ٢/ ٩٩.

(٨) ينظر: رأي الجرمي في المساعد ٢/ ٢٦.

٤) يرى الكوفيون[١] التفصيل في المسألة: إن كان صاحب الحال ظاهراً مرفوعاً تأخرت وتوسطت، بشرط كون الرافع قبلها، ولا يتقدم الرافع والمرفوع كلاهما، فلا يجوز عندهم: راكباً جاءَ زيدٌ، ويجوز التوسط نحو: جاء راكباً زيد، وإن كان صاحبها ضميراً مرفوعاً جاز تقديمها وتوسطها وتأخيرها، ولا فرق عندهم آنذاك بين الفعل وغيره من العوامل نحو: في الدار أنتَ قائماً، وفي الدار قائماً أنت، وقائماً في الدارِ أنتَ، وجئتُ راكباً وراكباً جئتُ.

٥) يرى الكسائي[٢] والفراء[٣] منع التقديم مطلقاً في الظاهر والمضمر إلا إذا كان صاحبها ضميراً منصوباً فإنه يجوز التقديم في الحال نحو: (ضاحكاً لقِيَتْنِي هندُ).

❖ الترجيح:

ومن خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك يظهر لي قوة وصحة رأي ابن مالك؛ فحجته في ذلك السماع، فالفعل المتصرف قوي، فلقوته في تصرفه جاز أن تتقدم عليه الحال، فكما جاز أن يتقدم المفعول به الفضلة على الفعل جاز ذلك في الحال.

ولا حجة للكوفيين في منع ذلك في تقديم الحال على عاملها عند كون صاحب الحال مرفوعاً ظاهراً؛ لأن القياس يرده، ولا حجة للكسائي والفراء في منع ذلك لما تقدم.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف وما أجرى مجراه، وحجته في ذلك السماع، والعلة النحوية المجوزة لذلك وهي تصرف الفعل، والقياس على باقي الفضلات التي يجوز فيها مع عاملها الفعل التقديم.

فالفعل يعمل متقدماً ومتأخراً.

فعلى السماع عن العرب انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بجواز تقديم الحال

(١) الارتشاف ٣/ ١٥٨٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر رأي الفراء في الغرة ٢/ ٩٩-١٠٠.

على عاملها الفعل المتصرف وما أجرى مجراه.

وقد استطاع ابن مالك أن يستثمر العلة النحوية لحكم جواز تقديم الحال على عاملها الفعل، لقوة تصرفه، فالأفعال تعمل – لقوتها – متقدمةً ومتأخرة، فالأفعال أقوى العوامل.

وقد استطاع ابن مالك أن يلمح " نظرية " العامل والمعمول، فالفعل عامل، والحال معمول له، والأصل أن المعمول لا يتقدم على العامل، والعامل القوي المتصرف يتقدم عليه معموله.

المسألة الثانية: تتقدم الحال على عاملها جوازاً إذا كان العامل صلة لغير "أل" أو غير متصل بلام الابتداء أو القسم:

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "الحال": (....... فلو كان العامل صلة اسم غير" أل " لم يمنع تقديم الحال عليه كما لا يمتنع تقديم غيرها، مثال ذلك: (مَنِ الذي خائفاً جاءَ)[(١)].

وقوله أيضاً: (...... والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم نحو: لأَصْبِرُ محتسباً ولأقومنّ طائعا)[(٢)]

الآراء النحوية حول المسألة:

ذهب ابن مالك[(٣)] والرضي[(٤)] وأبو حيان[(٥)] إلى جواز تقديم الحال على عاملها إذا وقع عاملها صلة لاسم غير " أي في المشتقات كاسم الفاعل: القائم، المضروبُ.. الخ.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح الرضي ٢/ ٢٢.

(٥) التذييل ٩/ ٩٢ والارتشاف ٣/ ١٥٨٢-١٥٨٣.

ومثال جواز التقديم: مَنِ الّذي خائفاً جاءَ؟ وهذا الجواز متفق عليه كما ذكره الرضي[1].

وفسر أبو حيان[2] في التذييل والارتشاف كلام ابن مالك[3]: "والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم " بأن من مواضع جواز تقديم الحال على عاملها - مع كون هذا الكلام يختص بوجوب تقديم العامل على الحال وتأخيرها عنه - كون العامل في الحال غير متصل بلام الابتداء أو لام القسم، ومثل على ذلك بقوله[4]: (لمحتسباً أَصْبِرُ، ولإلى زيدٍ راغباً أذهبُ) كما جاز في المفعول به: (لزيداً أضربُ، ووالله لزيداً أضربُ) .

والحق عندي ما قاله أبو حيان؛ لأن الشيء بالشيء يعرف، وهذا مجرد تنويه وإيضاح من أبي حيان، فابن مالك قد كشف عن الوجوب، وترك الكلام عن الجواز، فهو معذور في ذلك؛ لأن عكس كلامه عن الوجوب جواز.

❖ الترجيح:

وبعد عرض آراء النحاة ورأي ابن مالك في هذه المسألة يظهر لي حُسْنُ وقوةُ ما ذهب إليه ابن مالك في جواز تقديم الحال على عاملها الواقع صلةً لاسم غير "أل"، وأن ذلك موافق للنحاة.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في التقديم والتأخير عند ابن مالك، فعلى وقوع العامل في الحال صلةً لاسم غير " أل " جاز في الحال التقديم على عاملها.

وعلى وقوع العامل في الحال صلةً " لأل " يمتنع التقديم في الحال على عاملها، بل يجب فيها التأخير.

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٢٢.

(٢) التذييل ٩/ ٩٢ والارتشاف ٣/ ١٥٨٢-١٥٨٣.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

(٤) التذييل ٩/ ٩٢.

ويمكن أن تظهر قدرة ابن مالك في إفادته من العلة النحوية في إجازته تقديم الحال على عاملها الواقع صلة للموصول غير "أل" بأن ذلك التقديم في الحال لا يوقع في محذور، بل جوازه متفق عليه على عكس غيره من العوامل الواقعة صلة "لأل" التي توقع في محذور يترتب عليه خطأ ووقوع في محذور ولحن لم يقع في كلام العرب ولم يرد به سماع عن العرب غير أن ابن مالك لم يذكر لجواز ذلك شيئاً من كلام العرب.

المسألة الإحدى والثلاثون

مواضع تقديم أو تأخير الحال عن صاحبها جوازاً

❖ توطئـــة:

للحال مع صاحبها من ناحية التقديم والتأخير ثلاثة أحوال: منها ما يكون واجب التقديم، ومنها ما يكون واجب التأخير، ومنها ما يكون جائز التقديم والتأخير، وهو ما بصدد الحديث عنه الآن في هذه المسألة.

وابن مالك في هذه المسألة يوضح رأيه في جواز التقديم والتأخير في الحال بالنسبة لصاحبها مورداً خلاف البصريين والكوفيين في هذا.

ثم أخيراً يختم المسألة برأيه فيها واستدلاله على ذلك بالسماع عن العرب، والعلة النحوية الموجبة لذلك.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الحال": (....... فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا؛ لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتدّ بها)(١).

ويقول أيضا: (وإذا كان صاحب الحال منصوباً أو مرفوعاً جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمراً عند البصريين نحو: لقيت راكبة هنداً، وجاء مسرعاً زيد.

ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهراً لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً،

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

وكون صاحبه بدلاً.

فإن كان الحال فعلاً لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، أعني توهم المفعولية والبدلية.

والصحيح جواز التقديم مطلقاً؛ لأن " راكبة " في قولنا: (لقيت راكبة هنداً) يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية.

ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر(١):

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِيْنَ أَسْرَتِيْ ... وأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّىْ يُلاقُوا وَلائِيَا

أراد: وصلت أسرتي مسيئين.

ومثله قول الحارث بن ظالم(٢):

وقطَّعَ وَصْلَها سَيْفِي وإنِّي ... فَجَعْتُ بِخالِدٍ عَمْداً كِلاَبَا

ومن تقديم المنصوب فعلاً قول الشاعر(٣):

لَنْ يَرَانِيْ حَتَّىْ يَرَىْ صَاحِبٌ لِيْ ... أجتنِّيْ سَخْطَةً يَشِيْبُ الغُرَابَا

أراد: لن يراني صاحب لي أجتنى سخطه حتى يرى الغراب يشيب.

وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميراً كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾(٤).

كقول الشاعر:(٥)

---

(١) الهمع ١/ ٢٤١ والدرر ٢/ ٢٠١.

(٢) المساعد ٢/ ٢٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة القمر، أية: ٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٨ والأصول ١/ ٢١٧ والخزانة ٧/ ٥٥٤.

مُزْبِــدٌ يَخِطــرُ مــا لم يَرَنــى   وإِذَا يَخْلُــو لــه لحْمِــي رَتَــعْ

فإن كان المرفوع ظاهراً لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله.

وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدماً نحو: قام مسرعاً زيد، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخراً نحو: مسرعاً قام زيد.

والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقاً، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر[(١)]:

يَطيرُ فضاضاً بَيْنَها كلُّ قَوْنَسٍ   وتتبَعُها مِنهُمْ فَراشُ الحواجِبِ

ومثله[(٢)]:

فَسَقَى بلادَك، غَيرَ مُفْسدها   صَوبُ الغمام وديمةٌ تَهْمي

ومثله[(٣)]:

تَرَحّلَ مِنْ أرْضِ العرَاقِ مُرَقِّشٌ   على طَرَبٍ، تَهْوي سِراعاً رواحِلُه

ومثله[(٤)]:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً   بو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ

ومن تقديمه والفعل متأخر، قول العرب[(٥)]: "شتى تئوب الحلبة" أي: متفرقين يرجع الحالبون.

---

(١) تاج العروس ١٨/ ٤٩٠.

(٢) ديوان طرفة بن العبد/ ٨٨.

(٣) ديوان طرفة بن العبد/ ٧٨.

(٤) ديوان النابغة الذبياني/ ٩٠.

(٥) مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨ رقم ١٩١٤.

ومثله قول الشاعر[1]:

سَرِيْعاً يَهُوْنُ الصَّعْبُ عِنْدَ أوْلِيْ النُّهَى إذا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوْا البَأسَا)[2]

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى ابن مالك جواز تقدم الحال على صاحبها في مواضع:

أولها: إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة وكانت الإضافة غير محضة وهي الإضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وعلته في ذلك، أن المضاف في نية الانفصال، فلا يعتد بتلك الإضافة[3].

والحق ما قاله ابن مالك – عندي – لأن سبب منع تقديم الحال زال بزوال الإضافة المحضة التي تمنع – كما مرَّ سابقاً – تقديم الحال، فلا يوجد مانع يمنع من التقديم.

ثانيها: يرى ابن مالك جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب والمرفوع مطلقا سواء أكان ظاهراً أم مضمراً وحجته في ذلك كله السماع، كما مر سابقاً[4].

٢) يرى الرضي[5] منع تقديم الحال على صاحبها في الإضافة غير المحضة إلى جانب الاضافة المحضة – وعلته في ذلك أن الحال تابع وفرع لصاحب الحال، والمضاف اليها لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً.

---

(١) المساعد ٢/ ٢٤..

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠-٣٤٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٠-٣٤٢.

(٥) شرح الرضي ٢/ ٢٤.

٣) يرى أبو حيان(١) أن ليس كل اضافة غير محصنة يجوز معها تقديم الحال على صاحبها، ومثَّل على ما ذهب إليه بقوله: هذا مثل هند ضاحكة.

٤) البصريون(٢) اجازوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء أكان مظهراً أم مضمراً، وحجتهم في ذلك التعليل؛ لأن النية في الحال التأخير عن صاحبهاِ، فلا يكون إضماراً قبل الذكر.

٥) الكوفيون(٣) منعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان ظاهراً، مرفوعاً كان أو منصوباً، إلا إذا كان صاحب الحال مرفوعاً والحال متأخرة عن عاملها الفعل، كقولك: جاء راكباً زيد، وبعضهم يجوز تقديم الحال على صاحبها المنصوب الظاهر إذا كانت الحال جملة فعلية نحو: ضربت وقَد جُرَّدَ زيداً.

وحجة الكوفيين في منعهم تقديم حال المنصوب: توهم كون صاحب الحال مفعولاً به، والحال بدل منه.

والحق - عندي - ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن ذلك التوهم يعيد؛ لأن الذي يتبادر الى الذهن أن المنصوب حال؛ لأن ذلك التوهم لو كان صحيحاً - كما يقول أبو حيان(٤) - لم يجز قولهم: رأيت هنداً ضاحكة؛ لاحتمال أن تكون " ضاحكة " بدلاً من هند، وليس الأمر كذلك؛ لأن ذلك الاحتمال ضعيف، لضعف إبدال المشتق من الجامد، وعندي أن المعنى في " ضاحكة " واضح فهي هيئة توضح حال صاحبها، وايضا البدل على نية تكرار العامل، وهذا غير متأت في " ضاحكة " فإذا اقلت: رأيت ضاحكة " فماذا تعرب؟ إما صفة لنكرة محذوفة: رأيت فتاة ضاحكة، أو هي على ما الكلام بصدده: حال لمحذوف وهذا هو القويّ.

(١) التذييل ٩/ ٧٧.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢٤.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٢٤.

(٤) التذييل ٩/ ٧٩.

وما ذهب إليه بعض الكوفيين[1] مِنْ منع تقديم الحال على صاحبها المرفوع الظاهر مع تأخر عاملها الفعل المتأخر مردود بالسماع - كما ذكر ابن مالك[2].

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي حجة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك، واستدلاله على ذلك كله في تجويزه تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب الظاهر والمضمر وكذا المضاف بالقياس.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في تقديم أو تأخير الحال عن صاحبها جوازاً عند ابن مالك في هذه المسألة في قدرة ابن مالك على بيان أن الحال حالها كحال سائر الفضلات التي يجوز فيها تقديم أو تأخير الفضلة عن عاملها أو صاحبها.

ولقد استطاع ابن مالك أن يستنبط العلة النحوية المحجوزة لذلك في هذا الباب، ففي المضاف جاز ذلك؛لأن الاضافة غير المحضة " اللفظية " على نية الانفصال.

وكذا في صاحب الحال المرفوع والمنصوب بالأخص الذي يتبادر فيه الذهن إلى أن النصب على الحال أولى وأقرب من نصبه على المفعولية، وأن البدل غير متأت من صاحب الحال.

فعلى القياس النحوي انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يتضمن جواز تقديم الحال على صاحبها المضاف، والمرفوع والمنصوب الظاهر والمضمر.

وعلى العلة النحوية عند ابن مالك[3] قوي الحكم النحوي المبني على السماع ورد غيره، وعلى حال المخاطب والسامع دفع التوهم الحاصل في تقديم حال المنصوب؛ لأن

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤١-٣٤٢ والتذيل ٩/ ٧٩-٨٠ والارتشاف ٣/ ١٥٨١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

الحال وصف هيئة ولا يقع عليها فعل الفاعل ولا يكون صاحب الحال بدلاً؛ لأن صاحب الحال جامد والحال متشق وولا يبدل[1] الجامد من المشتق.

(١) التذييل ٩/ ٧٩.

المسألة الثانية والثلاثون

تقديم التمييز على عامله

❖ توطئـــة:

التمييـز فـضلة مـن الفـضلات عنـد النحـاة، والعامـل فيـه إمـا فعـل أو غـيره كقولك: (طاب زيد نفساً) " فنفساً": تمييز، والعامل فيه: فعل متصرف، وهو الفعل (طاب)، وجرت العادة في كلام العرب – على الأصل – تقديم العامل وتأخير المعمول – ولكن قد يحصل العكس، فيتقدم التمييز على عامله، والنحاة في ذلك على خلاف.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " التمييز": (........ أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه نحو طابَ زيدٌ نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقول ربيعة بن مقروم الضبي(1):

وَوَارِدَةٍ كأنها عُصَبُ القَطَا ... تُثِيرُ عَجَاجًا بالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص ... كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحَلّبا

وكقول الآخر(2):

(1) شرح الشافية ٢/ ٧٧٧، و الثاني في شرح الأشموني ٢/ ١٥٥.

(2) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٨، وعجزه في الهمع ١/ ٢٥٢، وفي ابن يعيش ٢/ ٧٤.

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

وكقول الآخر(1):

ضيَّعتُ حَزِميَ في إبعاديَ الأملا ... وما ارعويتْ ورأسيَ شيباً أشتعلا

ومثله(2):

ولستُ -إذا ذَرْعاً أَضِيقُ- بضارعٍ ... ولا يائس عند التعسُّرِ من يُسْرِ

ومثله(3):

أَنَفْساً تطيب بنَيْلِ المُنى ... وداعِيْ المَنُون يُنادي جِهاراً

وانتُصِر لسيبويه: أن مميز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا فمنع ذلك لأنه إجحاف.

قلت: وهذا الاحتجاج مردود بوجوه:

أحدها: أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثالث: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء زيد راكبا رجلٌ، فإن أصله جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية

---

(1) الأشموني ٢/ ١٥٤، والمساعد ٢/ ٦٦، وشواهد ابن عقيل/ ١٣٨.

(2) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٧، وينظر: عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ٢٣٣.

(3) الأشموني ٢/ ١٥٤، والتصريح ١/ ٤٠٠.

الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسي الأصل في الحال، كذلك تُنوسِي في التمييز.

الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان

يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك، لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الخامس: أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماء، وفجّرنا الأرض عيونا. وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور.

السادس: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو: (أعطيتُ زيداً درهماً)، فإن (زيداً) في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.

فثبت بما بيّنته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وإن كان سيبويه لم يجزه. وحكى ابن كيسان أن الكسائي أجاز(نفسَه طابَ زيدٌ)، وأن الفراء منع ذلك. فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع، فإن استجيز في ضرورة عُدَّ نادرا، كقول الراجز(1):

وَنَارنَــا لَمْ تُــرَ نَــارًا مِثْلَهَــا   قَــدْ عَلِمَــتْ ذَاكَ مَعَــدّ كلُّهــا

أراد " لـم يَـر مثلـَها نـاراً"، فنصب " نـاراً " بعد مثل، كما نصبوا " زيداً " في قولهم: "على التمرة مثلها زُبْداً " ثم قدم " ناراً " على " مثل " مع كونه عاملا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستبْح)(2).

---

(1) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٩، والمساعد ٢/ ٧٦.

(2) شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩-٣٩١.

الآراء النحوية حول المسألة:

ومن خلال نص ابن مالك[1] يظهر لي أن النحاة متفقون على منع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف، وهم على خلاف في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً.

١) سيبويه يمنع ذلك، وعلة منعه هي: (أن التمييز منقول في الأصل عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله)[٢].

٢) ابن يعيش[٣] يرى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً إلا إذا كان هناك مانع يمنع ذلك، بكون المنصوب مرفوعاً في المعنى كقولك (تصبب عرق زيد).

فلو قدم الفاعل خرج عن كونه فاعلاً، وهو يجيز تقدم الحال على عاملها الفعل، وعلل ذلك بأن الفعل في الحال قد أخذ فاعله لفظاً ومعنى وفي التمييز المنقول عن الفاعل قد أخذ فاعله لفظاً لا معنى فجار في الأولى وامتنع في الثانية.

وخرج البيت (نفساً بالفراق تطيب) على القلة مرة، وعلى عدم صحة الرواية مرة أخرى، لأن الرواية (وما كاد نفسي بالفراق تطيب).

٣) الرضي[٤] لا يجيز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، لأن ذلك إخراج للشيء عن اصله كما هو الحال في نائب الفاعل.

٤) ابن عصفور[٥] (يرى عدم الجواز في ذلك، وعلق على علة منع الزجاج لذلك، بأن هذه الحجة غير مقبولة، لأنها لا نطرد في كل الصور، فقد يكون التمييز منقولاً عن الفاعل وقد يكون منقولاً عن المفعول به كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٦]،

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩-٣٩١.

(٢) الكتاب: ١/ ١٥٠.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٣-٧٤.

(٤) شرح الرضي ٢/ ٧٠-٧١.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) سورة القمر، آية: ١٢.

وأن المانع من التقديم هو كون العامل معنوياً وهو تمام الكلام).

وخرج استدلال المازني بالبيت (وما كانَ نفساً بالفراق تطيبُ) بأنَّ الرواية مردودة لأن الرواية (نفسِي) وأن الرواية في الفعل (بالتاء، لا بالياء)، وعندئذ تكون جملة (تطيبُ) في محل صفة (للنفس)، و(نفساً) خبر كان وتقدير الكلام: (وما كان حبيبُها نفساً بالفراقِ طيبةً).

ومن رواه (بالياء) عامل النفس معاملة المذكر، فيجوز حمله على ذلك وأنه من قبيل تذكير النفس).

٥) أبو حيان[1] في (الارتشاف): قد تابع ابن مالك، لأمرين: كثرة الشواهد والقياس، في التمييز على غيره من الفضلات.

ولكنه في (التذييل)[2] " استدرك شرطاً على ابن مالك (غير التصرف) في العامل المتصرف الذي يجوز تقديم التمييز عليه، وهو كون التمييز غير منقول، فإنه يدخل تحت الممنوع تقديمه كقولك: (كفْى بكَ رجلاً)، ولكن ابن مالك، أدخل المنقول من المفعول تحت (مما يجوز تقديمه على عامله) كقولك: (شجراً غرستُ الأرضَ).

أما إذا كان العامل في التمييز وصفاً، فقد أدخله ابن مالك تحت (ما انتصب عن تمام المفرد)، فقياسه على مذهب ابن مالك عدم الجواز، كقولك: (ما نفساً طيبُ زيدٌ).

٦) الشاطبي[3]: يرى (أن الصحيح هو المنع من جهة السماع والقياس، فلو كان مقولاً لسمع، ولم يسمع إلا القليل، وأما من جهة القياس فهو ممنوع؛ لأن التمييز منقول عن الفاعل، والفاعل لا يقدم على الفعل).

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٣٤-١٦٣٥.

(٢) التذييل ٩/ ٢٥٨-٢٦٠.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٢-٥٥٤.

❖ الترجيح:

ومن خلال مناقشة الآراء السابقة حول هذه المسألة يتضح لي أن مذهب ابن مالك جيد حسن، ومن الممكن أن يقال: أن التمييز إذا كان عامله متصرفاً وقدم على فعله نظرنا إلى أصله المنقول عنه، فإن كان فاعلاً لم يجز التقديم، لأن الفاعل لا يقدم على فعله، وإن كان أصله مفعولاً جاز تقديمه، وابن مالك قد أجاز التقديم معولاً على السماع وعلى القياس، فقد قاس التمييز على غيره من الفضلات في الجملة، وإن كان في بعض كتبه مرة يمنع ومرة يجيز – نظراً لتطور فكره النحوي، فالرجل متطور في فكره من مرحلة إلى مرحة – ولكن الذي يهمنا هو رأيه في " التسهيل " وهو الجواز.

وفي رده على سيبويه الذي منع التقديم، فسيبويه منع تقديم التمييز المنقول عن الفاعل ولا أرى وجهاً في المنع، كقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[1] أي: اشتعل شيبُ الرأسِ، تقول بالتقديم، شيباً اشتعل الرأس، فما المانع من التقديم.

ولكن ابن مالك في رده على سيبويه عندما وازن بين الحال والتمييز كان من الممكن أن يتنبه إلى أن هناك فرقاً بين الحال والتمييز، فكلاهما مفسر وموضح لصاحبه، ولكن هناك فروق جوهرية بينهما.

وابن مالك قد ساوى بين الحال والتمييز في الأصالة عن الفاعل وهذا مرفوض، لأن الحال قد أشبهت الظرف، فجاز تقديمها، وبقي التمييز على الأصل وهو المنع[2].

وعندما علق ابن مالك على الأصالة في عمدة، جعلت فضلة، وفي فضلة جعلت عمدة، يعتور ذلك بعض الإشارة إلى أن نائب الفاعل عندما ناب عن الفاعل في وجه لا يصح معه التقدم وهو بناء الفعل للفاعل، وجعل كالشيء الواحد معه، والتمييز إنما هو مشبه بالمفعول فانتصب انتصابه.

---

(١) سورة مريم، آية: ٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٨.

ومن الممكن أن يقال أن ابن مالك عندما قال بأصالة الفاعل بأنها متروكة في نحو: (أعطيت زيداً درهماً) فزيد فاعل في الأصل، فلم يعتد بالمنع السابق، وأجيز له التقديم في الصناعة الحالية القائمة، قيل له: إن (زيداً) يجوز له التقديم على المفعول الثاني (درهماً) ولكنه ليس فاعلاً، فالفاعل هو: (التاء)، وإنما هو مفعول أول للفعل: أعطى، فرد ابن مالك في هذه المسألة فيه نظر، ومن منع تقديم التمييز على عامله المتصرف حمل التمييز على النعت، فكما أن التمييز إيضاح، فكذا النعت إيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه وأجرى مجراه(1).

ومن الممكن أن يقال أن ابن مالك نظر إلى التمييز أنه اكتسب صفة جديدة غير الفاعلية التي نقل عنها - وكان يمتنع معها التقديم - وأصبح تمييزاً فضلة غير الفاعلية، فهذه الصفة الجديدة جاز من خلالها تقديمه على عامله الفعل المتصرف.

ويظهر لي في نهاية المسألة أن ابن مالك استثمر فكرة التقديم التي كان يمتلكها في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومخالفته لسيبويه والردود التي قدمها والتي يدافع بها عن فكرته في توجيهاته وإعراباته.

فالعامل في التمييز المنقول هو الفعل، ويقدم عليه التمييز قياساً على سائر الفضلات، إلا إذا كان فاعلاً في الأصل فالحق هو المنع. والله أعلم.

(1) التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٩.

المسألة الثالثة و الثلاثون

تقديم المستثنى على المستثنى منه

❖ **توطئـــة:**

الاستثناء هو إخراج الثاني من حكم الأول بأداة من أدوات الاستثناء، و"إلا " هي أم أدوات الاستثناء، والأصل عند النحاة أن يأتي المستثنى منه ثم أداة الاستثناء ثم المستثنى بعدها نحو: جاء الطلابُ إلا زيداً.

وقد يتقدم المستثنى على المستثنى منه في الكلام، وقد يكون الكلام موجبا وقد يكون منفيا، ولكل حكمهُ وَوَجْهَهُ.

وابن مالك في هذه المسألة يتحدث عن حال تقديم المستثنى على المستثنى منه، وحكم ذلك، وخلاف النحاة فيه ما بين الوجوب والجواز والمنع.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الاستثناء": (........ ولا يقدم المستثنى دون شذوذ على المستثنى منه والمنسوب إليه معا بل على أحدهما، فنبهت بذلك على جواز: قام إلا زيداً القومُ، والقومُ إلا زيداً ذاهبونَ، وفي الدارِ إلا عمراً أصحابكُ، وضربتُ إلا زيداً القوم، ولهذا قلت والمنسوب إليه؛ لأن المنسوب إليه يتناول المسند نحو: قامَ إلا زيداً القومُ والواقع نحو ضربتُ.

وفُهِمَ من ذلك امتناع " إلا زيداً قامَ القومُ " ونحوه؛ وذلك أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة " من " الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعها كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا

تقدم ما يشهر به مما هو المسند إليه، أو واقع عليه كقولك: ضربت إلا زيداً القومُ، وهو ضعيف؛ لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة، فتقدم ما يطلب المستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة.

وقال الأخفش: (لو قلتْ أينَ إلا زيداً قومُك؛ وكيفَ إلا زيداً قومُكَ؟ لجاز؛ لأن هذا بمنزلة: أههُنا إلا زيداً قومُك؟).

قلت: (وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيقدر وقوعه مقدما ويقدم لذلك المستثنى عليه، وعلى ما عمل فيه وأسند إليه، فمن ذلك قول الشاعر[1]:

خَـلا اللهِ لا أَرْجُـوْ سِـوَاكَ وَإِنَّـمَا　　　أَعُـدُّ عِيَـالِيْ شُـعْبَةً مِـنْ عِيَالِكَـا

قدر أنه قال: سواك خلا الله لا أرجو، فاستجاز مع المقدر ما استجاز مع المحقق.

ومثله قول الآخر[2]:

وبَلْـدَةٍ لَـيسَ بِهَـا طُـورِيُّ　　　ولا خَـلا الجِـنَّ بِهَـا إنْـسِيُّ

فقدر أنه قال: ولا بها إنسى خلا الجنَّ، وهو استثناء منقطع، وفي تقديم "خلا" إشعار بتقديم "إلا" لأنها الأصل، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: "دون شذوذ")[3].

الآراء النحوية حول المسألة:

قبل أن أشرع في تناول آراء النحاة حول هذه المسألة، أود أن أنبه على أمر وهو أن المستثنى قد يقدم على المستثنى منه وحده، وقد يقدم على المستثنى منه والعامل فيه معا.

---

(١) البيت للأعشى في الهمع ١/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٣٦٣، وديوان الأعشى/ ٨٩-٩٢.

(٢) الهمع ١/ ٢٢٦، والأصول ١/ ٣٠٥، والمساعد ١/ ٥٦٩، وأراجيز العرب/ ١٧٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده نحو: قام إلا زيدا القوم، فلا خلاف في جوازه والوجه والحد حينئذ النصب(١).

١ - أجاز يونس بن حبيب(٢) الرفع على البدلية حال تقديم المستثنى على المستثنى منه، وحجته السماع عن العرب الموثوق بهم نحو: "مالي إلا أبوكَ أحدٌ"، وخرجه سيبويه(٣) على ذلك، وعده من باب تقديم الصفة على موصوفها، وحده عنده: البدلية.

وخرج المانعون(٤) السماع عند يونس على الاستثناء المفرغ، وتقدير الكلام (لي) في موضع الخبر، و(أبوك): مبتدأ، وحجة المانعين: أنه لا يتقدم البدل على المبدل منه وكذا في باقي التوابع.

٢ - ذهب الجمهور(٥) إلى وجوب نصب المستثنى المقدم على المستثنى منه مطلقا، سواء أكان متصلا أم متعطفاً، وامتنع إتباعه، وحجتهم القياس؛ لان التابع لا يتقدم على المتبوع.

٣- منع ابن مالك(٦) أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل (المنسوب إليه) معا، بل أجاز تقديمه على أحدهما دون الآخر نحو: (قامَ إلا زيداً القومُ) و(القوم إلا زيداً ذاهبونَ) و(في الدارِ إلا عمراً أصحابُك).

٤- منع الجمهور(٧) وتبعهم ابن مالك(٨) تقديم المستثنى في أول كلام، وحجتهم القياس،

(١) التذييل ٨/ ٢٤٧.
(٢) ينظر: حكاية يونس في الكتاب ٢/ ٣٣٧، وشفاء العليل ١/ ٥٠٣.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٥.
(٤) تعليقات محمد محيي الدين عبدالحميد على أوضح المسالك ٢/ ٢٦٧.
(٥) التصريح ١/ ٥٤٩.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٥١٨.
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١.

لإجراء أداة الاستثناء (إلا) مجرى حرف العطف (لا)، وعند ابن مالك[1] المستثنى جار مجرى الصفة من الموصوف مع المستثنى منه، إلا إذا دل دليل على تقديم المستثنى مما أشعر بتقديم المسند إليه أو وقوعه عليه؛ لأن الفعل يطلب العمدة أكثر من طلبه للفضلة.

٥ – أجاز الكسائي[٢] تقديم المستثنى على حرف النفي نحو: إلا زيداً ما أكَلَ طعامَكَ أحدٌ، وأجاز الفراء[٣] ما أجازه الكسائي مع المرفوع، ومنعه هشام[٤] إلا مع الدائم.

٦ – منع البصريون[5] تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى المسند إليه (الحكم) نحو: إلا زيداً ضربني القومُ، وأوجبوا تأخيره.

وأجازه الكوفيون[٦] والأولى مذهب البصريون لعدم السماع بما أجازه الكوفيون؛ ولأن القياس يمنعه، لأن المستثنى مخرج من حكم المستثنى منه.

وحمل البصريون شواهد التقديم على الضرورة الشعرية وعلى القلة.

كما في (خلا الله) و(ولا خلا الجن بها).

واختار أبو حيان[٧] مذهب الأخفش والكوفيون في ذلك.

وفصل الكلام –في المسألة نفسها– على تقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل معاً:

أ – الجواز مطلقاً في العامل المتصرف والجامد[1].

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١.

(٢) الهمع ١/ ٢٢٦، وينظر رأي الكسائي في الخزانة ٣/ ٣١٢.

(٣) ينظر راي الفراء في الهمع ١/ ٢٢٦.

(٤) ينظر رأي هشام في الهمع ١/ ٢٢٦.

(٥) شرح الرضي ٢/ ٦٩.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الارتشاف ٢/ ١٥١٩.

ب – المنع مطلقا[٢].

ج – إذا كان العامل متصرفا جاز، وإذا كان غير متصرف لم يجز[٣].

وابن مالك مع الأخفش في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه إذا وقع في أول الكلام باعتبار أن المستثنى منه مقدم جوازا ولذا جاز تقديم المستثنى عليه، فقد تأول شواهد السماع على هذا التأويل، وحجته: ما جاز تقديمه مع المحقق جاز تقديمه مع المقدر، كما في بيت (خلا الله لا أرجو سواكَ) وفي بيت (ولا خلا الجن بها إنسي) على تأويل: (ولا بها إنس خلا الجن)، وحجته في الثاني أن تقديم " خلا " الاستثنائية يشعر بتقديم " إلا "؛ لأن " خلا" فرع عن " إلا"، و"إلا " أصل، ولا يتقدم الفرع إلى مكان لا يتقدم إليه الأصل.

❖ الترجيح:

والذي يظهر لي أن الصواب ما ذهب إليه البصريون لعلة السماع بتقديم المستثنى على المستثنى منه في أول الكلام، وما ذهب إليه ابن مالك في إجازة ذلك مع الاخفش مرجوح عندي لقلة السماع؛ ولأن القياس يمنعه؛ لأن الحكم العام للاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول، وهذا غير متأت في مثل هذا.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في إجازة تقديم المستثنى على المستثنى منه دون المنسوب إليه الحكم أو تقديمه على المنسوب إليه دون المستثنى منه[٤].

وعلى تقديمه على أحدهما انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يجوز تقديم المستثنى.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥١٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١.

وقد استطاع ابن مالك أن يستثمر "التقدير عند النحويين"[١] عند التقديم لتجويز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وبذلك تأول السماع عند الكسائي والزجاج على ذلك التأويل.

فعلى التقدير النحوي انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يجوز تقديم المستثنى وما عمل فيه وما اسند اليه على المستثنى منه.

وقد استطاع ابن مالك ان يستنبط العلة النحوية في هذه المسألة ويقوي بها رأيه وما ذهب إليه، عند حملة " خلا " في الاستثناء على " إلا " أم الباب، فما جاز في الأصل جاز في الفرع[٢]، وهنا قياس الأولى؛ فإذا تقدم " خلا " وهو فرع كان تقديم " إلا " أولى.

وأيضا استطاع ابن مالك يعول على العلة النحوية في امتناع وقوع الاستثناء في أول الكلام، حملا للاستثناء على العطف " بلا " والصفة[٣].

واستطاع ابن مالك أن يعول على مصطلح "العمدة" و"الفضلة"[٤] لصالح التقديم في المستثنى على المستثنى منه؛ لأن الاستثناء واقع على الفعل والفعل يطلب العمدة أكثر من طلبه الفضلة[٥].

(١) المصدر نفسه.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

المسألة الرابعة والثلاثون

أثر التقديم والتأخير في المستثنى عند تقدمه حال اجتماع مستثنين صالحين للاستثناء منهما

❖ **توطئـــة:**

جرت العادة أن يكون الاستثناء في العربية من مستثنىً منه واحد في الكلام، ولكن قد يجتمع في الكلام اسمان يصلح كل واحد منهما أن يستثنى منه، وهنا حكم النحاة أن الأول هو المستثنى منه لقربه مطلقاً، ومنهم من نظر إلى المعنى في الأول والثاني، فإن كان المعنى يمنع الأول كان الاستثناء من الثاني أولى.

وابن مالك في هذه المسألة يوضح ذلك، ويَفصِّلُ الكلام فيه.

✍ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الاستثناء": (....... فإن تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد منهما ولم يكن أحدهما مرفوعاً ولا في معنى مرفوع، فالاستثناء من الأول أولى؛ لأنه أقرب، وذلك نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابِنا بأصحابِكم.

فإن كان أحدهما مرفوعاً فالاستثناء منه أولى، وإن تأخر نحو: ضرب إلا زيداً أصحابُنا أصحابَكم، وكذا إن كان أحدهما مرفوع في المعنى دون اللفظ نحو: ملكت إلا الأصاغرَ عبيدنا ابناءَنا، والى نحو هذا أشرت بقولي: "فإن تقدم الأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً وإن يكنه فهو أولى مطلقاً ثم قلت: "إن لم يمنع مانع " فنبهت بذلك أيضاً على نحو: ضرب إلا هندا بنونا بناتنا، فتركت القرينة اللفظية في هذه الأمثلة

ونحوها لمنع المعنى من الحمل عليها)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى الأخفش[2] وتبعه ابن مالك[3] والرضي[4] وابو حيان[5] أنه إذا تقدم المستثنى على اسمين يصلح كل واحد منهما أن يكون مستثنى منه، كان الاستثناء من الأول:

"المتقدم" منهما لقربه مطلقاً ولا فرق في ذلك ما بين المرفوع لفظاً أو محلاً، ولا يكون من الثاني "المتأخر" ما لم يمنع من ذلك مانع عند ابن مالك[6] والرضي[7] وابو حيان[8].

نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابنا بأصحابِكم، ونحو: ملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءَنا، وخالفهم الأخفش[9] في الاستثناء من الثاني، وإن كان المعنى يطلبه؛ لأن الأول عنده أولى لقربه مطلقاً، وهذا المانع عند ابن مالك ومن معه مانع معنوي مأخوذ بالاعتباريَّة نحو: استبدلت إلا زيداً من إمائِنا بعبيدنا.

❖ الترجيح:

والذي يظهر صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك عند اجتماع اسمين، فالاستثناء من

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤.
(٢) التذييل ٨/ ٢٦١.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤.
(٤) شرح الرضي ٢/ ٩٤.
(٥) التذييل ٨/ ٢٦١.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤.
(٧) شرح الرضي ٢/ ٩٤.
(٨) التذييل ٨/ ٢٦١.
(٩) المصدر نفسه.

الأول أولى وأقرب، إن لم يمنع من ذلك مانع.

وعليه فقد استطاع ابن مالك أن يستثمر التقديم في الاستثناء عند اجتماع اسمين، فنظراً لتقدم أحد الاسمين المجتمعين انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بالاستثناء من الأول ولا الثاني لقربه، ولا فرق عنده بين المرفوع لفظاً أو محلاًّ.

فعلى التقديم في الأول كان الاستثناء لتقدمه، وامتنع من الثاني لتأخره.

واستطاع ابن مالك أن يُعَوِّلَ على المعنى ويحتكم إليه عند اجتماع اسمين يصلح كل واحد منهما للاستثناء، فعلى الثاني منها كان الاستثناء مع تأخره؛ لأن المعنى يوجبه ويرتضيه، وامتنع من الأول مع قربه؛ لأن المعنى يمنعه ولا يرتضيه.

وفي هذا نكته لطيفة أن نحاة العربية قد اهتموا بالمعنى إلى جانب اللفظ أثناء تركيب الجملة.

فابن مالك قوى رأيه النحوي في الاستثناء بسبب تقدم المستثنى منه الأول – إن لم يوجد ما يمنعه – كالمعنى مثلا.

وعلى المعنى المراد الذي يقتضيه الكلام قوى ابن مالك رأيه في الاستثناء من الثاني عند تأخره، فابن مالك قد أفاد من التقديم عن الاستثناء من الأول مع عدم ترجيح الثاني؛ لأن المعنى لا يطلبه، وأفاد أيضا من التأخير عند الاستثناء من الثاني وترجيحه؛ لأن المعنى يطلبه.

المسألة الخامسة والثلاثون

أثر توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه حال تقدمه على صفة المستثنى منه

❖ **توطئـــة:**

الأصل عند النحاة أنْ تلي الصفة موصوفها، ولكن قد يفصل بين الصفة وموصوفها كما هو الحال في باب الاستثناء، فقد يتوسط ويفصل بينهما بالمستثنى كقولك: ما فيها أحدٌ إلا عليٌّ شرٌّ منكَ، والنحاة في ذلك على خلاف، فمنهم من نظر إلى اللفظ فرجح الإتباع، ومنهم من نظر إلى المعنى فرجح النصب، وابن مالك في هذه المسألة يوضح ذلك ويكشف عنه.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الاستثناء": (....... وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: "ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ من عمرو " فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب.

ومذهب المازني عكس ذلك، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن الصفة فضلة.

فلا اعتداد بالمقدم عليها، ولأن المستثنى في نحو: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ، إنما رجح إتباعه على نصبه؛ لأنه أتبع، شاكل ما قبله لفظاً ولم يختلف المعنى، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتباعه متوسطاً أولى من إتباعه غير متوسط.

قال المبرد: (وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط)، وقال المبرد: (والقياس

عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه، وجاء متوسطاً بينها وبين المستثنى منه جاز فيه وجهان:

أ - النصب على الاستثناء.

ب - الإتباع على البدلية.

والنحاة حول هذه المسألة على خلاف:

١- يرى سيبويه[٢] والمبرد[٣] وابن مالك[٤] أن الإتباع في المستثنى أولى من النصب، وحجتهم في ذلك التعليل؛ لأن الصفة فضلة ولا اعتداد بالتقديم عليها، ولأن إتباعه كان لمشاكلة ما بعده ما قبله.

٢- يرى المازني[٥] جواز الوجهين[٦] - النصب على الاستثناء والاتباع - ولكنه يختار النصب.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٦.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٩٩.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤، وينظر رأي المازني في شفاء العليل ١/ ٥٠١، والأشموني ٢/ ١٤٩.

(٦) التذييل ٨/ ٢١٧.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة يظهر لي قوة وحسن ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك؛ لأنه لا اعتبار يفضله مقدم عليها وصفها، ولأن الإتباع كان أولى للمشاكلة.

وعندي أن علة ترجيح الإتباع إنما كان للمشاكلة أفضل وأحسن، فالاستثناء تام منفيّ، والتام يجوز فيه الوجهان: الإتباع والنصب، وترجيح الإتباع للمشاكلة.

لأنه كما ذكرت آنفاً جاز الوجهان، فالأجل المشاكلة كان إتباعه للمستثنى منه أولى.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في التقديم في استثمار ابن مالك لتقديم " توسط " المستثنى على صفة المستثنى منه، فالأجل هذا التقديم ترجَّح عند ابن مالك الإتباع في المستثنى على النصب على الاستثناء، فعلى تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه انبنى حكم نحوي لدى ابن مالك ترجح فيه الإتباع على النصب.

وفي هذه المسألة تظهر أيضا قدرة ابن مالك في استثمار العلة النحوية لتوجيهاته وإعراباته النحوية، فعلى اعتبار الصفة فضلة فلا تأثير لها في إعراب المقَّدم عليها وترجح إتباع المستثنى للمستثنى منه عند ابن مالك.

وتظهر قوة حجَّة المازني الذي كان يختار النصب:

١. أن المبدل منه مُطـرَّحٌ، وما كان كذلك لا يوصف، وإذا وصفته نصبته على الاستثناء، لأن المستثنى منه عند ذلك غير مطرح، وإذا كان كذلك ساغ وصفه[1].

٢. البدل على نية تكرار العامل، فإذا كان الإتباع كان الفصل بين النعت والمنعوت بجملة والنصب على الاستثناء فيه فصل بينهما بمفرد معمول لما تقدم، فسهل الفصل به[2].

---

(١) التذييل ٨/ ٢١٧.

(٢) التذييل ٨/ ٢١٨.

٣. من أحكام البدل إذا اجتمع مع الصفة كانت الصفة مقدمة على البدل[١].

ويمكن أن يجاب على المازني بما يلي:

١. حتى النصب على الاستثناء فيه فصل بجملة، لأن "إلاَّ" نابت منابَ الفعل وفاعله "استثنى" بل إن الإتباع أولى؛ لأنه لا اعتبار فيه بالصفة المقدم عليها، والمشاكلة أوضح برهانٍ على ذلك.

٢. كلامك حول اجتماع البدل مع الصفة كون الصفة مقدمة على البدل لا ينطبق في كل حال وآن، وهذا ما يختلف فيه.

والذي يظهر لدي - والله أعلم - كما يقول الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد[٢] أن المازني اختار النصب في هذا؛ لأنه حمل تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه على تقديم المستثنى على المستثنى منه الذي يجب معها النصب لا غير، وهذا ما ذكره ابن مالك مردود؛ لأن المستثنى منه عمدة، والصفة فضلة، فلا وجه للقياس هنا.

(١) التذييل ٨/ ٢١٨.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٢٦١.

المبحث الثاني

التقديم والتأخير
بين المعمولات ومسائلهما

* *   * ** *   * *

مسائل التقديم والتأخير بين المعمولات:

١-تقديم معمول خبر " كان " على اسمها.

٢-تقديم أو تأخير " ظن " وأخواتها حال كونها بين الفعل ومرفوعه، وما كان منها مصدراً مؤكداً لفعل ظنه أو نائباً عنه، وأثر ذلك على إعمالها وإلغائها.

٣-تقديم معمول المضارع على الفعل المضارع الواقع جواباً للقسم عند توكيده بالنون.

٤-تقديم النفي على القسم.

٥-تقديم نعت المصدر على معموله أو تأخير عنه.

٦-منع تقديم معمول المصدر على المصدر، وتخريج ما أوهم خلافه على التقديم والتأخير.

٧-تقديم معمول الصلة على الصلة في الموصول الاسمي والحرفي.

٨-تقديم القسم أو الشرط بغير " لو " و"لولا " في الاستغناء بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر حال عدم تقدم ذي خبر عليها.

٩-تقديم معمول جواب القسم الظرف والجار والمجرور والمفعول به عليه.

١٠- تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

١١- تقديم معمول تابع على متبوعه.

١٢- تقديم النعت على المنعوت، وما يترتب عليه من حكم نحويٍّ.

١٣- تقديم وتأخير المفرد والظرف والجار والمجرور والجملة عند وقوعها صفات لموصوف واحدٍ في كلام واحدٍ.

١٤- تقديم الاسم على اللقب.

المسألة السادسة والثلاثون

تقديم معمول خبر "كان" على اسمها

❖ توطئـــة:

عندما يتقدم معمول خبر "كان" على اسمها ويتأخر الخبر كقولك: "كان" طعامك زيدٌ يأكل، فالنحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

فمنهم مَنْ أجاز(1) ومنهم مَنْ منع(2)، ومنهم من فصَّل الكلام(3).

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (....... لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر "كانَ" بينها وبين اسمها والخبر متأخر نحو: "كان" طعامك زيدٌ يأكلُ، وكذا لو لم يتأخر نحو: "كانَ" طعامك يأكلُ زيدٌ، وهو أيضاً غير جائزٍ عند سيبويه كالأول.

ومن الناس مَنْ أجاز الأخير دون الأول (تقديم المعمول مع تقديم الخبر) وكلاهما عند الكوفيين جائزٍ، وحجتهم قول الشاعر(4):

قَنَافِـذُ هَـداجُونَ حَـوْلَ بُيُـوتِهِمْ ... بِـمَا كَـانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

---

(1) التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٧.

(2) الكتاب ١/ ٧٠، الايضاح ١/ ١٠٧، شرح الرضي ٤/ ١٦٨.

(3) الاصول ١/ ٨٦-٨٩، المسائل البصريات ١/ ٤٣٤، المقرب ١/ ٩٧.

(4) الخزانة ٤/ ٥٨.

ومثله قول الشاعر[1]:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أنْ يضمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسماً فيندفع الإشكال.

ويجوز جعل " "كان" " في البيت " زائدة"، ويجوز جعل " ما " بمعنى الذي، وفي "كان" ضمير " ما " وهو اسم "كان"، و"عطية " مبتدأ وخبره " عودا " وهو ذو مفعولين: أحدهما: "إياهم"، والثاني " ها " عائدة على " ما"، فحذفت وهي مقدرة.

فلو ل"كان" معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه بإجماع على الاسم متصلاً بالخبر نحو: "كان" عندك مقيماً زيدٌ، ومنفصلاً نحو: "كان" عند زيدٌ مقيماً؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما توسعاً لا يكون لغيرهما، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه.

ثم يقول: وقد أجيز: ما غداً زيدٌ ذاهباً بإيلاء الظرف " ما " وهو معمول خبرها، فإجازة ذلك في "كان" أولى)[2].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) منع البصريون مطلقاً أن يتقدم معمول خبر "كان" غير الظرف والجار والمجرور على اسمها، وأن يليها سواءً تقدم الخبر أو تأخر، وقد اختلفوا في التعليل لذلك.

فقد علل أبو علي[3] بأنك إذا قدمت المعمول فقد أوقعت " طعامك " بين أجذبين بين "كان" و"اسمها".

(١) الكتاب ١/ ٧٠، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٨٢.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٦٨.

(٣) الإيضاح ١/ ١٠٧.

وعلل سيبويه[1] مثل هذا بأنك أوليت "كان" ما ليس باسم لها ولا خبر.

وعلل الرضي[2] بعلة أخرى وهي كون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً.

والكوفيون يجيزون ذلك مطلقاً، وعللوا لذلك بأن معمول معمولها في معنى معمولها[3].

وفصل ابن السراج[4] والفارسي[5] من البصريين وابن عصفور[6] من المتأخرين في المسألة، فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: "كان" طعَامكَ آكلاً زيدٌ؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، ومنعوه إن تقدم وحده نحو: "كانَ طعامكَ زيدٌ آكلاً إذلا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

واحتج الكوفيون في تجويزهم مطلقاً بالسماع بقول الشاعر[7]:

قَنَافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ　　بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

ووجه حجتهم أن "إياهم" معمول للخبر "عودا" وهو غير ظرف وقد ولي "كان"، وخرج البصريون المانعون ذلك إما على زيادة "كان" أو على إضمار اسم "كان" أو على الضرورة الشعرية.

أما إذا "كان" ظرفاً أو جاراً ومجروراً فجاز؛ لأن العرب تتوسع فيهما ما لا تتوسع في غيرهما وقد مر الكلام عنه في المسألة السابقة.

---

(١) الكتاب ١/ ٧٠.

(٢) شرح الرضي ٤/ ١٦٨.

(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٧.

(٤) الأصول ١/ ٨٦-٨٩.

(٥) المسائل البصريات ١/ ٤٣٤.

(٦) المقرب ١/ ٩٧.

(٧) الخزانة ٤/ ٥٨.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة وعرض ابن مالك لآراء النحاة تجاه هذه المسألة يظهر لي أن ابن مالك يمنع ولا يجيز تقديم معمول خبر "كان" على اسمها سواءً تقدم الخبر او تأخر وهو مع البصريين في هذا.

ولعل آراء النحاة اختلفت في التعليل لذلك، فمنهم من ذهب إلى ضعف العامل وعدم تصرفه في نفسه، ومنهم من ذهب إلى الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ومنهم من علل – وهو سيبويه[1]، بأنك أوليت "كان" ما ليس باسم لها ولا خبر، وأورد حجة المجيزين وهم الكوفيون الذين احتجوا بالسماع، وخرج ذلك مرة على الإضمار، ومرة على الضرورة الشعرية وأخرى على زيادة "كان".

والذي يظهر لي عند هذه النقطة أن تقديم معمول الخبر على الاسم معوَّل على السماع وإن سمع فهو قليل ومحمول على ما ذكر.

ولكن ابن مالك عَّول في منعه على مباشرة العامل للمعمول مباشرة "كان" لاسمها وخبرها وعدم الفصل بينهما بأجنبي منهما.

وهو في ذلك يركز على المعنى، ولأجل هذا ذكر ذاك، ونبه على شدة التلازم بين العامل والمعمول ومباشرة العامل للمعمول ولا سيما عندما يكون العامل ضعيفاً مثل "كان"، وقد أعجبني ابن مالك في معالجته تقديم المعمول إذا "كان" ظرفاً وشبهه وتعليله لذلك بالتوسع، وقد قدم علة مستنبطة بالمناظرة في الظرف الذي يفصل به بين شيئين متلازمين كالمضاف والمضاف إليه.

ومرة يعود إلى القياس النحوي في إجازة النحاة تقديم الظرف معمول الخبر على الاسم في " ما " الحجازية العاملة عمل ليس، ويقول إجازة ذلك أولى في "كان"، وكأنه يحمل أصلاً على فرع لجوازه في الأصل اصلاً.

(١) الكتاب ١/ ٧٠.

المسألة السابعة والثلاثون

تقديم أو تأخير "ظن وأخواتها" كونها بين الفعل ومرفوعه، وما كان منها مصدرا مؤكدا لفعله ظنه أو نائباً عنه واثر ذلك على إعمالها وإلغائها

❖ توطئـــة:

" ظَنَّ وأخواتها " تعمل متقدمةً، وإذا وسطت أو تأخرت أُلْـغِيَتْ، وإذا وقعت بين شيئين متلازمين كالفعل ومرفوعه، فاختلف النحاة في ذلك، فمنهم من يوجب الإلغاء، ومنهم من يجوز الإعمال والإلغاء، وقد ينوب المصدر عن الفعل الناسخ أو ضميره أو اسم إشارة يشير إليه وتبعاً لذلك تتفاوت درجة القبح والحسن في الجواز في الإعمال والإلغاء.

والمصدر النائب عن فعل الظن قد يتوسط أو يتأخر فحينئذ يلغى، ولا يعمل فيما بعده لانتقاء تقدمه.

وابن مالك في هذه المسألة يتناول ذلك، ويوضحه ويكشف عن خلاف النحويين حوله.

⇦ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر": (وزعم الكوفيين أنَّ إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيدٌ في قولك: قام أظن زيدٌ، ويقوم أظنُّ زيدٌ.

والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثانٍ، وإذا رفعت فظاهر، وينشد بالرفع والنصب قول الشاعر[1]:

---

(١) همع الهوامع ١/ ٥٥٤، ومغني اللبيب ١/ ٥٠٦.

شَـجَاكَ أظُـنُّ رَبْـعُ الظَّاعِنِيْنَـا   وَلَمْ تَـعْبَأ بِـعَذْلِ الْعَاذِلِيْنَـا

ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح، نحو: زيدٌ ظننت ظنا منطلقٌ، ويزيل بعض القبح عدمُ ظهور النصب نحو: زيدٌ ظننت ظن منطلقٌ، ويكتسب بعض الحسن بكون المصدر ضميراً أو اسم إشارة نحو: زيدٌ ظننته أو ظننت ذاك منطلق.

وقد ينوب عن الفعل مصدرُه منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل، فيجب إلغاؤه نحو: زيدٌ منطلق ظنَّك، أو زيدٌ ظنَّك منطلقٌ، ويقبح تقديمه؛ لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة، فقبح تقديمه، كما قبح تقديم " حقا " من قولك: زيدٌ قائم حقا، ولذلك لم يعمل؛ لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد، واستحقاق شيئين تقديما وتأخيرا في حال واحد محال، وكما قل القبح في تقديم: متى تظُّن زيدٌ ذاهبٌ، يقل في: متى ظنك زيدٌ ذاهب، فإن جعلت " متى " خبراً، " و ظنَّك " مبتدأ، رفعته ووجب إعماله.

وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال في الأمر والاستفهام؛ لأنهما يطلبان الفعل نحو: ظنّك زيدًا منطلقاً، ومتى ظنَّك زيداً منطلقا، بمعنى ظُنّ ظنّك زيداً منطلقا، ومتى ظننت ظنَّك زيداً منطلقاً)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

١ – يرى ابن مالك[2]: أن فعل الظن إذا وقع بين فعل ومرفوعه فيجوز في ذلك المرفوع الرفع على أنه فاعل لفعله، وتكون " ظن " ملغاة لتوسطها وتأخرها.

ويجوز أيضاً النصب على أنه مفعولٌ أولُ لـ " ظَنَّ " والفعل المتقدم في محل نصب المفعول الثاني لـ " ظَنَّ ".

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٧-٨٨.

(٢) المصدر نفسه.

وحجته في ذلك السماع بالرفع والنصب في كلام العرب في البيت المذكور " ربعُ "[1].

٢ - يرى الكوفيون[2] الإلغاء في فعل " الظن " لتأخره.

٣ - يرى أبو حيان[3] الإلغاء في الفعل الواقع من الفعل ومرفوعه، وحجته القياس والذي يترجح لدي رأي ابن مالك لورود السماع به.

أما إذا كان فعل الظن فالعمل له لا لمصدره حملاً على تقدمه نحو: ظننتُ ظنًّا زيداً قائماً، وإن توسط أو تأخر، فالفصيح والكثير إعماله لكثرة وروده في السماع، ويجوز على قلة إهماله وإلغاؤه على تأخره.

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك[4] عند الإتيان بالمصدر مع فعل الظن.

أما إذا ذكر المصدر دون أن يتقدمه فعل الظن فلا يخلو من أن يتقدم أو يتأخر، فإن تأخر فحقه الإلغاء، والى ذلك ذهب ابن مالك[5] وابو حيان[6]، وعلة ذلك عندها: لأن ناصبة فعل يدل عليه الجملة.

وذهب المبرد[7] وابن السرج[8] إلى إعماله متأخراً، لأنه عندهم بدل من الفعل العامل، بينما حمل الأخفش الإعمال على التقديم لا غير.

---

(١) البيت غير منسوب، عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٢/ ٤١٩.

(٢) التذييل ٦/ ٥٩.

(٣) التذييل ٦/ ٧٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٨٧.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الارتشاف ٤/ ٢١١٣.

(٧) المساعد ١/ ٣٦٦.

(٨) الأصول ١/ ١٨٣.

والذي يظهر لي صحة وقوة ما رآه ابن مالك، لأن المصدر نائب عن الفعل الناسخ ولكن كحكمة، ولا يجوز تقديمه، لأن المصدر نائب عن فعله، فكيف يتقدم المصدر والفعل متقدم، ومن هنا أتى قبح التقديم مع الإلغاء.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة في المسألة ورأي ابن مالك يتضح لي أن مارآه ابن مالك؛ لكثرة وروده في السماع في إجازته في المرفوع الذي يلي فعل الظن المتوسط بين الفعل ومرفوعه، وقد قاس ما كان مصدراً من فعل الظن على فعل الظن متقدماً ومتأخراً.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في استثمار ابن مالك للتقديم والتأخير في فعل الظن المتوسط بين الفعل ومرفوعه، فعلى متوسط " تأخير " فعل الظن انبنى حكم نحوي عنده مفاده: جواز رفع الاسم على أنه فاعل للفعل المتقدم " قامَ، يقومُ " وعلى جواز تقديم المفعول به " الفضلة على فعله " حمل إعمال فعل الظن مع توسطه في اللفظ، على اعتبار أن الفعل المتقدم مفعولٌ ثانٍ وما بعد فعل الظن مفعولٌ أولُ.

وأيضا استطاع ابن مالك أن يستثمر التقديم في مصدر فعل الظن أو التوسط أو التأخير، فعلى هذا انبنى عنده حكم نحوي في المصدر النائب عن فعله، فمع توسطه أو تأخره كان الإلغاء، ومع تقدمه كان الإعمال.

ولقد أفاد من " نظرية العامل " أيما فائدة، فقد بنى الإعمال على التقديم في فعل الظن أو مصدره، وبنى الإلغاء في فعل الظن ومصدره على التوسط والتأخير وتظهر قوة رأي ابن مالك في إجازة الوجهين في الاسم الوالي فعل الظن، فعلى ما ذكرت سابقاً في ثمرة الخلاف استطاع ابن مالك ان يدافع عما أجازه، كل ذلك على التقديم والتأخير إجازة في ظل المسموع من كلام العرب.

المسألة الثامنة والثلاثون

أثر تقديم معمول المضارع على الفعل المضارع لواقع جوابا للقسم عند توكيده بالنون

❖ **توطئـــــة:**

ذكر النحاة أنه من شروط توكيد الفعل المضارع بالنون أن يكون جواباً للقسم متصلاً بلامه غير مفصول عنها بفاصل، وفي هذه المسألة يذكر ابن مالك أنه قد يتقدم معمول ذلك المضارع، وبهذا التقديم يحصل الفصل، ويسقط الشرط في اتصال المضارع بلامه، وعليه يمتنع توكيده بالنون مطلقا.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " القسم": (....... وإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وقرن به حرف التنفيس، أو قدم عليه معموله امتنع أيضا توكيده بالنون، ولزم جعل اللام مقارنة بحرف التنفيس أو للمعمول المتقدم.

فمن مقارنتها حرف التنفيس قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[1]

ومنه قول الشاعر[2]:

فَـوَرَبِّيْ لَـسَوْفَ يُجْـزَىْ الـذِيْ أَسْـ ... لَفَـــهُ المَــرْءُ سَيـــئّاً أَوْ جَمِـــيْلاً

(١) سورة الضحى، آية: ٥.

(٢) التصريح ٢/ ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٥.

ومن مقارنتها المعمول المتقدم قوله الله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[1].

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

يَمِيْناً لَيَوْماً يَجْتَنِيْ المُرْءُ مَا جَنَتْ ... يَدَاهُ فَمَسْرُوْرٌ وَلَهْفَانُ نَادِمُ

ومنه قول الشاعر[3]:

جَوابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ

ومنه قول الشاعر[4]:

قَسَماً لَحِيْنَ تَشُبُّ نِيْرَانُ الوَغَىْ ... يَلْفَىْ لَدَيَّ شِفَاءُ كُلِّ عَلِيلِ

فإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وخلا من حرف تنفيس وتقديم معمول لزم في الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾[5].

وقلت في "الغالب" احترازا من قول النبي ﷺ: (لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي)[6].

ومن قول الشاعر[7]:

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٥٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٩.

(٣) التصريح ٢/ ٥٠، والأشموني ٢/ ٢٠١، والفوائد الجديدة ١/ ٦٧.

(٤) المساعد ٢/ ٣١٧.

(٥) سورة الأنبياء، آية: ٥٧.

(٦) صحيح البخاري/ ٩٢، وكتاب الفتن وشواهد التوضيح/ ١٦٢.

(٧) قائلة: زيد الفوارس، الحماسة ١/ ٢٨٨.

تَــأَلَّى ابْــنُ أَوْسٍ حِلْفَــةً لِــيَرُدَّنِي		عَــلَى نِــسْوَةٍ كَــأَنَّهُنَّ مَفَائِــدُ

ومثله قول ابن رواحة رضي الله عنه[1]:

فَــلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيهَــا جَمِيعًــا		وَلَــوْ كَانَــتْ بِهَــا عَــرَبٌ وَرُومُ

فأفردت اللام والاستقبال مراد عدم حرف تنفيس وتقديم معمول)[2].

الآراء النحوية حول المسألة:

١. يرى ابن مالك[3] في هذه المسألة أن من موانع توكيد الفعل المضارع بالنون إلى جانب كونه مثبتاً مستقبلاً مقروناً بحرف التنفيس كون المضارع قد قدم عليه معموله المقرون باللام، وحجته في ذلك السماع من القرآن الكريم وكلام العرب كما مر.

وعلى تقديم معمول المضارع – وهو أحد موانع التوكيد بالنون – عَوَّل ابن مالك في امتناع التوكيد بالنون في الفعل المضارع.

وإذا لم يكن هناك تقديم – إلى جانب الموانع الأخرى – وجب توكيد المضارع بالنون ولزوم اللام، وهذا الحكم غالب، وعلل كلامه بأنه " غالب "؛ لأنه قد يرد ما يخالفه، وهو اقتران اللام بالفعل مع الاستقبال مع عدم تقديم المعمول.

٢. يرى الرضي[4] أن تقديم معمول المضارع عليه يقتضي دخول اللام على المعمول المقدم، وحجته السماع من القرآن الكريم ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٣، والمساعد ٢/ ٣١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) شرح الرضي ٤/ ٢٥٣.

(٥) سورة آل عمران، آية: ١٥٨.

❖ الترجيح:

من خلال عرض رأي ابن مالك وهو رأي البصريين والجمهور الذي ينص على أن تقديم المعمول مانع لتوكيد المضارع بالنون وموجب لاقتران ذلك المعمول المقدم باللام.

يتضح لي قدرة ابن مالك في استثمار التقديم والتعويل عليه في الحكم النحوي، فقد صاغ التقديم ليبني عليه حكما في المضارع الواقع جوابا للقسم مع أنه مثبت دال على الاستقبال، ولكنه قد قدم عليه معموله، فلذلك امتنع توكيده بالنون، وإذا خلا من تقديم المعمول إي إذا تأخر عنه معموله أكد بالنون ووجب اقترانه باللام في الغالب.

فعلى تقديم معمول المضارع الواقع جوابا للقسم انبنى حكم نحويّ عند ابن مالك وجه به امتناع توكيد المضارع بالنون.

وعلى تأخيره انبنى حكم نحوي عنده وجه به وجوب توكيد المضارع بالنون واقترانه باللام.

فابن مالك استثمر تقديم معمول المضارع الواقع جوابا للقسم وقوى به رأيه النحوي فيما يخص منع التوكيد بالنون، ولأجل هذا التقديم لحقت اللام بذلك المعمول المقدم.

وعلى هذا التقديم فُصِلَ بين المضارع ولام القسم، فكان الحكم من وجوب التوكيد بالنون إلى امتناعه.

المسألة التاسعة والثلاثون

تقديم النفي على القسم

❖ **توطئـــــة:**

من الثابت عند النحاة أن جواب القسم إذا كان مقصوداً به الإثبات كان خالياً من النفي، ولكنه قد يرد إثبات في صورة النفي فهو مفسر إما على التوكيد، وإما على تأويل التقديم والتأخير، أو على عدم تأثر الكلام بحرف النفي، وابن مالك يوضح ذلك ويكشف عنه في هذه المسألة.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " القسم": (........ وقد يحذف نافي الماضي عند أمن اللبس، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي[1]:

فَـإِنْ شِئْـتَ آلَـيْتَ بَـيْنَ المَقَـا ... مِ وَالرُّكْـنِ وَالْحَجَـرِ الأَسْـوَدِ
نَـسِيْتُكَ مَـا دَامَ عَقْـلِيْ مَعِـيْ ... أُمَـدُّ بِـهِ أَمَـدَ الـسَّرْمَدِ

أراد: لا نسيتك، فحذف النافي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك أو لنسيتك.

وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدم نفي آخر على القسم قليل.

(١) الهمع ٢/ ٤٢، والمساعد ٢/ ٣١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦.

فإن تقدم نفي كان الحذف أحسن كقول الشاعر[(١)]:

فَـلا وَاللهِ نـادَىْ الحَـيِّ ضَـيفِيْ   هُـدُوّاً بِالمُـسَاءَةِ وَالـعُلاطِ

أراد: فلا والله لا نادى، فحذف النافي الثاني استغناء عنه بالأول.

وقد يجتمعان توكيدا كقول تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[(٢)] وكقول أبي ذر[(٣)]: "فلا والله أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين" وقد يكون الجواب مثبتا مع تقدم حرف نفي على القسم كقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ۝٢﴾[(٤)] وكقول عبدالله بن رواحة رضي الله عنه[(٥)]:

فَـوَاللهِ، مَـا نِلْتُمْ وَمَـا نِيلَ مِنْكُمُ   بِمُعْتَـدِلٍ وَفْـقٍ وَلاَ مُتَقَـارِبِ

أراد: ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل، فحذف " ما " النافية، وأبقى " ما " الموصولة، وجاز ذلك لدلالة دخول الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ"ولا".

ويجوز على مذهب الكوفيين أن تكون " ما " النافية، والمحذوفة الموصولة، ولا يجوز هذا على مذهب البصريين؛ لأنهم لا يجيزون بقاء الصلة بلا موصول في اللفظ وإن دل عليه دليل)[(٦)].

---

(١) ديوان الهذليين ٢/ ٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٢.

(٢) سورة النساء، آية: ٦٥.

(٣) شواهد التوضيح/ ٨١، وخرجه في البخاري/ ٢٤ كتاب الزكاة.

(٤) سورة البلد، آية: ١، ٢.

(٥) الهمع ٢/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والمساعد ٢/ ٣٢٠.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢١١-٢١٢.

الآراء النحوية حول المسألة:

يرى ابن مالك[1] أن صحة التقدير المعتمدة على ظهور المعنى هي المعول عليها لحذف النافي مع الفعل الماضي دون أن يتقدم نفي آخر على القسم وحكم يقلته لقلة وروده في كلام العرب، وهذا جائز عنده.

يرى شيوخ أبي حيان[2] ومتقدموه أن أن حذف النافي مع الماضي غير جائز ومخصوص بالشعر ومحمول على الضرورة الشعرية، وحجتهم السماع.

بقول الشاعر[3]:

فَلاَ وَأَبِيْ دَهْمَاْءَ زَاْلَتْ عَزِيْزَةً ... عَلَى قَوْمها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ

يريد: فلا وأبي دهماء لا زالت عزيزة.

فأبوا حيان وشيوخه يرون في هذا البيت أن " لا " النافية حذفت للضرورة.

أما الكوفيون[4] فيرون أن " لا " غير محذوفة، وأن في الكلام تقديم محمول على تأخير وتقدير الكلام: فلا وأبي دهماء لا زالت عزيزة.

ورد أبو حيان[5] ما ذهب الكوفيون إليه، لأن الحروف التي يتلقى بها القسم لا يجوز تقديمها على القسم، ويحمل هذا البيت على الضرورة الشعرية، وحجته في الحذف السماع برواية أخرى، والصحيح عندي أن السماع خلافه، والصواب ما ذهب إليه ابن مالك.

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢١١-٢١٢.

(٢) التذييل ١١/ ٣٨٩.

(٣) الخزانة ٩/ ٢٣٧.

(٤) التذييل ١١/ ٣٨٩.

(٥) المصدر نفسه.

أما ابن مالك[(١)] فيحمل ذلك على التقديم: حذف من الثاني لدلالة الأول عليه كما وجه في البيت: (فلا والله نادى)[(٢)]، أي: "لا نادى".

يرى ابن مالك[(٣)] أن لا تأثير لحرف النفي المتقدم على جواب القسم، بل يعد جواب القسم مثبتا، وحجته السماع: "لا أقسم بهذا البلد "[(٤)] لأن المعنى يؤيده السماع.

بقول الشاعر[(٥)]:

فَـوَاللهِ، مَـا نِلْـتُمْ وَمَـا نِيـلَ مِـنْكُمُ ... بِمُعْتَـدِلٍ وَفْـقٍ وَلاَ مُتَقَـارِبِ

أما البيت السابق ففيه آراء:

أ - يرى البصريون[(٦)] وابن مالك[(٧)] أن "ما" في: (ما نلتم) هي "ما" الموصولية، وأن "ما" النافية محذوفة، وجاء ذلك لدلالة دخول الباء الزائدة في الخبر ولدلالة العطف بـ"ولا متقارب".

ب - يرى الكوفيون[(٨)] أن "ما" في: (ما نلتم) هي "ما" النافية، وأن المحذوفة هي "ما" الموصولة.

وما ذهب إليه الكوفيون رده البصريون[(٩)]، وحجتهم القياس؛ لأنه لا يجوز بقاء

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢.

(٢) ديوان الهذليين ٢/ ٢١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢.

(٤) سورة البلد، آية: ١، ٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والمساعد ٢/ ٣٢٠.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢، والتذييل ١١/ ٣٩٠.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

الصلة بدون موصول لفظاً وإن دل عليه دليل.

ويمكن توجيه ذلك على مذهب ابن مالك[1] بأنه قليل؛ لظهور المعنى دون أن يتقدم نفي على القسم، وإن كان مقدراً.

❖ الترجيح:

من خلال عرض المسألة وتناولها ومناقشة رأي ابن مالك وآراء النحاة حولها يظهر لي صحة وقوة ما ذهب إليه ابن مالك لورود السماع والقياس فيما ذهب إليه.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في استثمار ابن مالك للتقديم في توجيهاته النحوية.

فعلى تقديم الثاني على القسم – ملفوظاً أو مقدراً – انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بجواز حذف النافي إما تقديراً لظهور المعنى أو على الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

فابن مالك استطاع أن يحمل الحذف على التقديم في النافي الملفوظ أو الملحوظ.

واستطاع ابن مالك أن يستثمر التقديم لتوجيه الإعراب وتفسيره في تقدم النفي على جواب القسم المثبت كما في الآية: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ١﴾[2].

فاستطاع أن يؤول ما أشكل على ما لا يشكل اعتمادا على التقديم إذ لا تقديم مع الإثبات؛ لأن المعنى يفسر الإعراب كما يقول ابن جني[3].

واستطاع ابن مالك[4] أن يعول على التقديم وتوجيهه ويرد به على بعض النحاة

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢.

(٢) سورة البلد، آية: ١.

(٣) الخصائص ٢٢٩-٣٢٣ – بتصرف.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢١٢.

كالكوفيين في البيت " ما نلتم "[1].

لأن المعنى في البيت ظاهر واضح، والنافي مقدر الحذف، فبهذا التقدير والتأويل وجه ابن مالك رايه النحوي أن " ما " المذكورة هي موصولة، وأن " ما " النافية محذوفة.

واستطاع ابن مالك[2] أن يعول على العلة النحوية لتقرير توجيه رأيه النحوي كما في البيت بأن المحذوف " ما " النافية، وأن الموجود هي " ما " الموصولة.

وبهذا التوجيه النحوي استطاع ابن مالك أن يقوي رأيه وما ذهب إليه.

فابن مالك قد أفاد من التقديم في النافي على جواب القسم المثبت، ويحمل النفي على أنه لا نفي كما في الآية ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾[3].

كما أفاد من التقديم أيضا في المراد وحمل ما يشكل على ما لا يشكل في باب الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا هو التقديم: تقدم الأول فحذف من الثاني.

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والمساعد ٢/ ٣٢٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والمساعد ٢/ ٣٢٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والمساعد ٢/ ٣٢٠.

المسألة الأربعــون

أثر التقديم والتأخير في توجيهات ابن مالك وتعليلاته :

أولاً : تقديم نعت المصدر على معموله أو تأخيره عنه

❖ توطئـــة:

شاع عند النحاة الملازمة بين الصلة والموصول، وعلى هذا امتنع عند ابن مالك تقديم نعت المصدر على معمول المصدر نفسه، وسر هذا أن المصدر العامل مؤول " بأن + الفعل المضارع"، و"أن " موصول حرفي، فلذلك لم يصح تقديم معمول الفعل على " أن " كما لا يصح تقديم معمول الصلة على الموصول.

وعلى هذا اعتمد ابن مالك في الدفاع عن رأيه النحوي الذي ذهب إليه.

⮲ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " إعمال المصدر": (....... ولا يتقدم نعت المصدر على معموله فلا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته،

فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك قول الحطيئة[1]:

أزمَعْتُ يأسًا مُبِينا من نَوالكم ... ولنْ ترى طارِدًا للحُرِّ كاليأْسِ

فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق من " نوالكم " بـ " يأسا"، وهو غير جائز

(١) ديوان الحطيئة/ ١٠٧، والهمع ٢/ ٩٣.

كما ذكرت، بل يتعلق بـ " يئست " "مضمرا " فلو " أخّر " النعت وقدّم المعمول لم يمتنع كقول الشاعر[1]:

إنَّ وجــدِي بــك الــشديدَ أراني　　　عاذِرًا مَن عَهِدْتُ فيك عَذُولا)[2].

الآراء النحوية حول المسألة والترجيح:

ذكر ابن مالك[3] هذه المسالة ضمن كلامه عن شروط إعمال المصدر، في حين ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد[4] ذلك وفصل وبين شروط إعمال المصدر، وذكر منها: ألا يكون موصوفاً قبل العمل.

ويمتنع عنده تقديم نعت المصدر على معموله نحو: عرفت سوقك الإبل العنيف، فلا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل، وحجته القياس، فقد قاس امتناع ذلك على امتناع تقديم نعت الموصول على صلته.

وحمل ذلك أبو حيان على الشذوذ في الارتشاف[5].

وعلى هذا فقد خرج ابن مالك ما جاء مخالفاً لما منعه على تقدير فعل مضمر بعد النعت يتعلق به معمول المصدر المتأخر كما في قول الشاعر[6]:

أزمَعْـتُ يأسًـا مُبِينـا مـن نَـوالكم　　　ولـنْ تـرى طـارِدًا للحُـرِّ كاليـأْسِ

فظاهر الكلام يدل على أن " من نوالكم " معمول للمصدر " يأساً " وقد تقدم عليه

(١) الهمع ٢/ ٩٣، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ٣/ ٣٦٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تعليقات محمد محيي الدين عبدالحميد على أوضح المسالك ٢/ ٢٠٤.

(٥) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٨.

(٦) ديوان الحطيئة/ ١٠٧، والهمع ٢/ ٩٣.

نعت المصدر " مبينا " ولذلك لجأ ابن مالك إلى تقدير فعل بعد النعت " يأساً " يتعلق به المعمول المتأخر، وتقديره: "يئست"، وهذا التقدير مفَرّ من تقديم نعت المصدر على معموله الذي جاء به السماع.

فابن مالك استثمر " التقدير " لصالح المعمول المتأخر حتى يتعلق به، وهو بذلك قد أخذ وفضل الراي الذي يتماشى مع الصناعة النحوية.

فعلى تقديم نعت المصدر على معموله انبنى عند ابن مالك حكم نحويّ يقضي بتقدير فعل بعد النعت يحمل عليه المسموع فراراً من الوقوع في المحذور.

فإذا كان المقدم معمول المصدر، والمؤخر والنعت، جازت المسألة عند ابن مالك[1]، واحتج لذلك بالسماع عن العرب، وعليه قول الشاعر[2]:

إنَّ وجـدِي بـك الـشديدَ أراني　　　عـاذِرًا مَـن عَهِـدْتُ فيـك عَـذُولا

ففي البيت تقدم المعمول " بك"، وتأخر النعت " الشديد"، وهنا لم يفصل بين المصدر ومعموله بفاصل؛ لأن معمول المصدر من المصدر عند ابن مالك بمنزلة معمول الصلة من الموصول.

فابن مالك قد استطاع أن يستثمر التأخير في النعت، والتقديم في المعمول لصالح تفسير السماع عن العرب الوارد فيه ذلك.

وعليه، فقد انبنى عند ابن مالك على تقديم المعمول، وتأخير النعت، حكم نحوي يوجب عمل المصدر، وما خالفه فقد أوله – كما مرَّ – على تقدير فعل بعد النعت.

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٨-١٠٩.

(٢) الهمع ٢/ ٩٣.

المسألة الإحدى والأربعون

تقديم معمول المصدر على المصدر وتخريج ما أوهم ذلك على التقديم والتأخير

❖ توطئـــة:

على مبدأ الملازمة بين الصلة وموصولها وعدم تقديم شيء من الصلة على الموصول حمل ابن مالك منع تقديم معمول المصدر على المصدر نفسه، وأنَّ ذلك التقديم ممنوع من جهة المعنى والسماع لشدة الملازمة بين المصدر ومعموله؛ لأنَّ المصدر ومعموله محمول على " أنَّ " المصدرية وصلتها، فلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، وعلى هذا حمل ابن مالك بعض التوجيهات النحوية، ودافع بها عن رأيه النحوي.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " إعمال المصدر": (......... قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدرا بحرف مصدريّ موصول بفعل، وان ذلك التقدير غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأنْ يوافقها في منع التقدم والفصل.

فلهذا قلت: "ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله".

ثم قلت: "ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعد نادرا " فنبهت بذلك على أنه قد يجيء ما قبل المصدر متعلقاً به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل، كقول تميم العجلاني[1]:

(١) امالي المرتضى ٤/ ٧٨، وشذور الذهب/ ٣٧٤.

لقد طالَ عن دهماءَ لـدِّي وعِـذْرتي ... وكتمانُهـا أُكنـي بـأمِّ فُـلانِ

وكقول عمر بن أبي ربيعة[1]:

ظَنُّهـا بي ظَـنُّ سَـوْءٍ كلـهُ ... وبـِها ظـَني عَفَـافٌ وكَـرَمْ

وكقوله[2]:

طـالَ مِـن آلِ زَينَـبَ الإِعـراضُ ... لِلتَعَـدّي وَمـا بِنـا الإِبغـاضُ

وكقول الآخر[3]:

وَبَعْـضُ الحِلْـمِ عِنْـدَ الجَهْـ ... ـلِ للذِلـةَّ إذْعَـانُ

قلنا في هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه، كأنه لدي عن دهماء لدي وظن بها ظني، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض، وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان.

ويكون هذا التقدير نظير قولهم في ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[4] أن تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ونظير قولهم في:

"أينما الريح تميلها تمل"[5].

أن تقديره: أينما تميلها الريح تميلها تمل، ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقا بالمصدر نفسه الموجود، إما على نية التقديم والتأخير، وإمَّا على أنَّ ذلك استبيح في المصدر، وإن لم يستبح مثله في الموصول المحض، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه، وإنْ لم يستبح مثله

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة / ٥١٧.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة / ٣١٥.

(٣) الهمع ٢/ ٩٣، والأشموني ٢/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٩.

(٤) سورة يوسف، آية: ٢٠.

(٥) الأصول ٢/ ٢٣٣.

في صلة الموصول)[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

قبل أنْ أشرع في آراء النحاة حول تقديم معمول المصدر عليه جوازاً أو امتناعاً، أود أن أنبِّه على أمرٍ وهو أنَّ ابن مالك[2] قد مهد بمدخل لطيف للمفارقة والالتقاء بين المصدر ومعمول الصلة بأن جعل المصدر العامل بإجماع النحاة مؤولاً بحرف مصدري موصول بالفعل، وهذا التأويل حكمه غالب لا واجب، وهو بهذا يفارق معمول الصلة بجواز الاستغناء عنه، ويوافقه في منع التقديم والفصل.

وابن مالك[3] يورد شواهد من السماع ظاهرها تقدم معمول المصدر على المصدر نفسه، وهذا مرده عنده أحد أمور هي:

أ - إمَّا على تقدير مصدر محذوف يتعلق به معمول المصدر المذكور نحو: لدِّي عن دهماء لدي، وكذلك في البواقي.

ب - وإما على أنه يجوز في المصدر ما لا يجوز في غيره كالموصول مثلاً.

جـ - وإمَّا أن يكون ذلك المعمول قد تقدم على المصدر نفسه، ويحمل ذلك على نيَّة التقديم والتأخير.

والذي يظهر لي أنَّ توجيه ذلك التقديم في المعمول وحمله على نية التقديم والتأخير أولى وأقرب؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير؛ ولأنَّ المصدر فرع عن الفعل في العمل فبذلك جاز في معموله التقديم والتأخير باعتباره هو العامل في المعمول نفسه ولا الفعل المقدر.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١١٣-١١٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١١٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١١٣-١١٤.

أمَّا غير ابن مالك من النحاة من فصل الكلام على ضوء العامل في معمول المصدر، وعلى ضوء الخلاف في العامل في المعمول اختلفوا في حكم تقديم المعمول:

١. ذهب سيبويه[١] والأخفش[٢] والفراء[٣] والزجاج[٤] والفارسي[٥] أن العامل هو المصدر المذكور نفسه.

٢. ذهب المبرد[٦] وابن السراج[٧] والسيرافي[٨] أن العامل في المعمول هو فعل مقدر ناصب للمصدر المذكور، وعلى هذا الراي جاز تقديم المعمول على المصدر.

وعلى المذهب الأول أجاز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر، ونقل ذلك عنه ابو حيان[٩].

---

(١) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

(٢) ينظر رأي الأخفش في المساعد ٢/ ٢٤٣.

(٣) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

(٤) ينظر رأي الزجاج في المساعد ٢/ ٢٤٤.

(٥) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

(٦) المقتضب ٤/ ١٥٧.

(٧) الأصول ٢/ ١٧٢، و ١/ ١٣٩.

(٨) ينظر رأي السيرافي في شرح التسهيل ٣/ ١٢٨.

(٩) التذييل ١١/ ٧٨.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي أن ابن مالك مع سيبويه ومن معه في أنَّ العامل في معمول المصدر هو المصدر المذكور نفسه، ولكن ابن مالك قد اتخذ رأيا آخر في مسألة تقديم ذلك المعمول على النحو الذي عرفناه وما أحسن ما ذهب إليه ابن مالك في حمله ذلك التقديم في المعمول على نية التقديم والتأخير في المعمول على المصدر المذكور للأسباب التي ذكرتها آنفاً.

وعليه، أقول: كل ذلك التقديم في المعمول على مصدره فهو معَّول عليه بالسماع، والسماع كثير، ولكن التأويل حَسَنٌ يسهل الأخذ به.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في هذه المسألة في اعتماد ابن مالك على التعويل على التقديم في معمول المصدر وتجويزه حملا على التقديم والتأخير على اعتبار أن العامل هو المصدر نفسه.

وعلى " نظرية العامل " انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يجوز تقديم معمول المصدر عليه، وعلى المصدر العامل في المعمول، والمحمول على الفعل لأنه فرع عنه جاز تقديم معموله عليه ولا سيما أنه ظرف وشبهه.

وتظهر في هذه المسألة براعة ابن مالك في استثمار العلة النحوية الموجبة لمنع تقديم معمول المصدر عليه وموافقته لمعمول صلة الموصول في ذلك، ولكي تسير القاعدة على وتيرة واحدة عنده: وافق معمول الصلة معمول المصدر في هذا الأمر في منع التقديم - والفصل - وبهذا التأويل " حمله على التقديم والتأخير " استطاع ابن مالك من خلال تملكه لأصول النحو وفروعه أن يلمح ذلك ويوائم بينهما في العلة النحوية والحمل على السبب.

وبهذا التأويل وفق معمول المصدر معمول الصلة في منع التقديم.

وفي نظري أن ابن مالك كان قويًّا في رأيه إلى حد كبير؛ لأن معمول المصدر المقدم على المصدر ظرف أو شبهه أو فضله، وهذا كله مما يجوز تقديمه على المصدر أو الفعل؛

لأن العرب تتوسع فيها ما لا تتوسع في غيرها.

وتظهر قدرة ابن مالك في استثمار القياس النحوي لتقوية ما ذهب إليه من تقديم وتأخير معمول المصدر، فهو يحمل ذلك على المسموع من كلام الله عز وجل: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1].

وكلام العرب في: "أينما الريح تميلها تمل"[2].

فابن مالك قوّى تارة أخرى بالقياس في جواز تقديم معمول المصدر الظرف وشبهه مشفوعاً بالسماع عن العرب الذي يجيز ذلك ولا يمنعه.

(١) سورة يوسف، آية: ٢٠.

(٢) الأصول ٢/ ٢٣٣.

المسألة الثانية والأربعون

تقديم معمول الصلة على الصلة في الموصول الاسمي والحرفي

❖ توطئـــة:

الموصول نوعان: اسمي وحرفي، وكلاهما يحتاج إلى صلة، فالثاني يُسبك مع صلته فيتحصل منها مصدر، والأول خلافه، والاسمي يجوز تقديم معمول صلته على الصلة نفسها، والثاني يمتنع تقديم معمول صلته.

وحاصل كلام ابن مالك في هذه المسألة يكشف عن علة الجواز، وعن علة المنع في تقدم المعمول على الصلة ومجاورته للموصول.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " الموصول": (....... وقد يلي الموصولَ معمولُ الصلة نحو قولك في: جاءَ الذيْ أعطى أبوه زيداً درهماً: جاءَ الذي زيداً درهماً أعطىْ أبوه، فجاء هذا في صلة "الذي"؛ إذ لا ضرر في جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة "الألف واللام" فإن معمولها لا يتقدم عليها.

فأمّا الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأن له تماما بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان معربا قبلها، والإعراب الاسمي قبل تمام المعرب.

ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت،

بخلاف الموصول الحرفي، فأما "الألف واللام" فامتزاجها بالصفة التي توصل بها أشد من امتزاج أنْ بالفعل الذي توصل به؛ لأن "أنْ" قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[1] ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعوملت معاملتها لفظاً)[2].

الآراء النحوية حول المسألة والترجيح:

في هذه المسألة يرى ابن مالك جواز تقديم معمول الصلة على الصلة نفسها، وبهذا يلي المعمول الموصول، وهذا كله في الموصول الاسمي كـ " الذي" مثلاً.

ومنع ذلك في الموصول الحرفي "كأنْ" الموصولة المصدرية، "والألف واللام" المتصلة بالصفة (كاسم الفاعل والمفعول..).

وحجته في ذلك كله التعليل، فقد علل للجواز في الموصول الاسمي لأنه تماماً بدون الصلة، ولهذا جعل إعرابه قبلها، ولذلك يستغنى عن الصلة وعن معمولها في الموصول الأسمي إذا عُلِمَتْ.

وعلل للمنع في الموصول الحرفي بشدة الامتزاج بين الحرف وصلته.

وابن مالك قد مثل للحرف الموصول بـ " أنْ".

(١) يذكر أبو حيان[3] أن النحويين قد فرقوا بين ما كان عاملاً من الحروف المصدرية، وما كان غير عامل، فمنعوا أن يتقدم معمول الصلة عليها إن كان الموصول عاملاً كَـ " أنْ"، وأجازوه إن كان غير عامل كـ "ما" الموصولة.

وعلة المنع في العامل أن الموصول الحرفي قَوِيَ تشبُّثه بالصلة لفظاً ومعنى، فمن جهة

---

(١) سورة المائدة، آية: ٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) التذييل ٣/ ١٧٥.

اللفظ كونه عمل فيها، ومن جهة المعنى فكونه معها في تأويل اسم واحد وهو المصدر، فلأجل ذلك لم يفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة، بخلاف ما كان غير عامل فهو يشبه الموصول الاسميَّ من حيث اقتضاء الصلة.

فَمِثَالُ العامل(١): يُعْجِبنِـي أنْ تضربَ زيداً، فلا يجوز أن يتقدم معمول الصلة "زيداً" على الصلة نفسها ويلي الموصول الحرفي فنقول: يعجبني أن زيداً تضرب.

ومثال غير العامل(٢) " ما " كقولك: عجبت مما تضرب زيداً، فلك أن تفصل وتقول: عَجِبتُ مما زيداً تضرب، والتقدير: عجبت من ضربك زيداً.

ولا يرد على ابن مالك جواز تقديم معمول صلة الحرف المصدري الذي لا يعمل لعدم السماع فيه، أمَّا " الألف واللام " فهي أشد منعاً في جواز تقديم معمولها؛ لأنه لا يفصل بينها وبين معمولها لأنها أشبهت أداة التعريف فعوملت معاملتها لفظاً.

وتظهر قدرة ابن مالك في استثمار التقديم والتأخير في معمول الصلة وتفريقه بين الموصول الاسمي والموصول الحرفيّ، وقد ساعده في ذلك براعته في استنباط العلة النحوية من جهة الحكم الإعرابي وشدة التلازم بين العامل والمعمول، فقد أفاد من " نظرية العامل"، وطبقها على هذه المسألة، فحكم مرةً بالجواز مع الموصول الاسمي، ومرةً أخرى بالمنع في الموصول الحرفيّ.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣٧.

(٢) التذييل ٣/ ١٧٥.

المسألة الثالثة والأربعون

تقديم القسم أو الشرط بغير " لو " و"لولا " في الاستغناء بجواب المتقدم منها عن جواب المتأخر حال عدم تقدم ذي خبر عليهما

❖ **توطئـــة:**

كل من القسم والشرط يحتاجان إلى جواب، وإذا اجتمعا في كلام واحد، وتقدم أحدهما على الآخر أغنى المتقدم عن المتأخر في جوابه، وقد يتقدم عليهما وهما مجتمعان ما يطلب خبراً.

والنحاة في هذه الحال على خلاف، فمنهم من يرى أن الجواب للشرط، ومنهم من يرى أن الجواب للقسم لتقدمه، وكل يورد حججه وأدلته.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر رأيه في ذلك، ويورد حجته التي يدافع بها عن ذلك الرأي.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " القسم": (....... إذا اجتمع في كلام واحد قسم وأداة شرط ولم تكن الأداة " لو " و"لولا " استغني بجواب ما تقدم منهما عن جواب المتأخر إن لم يتقدم عليهما ذو خبر، فالاستغناء بجواب القسم لتقدمه نحو: والله إنْ جِئْتَنِي لأكرمنَّكَ، والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه نحو: إنْ والله جِئْتَنِي أُكْرِمكَ.

فلو تقدم عليهما ذو خبر استغني بجواب الشرط، تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه.

وكان الشرط حقيقا بأن يغني جوابه مطلقاً؛ لأن تقدير سقوطه مخل بالجملة التي

هـو منهـا، وتقـدير سـقوط القـسم غـير مخـلّ، لأنـه مـسوق لمجـرد التوكيـد، والاسـتغناء عن التوكيد سائغ.

ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر.

فـإن لم يتقـدم عليهما ذو خـبر وأخـر القـسم وجـب الاسـتغناء عـن جوابـه بجـواب الـشرط، وإن أخـر الـشرط اسـتغني في اكثـر الكـلام عـن جوابـه بجـواب القـسم، كقولـه تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[1] ولا يمنـع الاسـتغناء بجـواب الـشرط مع تأخره.

ومن شواهد ذلك قول الفرزدق[2]:

لـئِنْ بَـلَّ لي أَرْضِي بِـلالٌ بِدَفْعـةٍ ... منَ الغَيثِ في يُمنى يدَيهِ انسِكابُها

أكُنْ كالّذي صَابَ الحَيا أرْضهُ التي ... سَقاها، وَقَد كانَـتْ جَدِيباً جَنَابُها

ومنها قول ذي الرمة[3]:

لَـئِن كَانَـت الـدُنيا عَـلَيَّ كَـما أَرى ... تَبـاريحَ مِـن مَـيّ فَلَلمَـوتُ أَروَحُ

ومنها قول الأعشى[4]:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبّ مَعرَكَـة ... لمْ تُلْفِنَـا مِـنْ دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ)[5]

الآراء النحوية حول المسألة:

قبل أن أشرع في عرض آراء النحاة في هذه المسألة أود أن أنبّهَ على أمر وهو:

(١) سورة النور، آية: ٥٣.

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ٥٤.

(٣) ديوان ذي الرمة/ ٢٢، و الأغاني ٥/ ٢٩٣.

(٤) ديوان الأعشى/ ٦٣.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢١٥-٢١٦.

إذا اجتمع قسم وشرط في كلام واحد فلا يخلو من حالين:

أولهما: أن يتقدم عليهما ما يطلب خبراً.

ثانيها: ألا يتقدم عليها ما يطلب خبراً.

وفي كلا الحالين للنحاة إيضاح وبيان وخلاف على النحو التالي:

١) يرى ابن عصفور(١) أنه عند اجتماع قسم وشرط في كلام واحد ولم يتقدم عليها ما يطلب خبراً فالجواب للأول لتقدمه سواءً أكان شرطاً أم قسماً نحو: "إنْ قامَ زيدٌ واللهِ قمتُ"، و"إنْ قامَ زيدٌ واللهِ يقمْ عمروٌ".

وحجة ابن عصفور في بناء الجواب على المتقدم منهما: القياس في الحذف عند العرب، وما ورد خلافه أي: بناء الجواب على المتأخر أول على وجهٍ لا اعتراض فيه كما في قول الشاعر(٢):

حَلفتُ لَها إنْ يُدلجِ الليلُ لا يَزلْ أَمَامي بَيْتٌ مِنْ بيوتِك سائرُ

فضمن ابن عصفور "حلفت" معنى غير القسم وجعل الجواب للشرط وكأنه لا قسم في البيت.

"فحلفت" عنده خبر محض، فكأنه قال: "حلفت" وتم الكلام، ثم أراد أن يوضح ما الذي حلف عليه.

٢) يرى الفراء(٣) وتبعه ابن مالك(٤) أنه إذا اجتمع قسم وشرط في كلام واحد ولم يتقدمها ما يطلب خبراً كان الجواب للشرط وإن تأخر هو وتقدم عليه القسم، وحجتهما في ذلك السماع من القرآن وكلام العرب، ويكون جواب القسم محذوفاً يدل

---

(١) شرح الجمل ١/ ٥٢٩.

(٢) الخزانة ٤/ ٥٤٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ٦٩، ٦٦، ٢/ ١٣٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٨-٨٨٩.

عليه جواب الشرط.

٣) منع الجمهور[١] وشيوخ[٢] أبي حيان ومتقدموهم[٣] ذلك، وخرجوا ما ورد من سماع من هذا على زيادة اللام قياساً على زيادتها في بعض شواهد السماع كما في: "أمسى لمجهوداً"[٤]، وكالتي في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٥].

وعلى هذا التقدير بزيادة " اللام " صار الكلام بدون قسم فهو شرط وجزاء بدون تقدم قسم، فعلى مذهب الجمهور يجوز ان يكون الجواب للشرط وللقسم.

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنك لو جعلت الجواب للأول دل عليه الثاني والعكس صحيح.

أمَّا إذا تقدم عليها ما يطلب خبراً:

١) فيرى ابن عصفور[٦] جواز كون الجواب للقسم أو للمبتدأ الذي يطلب خبراً، ولم يذكر مجيء الشرط مع القسم، ومثل بقوله: زيدٌ واللهِ ليقومنَّ أو زيدٌ واللهِ يقومُ.

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم عليه، وإن بقيت على الثاني " القسم " كان القسم وجوابه خبراً.

٢) يرى ابن مالك[٧] أنه يجب أن يكون الجواب للشرط مطلقاً عند تقدم ذي خبر على القسم والشرط نحو: زيد والله إن قام يقم عمرو، وحجته في ذلك القياس؛ لأن تقدير

---

(١) التذييل ١١/ ٣٩٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مجالس ثعلب/ ١٢٩، وشرح الكافية الشافية/ ٤٩٣.

(٥) سورة الفرقان، آية: ٢٠.

(٦) شرح الجمل ١/ ٥٢٩-٥٣٠.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢١٦.

سقوطه مخل بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق للتوكيد، والاستفتاء عن التوكيد سائغ عند العرب.

٣) خالف أبو حيان[١] ابن مالك في هذا، وقال بأن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب عند غير ابن مالك.

والذي يظهر لي قوة وصحة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن الشرط يخبر به ويستغنى به عن الخبر، ولا يكون ذلك في القسم، وسيبويه[٢]- رحمه الله - جاء في كتابه:

(أنا والله إنْ تأتِنِي لا آتِكَ)، فقد بنى خبر المبتدأ على الشرط واستغنى عن القسم.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك في هذه المسألة يظهر لي قوة وصحة مذهب ابن مالك في هذه المسألة لدليل السماع والقياس.

وتجدر الإشارة إلى أمر وهو أن ابن مالك[٣] قد أوجب إغناء جواب الشرط في حالين:

عند تقدم ذي خبر، وعند تأخر القسم عن الشرط ما لم يتقدمهما ذو خبر.

وفي الغالب يستغنى بجواب القسم عن جواب الشرط حال تأخير الشرط، وهذا مالم يذكره أبو حيان[٤] ولم يتطرق إليه ابن مالك في شرح التسهيل.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في تجويز ابن مالك وجهاً، وحكمه بالوجوب في وجه آخر معولاً على التقديم والتأخير.

فعلى تقدم الشرط أو القسم - ما لم يتقدمها ذو خبر - انبنى حكم نحوي

---

(١) التذييل ١١/ ٣٩٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢١٦.

(٤) التذييل ١١/ ٣٩٥-٣٩٧.

عند ابن مالك يقضي بجواز إغناء جواب المتقدم عن المتأخر.

وعلى تقدم ذي خبر على الشرط والقسم انبنى حكم نحوي يقضي بوجوب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم.

فعلى تقدم ذي خبر كان الوجوب، وعلى عدم تقدم ذي خبر كان الجواز.

فعلى تقديم ذي خبر قوى ابن مالك توجيهه النحوي وحكم بالوجوب.

وعلى عدم التقديم في ذي خبر قوى توجيهه النحوي وحكم بالجواز.

وعلى القياس النحوي في إغناء جواب الشرط عن جواب القسم قوى ابن مالك توجيهه النحوي وإعرابه؛ لأن القسم مأتيٌّ به للتوكيد، والتوكيد سائغ الاستغناء عنه.

واستثمر ابن مالك التأخير أيضاً في هذه المسألة، فعلى تأخير القسم عن الشرط عند عدم تقدم ذي خبر انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بوجوب إغناء جواب الشرط عن جواب القسم.

وعلى تأخير الشرط عن القسم عند عدم تقدم ذي خبر انبنى عند ابن مالك حكم يقضي في الغالب بإغناء جواب القسم عن جواب الشرط.

وتظهر أيضاً في هذه المسألة قدرة ابن مالك في استثمار العلة النحوية التي استنبطها، فقوى بها توجيهه النحوي عند تقدم ذي خبر على القسم والشرط وإغناء جواب الشرط عن جواب القسم، فتقدير سقوط الشرط مخل بالكلام على عكس القسم الذي سقوطه لا يضر بالكلام، فهو مأتي به للتوكيد، والتوكيد سائغ الحذف.

المسألة الرابعة والأربعون

تقديم معمول جواب القسم الظرف والجار والمجرور والمفعول به عليه

❖ **توطئـــة:**

جواب القسم المقترن باللام إن كان له معمول فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو مفعولاً به أو حالاً.

ولتقدم ذلك المعمول على جواب القسم أحوال: منها ما يجوز، ومنها ما يمتنع. والنحاة في ذلك على خلاف بين الجواز والمنع.

فمنهم من أجاز واحتج بالسماع والقياس، ومنهم من منع.

وابن مالك في هذه المسألة يكشف عن رأيه ويدافع عنه، ويورد حجته للاستدلال على صحة ما ذهب إليه.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " القسم": (........ إن تعلق بجواب القسم جارٌ ومجرورٌ أو ظرف جاز تقديمه عليه كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[1]، وكقول الشاعر[2]:

رَضِيـعَيْ لبـانٍ ثَـدْيَ أمٍّ تحالفـا   بأسـحم داجٍ عَـوْضُ لا نتفـرّقُ

(١) سورة المؤمنون، آية: ٤٠.

(٢) شرح أبيات المغني ٢/ ٢٧٧، و المساعد ٢/ ٣٢٧.

وإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه، فلا يجوز في "والله لأضربنّ زيدًا: والله زيداً لأضربنَّ ")[1].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى الفراء[2] وأبو عبيدة[3] جواز تقديم معمول جواب القسم عليه مطلقاً في الظرف والجار والمجرور والمفعول به، وحجتهما السماع لورود قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[4].

فعندهما " الحق " منصوب بفعل القسم " أملأنَّ " وقد تقدمت عليه.

والذي يظهر لي أن الصواب خلاف ذلك؛ لأن " الحق " ليست معمولة لجواب القسم، وإنما هي معمولة للفعل " قال " فهي مفعول به، فهي متقدمة اصلاً لعامل متقدم على القسم وجوابه.

٢) يرى الكوفيون[5] جواز تقديم معمول جواب القسم عليه في الظرف والجار والمجرور والحال.

٣) يرى ابن مالك[6] جواز تقديم معمول جواب القسم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ومنعه في المفعول به، وحجته السماع من القرآن الكريم والشعر العربي.

غير أن ابن مالك قد أطلق الكلام في ذلك ولم يفصل، فقد فصل القول في ذلك

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢١٨-٢١٩.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٥٥، ٢/ ٤١٢-٤١٣.

(٣) مجاز القرآن لابي عبيدة ٢/ ١٨٧.

(٤) سورة " ص "، آية: ٨٤، ٨٥.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٧٨٨.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢١٨-٢١٩.

أبو حيان[1] فهو يرى وأصحابه أن:

أ- جواب القسم إذا كان مقروناً ب " ما " النافية أو " إنَّ " فلا يجوز أن يتقدم المعمول عليهما نحو: "والله ما يقومُ زيدٌ الآنَ أو في الدارِ"، أو: والله إنَّ زيداً قائمٌ الآنَ أو في الدارِ، فلا يجوز تقديم " الآنَ " أو " في الدارِ " على " ما يقومُ " ولا على " إنَّ زيداً قائمٌ".

والذي يظهر لي قوة ما ذهب إليه ابن مالك وضعف ما رآه أبو حيان؛ لأن السماع يرده في: "عَمَّا قليلٍ ليُصبحُنَّ "؛ لأن أبا حيان يريد أن " ما " النافية، و"إنَّ " لهما صدر الكلام، و"ما " في الآية " عما " زائدة وليست نافية، ومن هنا كان الضعف.

ب- إذا كان جواب القسم معروفاً بـ " لا " النافية نحو: والله لا أقومُ الآنَ، ففي المسألة خلاف: فمنهم من أجاز تقديم الظرف والجار والمجرور والمفعول به، ومنهم من منع مطلقاً واختاره أبو حيان[2].

والصحيح الذي يبدو لي جوازه للتوسع في الظرف، وامتناعه في المفعول به، فالحمل على الجواز مسوغه التوسع.

جـ - يرى شيوخ أبي حيان[3] امتناع تقديم معمول جواب القسم إذا كانت اللام داخلة على جملة اسمية نحو: والله لزيد قائم، ولا حجة لهم في ذلك بما مثلوا به؛ لانتفاء وجود معمول لجواب القسم، والذي يرده عدم ورود السماع به.

د- منع شيوخ أبي حيان[4] تقديم معمول جواب القسم إذا كان جواب القسم فعلاً مضارعاً دخلت عليه اللام.

والصحيح الذي يتبين لي ما ذهب إليه ابن مالك لورود السماع به في القرآن والشعر.

---

(١) التسهيل ١١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) التذييل ١١/ ٤٠٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) التذييل ١١/ ٤٠٣-٤٠٤.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ومناقشتها مع رأي ابن مالك يتضح لي قوة وصحة ما رآه ابن مالك في جواز تقديم معمول جواب القسم الظرف وشبهه، وامتناعه في المفعول به ودلل للأول بالسماع من القرآن الكريم والشعر، واكتفى في الامتناع على الثاني بالتمثيل.

والذي يظهر لي أنه لم يوضح علة ذلك؛ لأن المثال يعبر عن نفسه، فما بعد " لا " لا يعمل فيما قبلها.

غير أن رأيه يحتاج إلى بعض التفصيل والإيضاح على النحو الذي ذكره أبو حيان[1].

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في توجيه ابن مالك حكم الجواز في المسألة مرة والوجوب مرة أخرى به.

فعلى التوسع في الظروف وشبهها انبنى حكم نحوي عند ابن مالك مفاده: جواز تقديم معمول الجواب.

وعلى امتناع عمل ما بعد الحروف التي لها الصدارة فيما قبلها انبنى حكم نحوي يقضي بامتناع تقديم جواب القسم المقرون بـ " لا".

وتظهر قدرة ابن مالك – أيضا – في استثمار " نظرية العامل " في عدم تجويزه ومنعه تقديم معمول جواب القسم المفعول به، حيث إن تقديم معمول جواب القسم المفعول به على " عامله": جواب القسم يؤدي إلى الفصل بأجنبي بين العامل "اضربن" ومعموله "زيداً" بفاصل وهو "اللام" ولم يرد به سماع.

غير أن الظرف وشبهه جائز ومغتفر للتوسع فيهما.

ويمكن أن يعتذر عن ابن مالك عن عدم التفصيل والإيضاح لعدم ورود السماع به.

---

(١) المصدر السابق.

فثبت عند ابن مالك أن توسع العرب في الظروف وشبهها لتقديم معمول جواب القسم.

وقوى ابن مالك امتناع تقديم معمول المفعول به رأيه بنظرية العامل والمعمول.

المسألة الخامسة والأربعون

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف

❖ **توطئــــة:**

شاع عند النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في مواضع محدودة في الشعر مثلاً، وعلى هذا فمن باب أولى لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأن المضاف إليه من تمام معنى المضاف، وفي هذه المسألة يمنع ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه، ويحمل هذا الباب على باب الصلة والموصول الذي لا يتقدم فيه معمول الصلة على الموصول.

وهو يفرق في الإضافة التي فيها إضافة " غير " إلى ما بعدها وحسب دلالتها، إن دلت " غير " على النفي أم لم تدل عليه.

فإن دلت على النفي جاز، وإن لم تدل عليه لم يجز.

والنحاة في هذه المسألة على خلاف ذكره ابن مالك.

➪ نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب "الإضافة": (........ المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة، فلا يقال في أنت أول قاصداً خيراً: "خيراً أنتَ أولُ قاصدٍ"، ولا في: "أنا مثل مكرمٍ عمراً": "عمراً مثلُ مكرمٍ".

فإن كان المضاف " غيراً " مراداً به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ " لم " و"لن " و"لا".

ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1]:

فتى هو حقًّا غيرُ مُلغٍ (فريضةً) ... ولا يتَّخِذْ يومًا هواهُ خليلا

ومثله[2]:

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

والأصل: غير ملغ حقا، وغير مكفور عندي.

وجاز التقديم؛ لأن النفي مراد، كأن الأول قد قال: هو حقا لا يلغى، وكأن الثاني قال: على التنائي لا يُكْفَرُ عندي.

فلو لم يرد بـ " غير " النفي لم يجز تقديم ما أضيف إليه كقولك: أكْرِمِ القوم غير شاتم زيداً، فلو قال: أكرم القوم زيداً غير شاتم لم يجز؛ لأن النفي غير مراد.

وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز أن يقال: أنت أخانا أول ضاربٍ، بمعنى: أنت أول ضارب أخانا، وغير الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح)[3]

الآراء النحوية حول المسألة:

١) أجاز الكسائي[4] تقديم معمول المضاف إليه على المضاف كقولك: (أنتَ أولُ ضاربٍ أخانا، فأجاز أن يقال: (أنتَ أخانا أولُ ضاربٍ).

والصواب عندي المنع؛ لأنه لم يرد به سماع.

٢) ذهب ابن مالك إلى منع تقديم معمول المضاف إليه - عند كون المضاف غير كلمة " غير"، وحجته في ذلك القياس، فقد قاس امتناع تقديم معمول المضاف إليه

(١) الهمع ٢/ ٤٩.

(٢) الهمع ٢/ ٤٩، والأشموني ٢/ ٢٠٩ وهو لأبي زبيد الطائي.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.

(٤) ينظر رأي الكسائي في مجالس ثعلب ١/ ١٤١، والمساعد ٢/ ٣٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.

على امتناع تقديم معمول الصلة على الموصول.

أما إذا كان المضاف كلمة " غير " ففي تقديم معمول المضاف إليه حالتان: حالة جواز، وحالة امتناع.

أ- حالة الجواز: تتحقق عنده في تقديم معمول المضاف إليه إذا كان المضاف " غير " دالاً على النفي، وحجته في ذلك القياس والسماع.

فقد قاس تقديم معمول المضاف إليه مع كون المضاف " كلمة غير " - المراد بها النفي - على جواز تقديم معمول المنفي بـ " لم " و"لن " و"لا".

واستدلَّ على ما أورده بالسماع من الشعر العربي[1].

والذي يظهر لي أن هذا القياس في هذا الموطن عند ابن مالك ليس في مكانه؛ لأن ما أورده ابن مالك عبارة عن أبيات قليلة لا تكفي لبناء قاعدة يعتد بها، ومن الممكن أن تحمل تلك الشواهد على الشذوذ والقلة والضرورة الشعرية.

أما غيره من النحاة عند كون المضاف " غيراً " مراداً به النفي فعلى ثلاثة مذاهب:

١) جواز تقديم معمول المضاف إليه على " غير " مطلقاً نحو قولك: جاءني زيدٌ غيرُ ضاربٍ عمراً، تقول: جاءني زيدٌ عمراً غيرُ ضاربٍ، وهذا مذهب السيرافي[2].

٢) المنع مطلقاً، وهو مذهب ابن السراج[3].

٣) التفصيل في المسألة بين كون المعمول ظرفاً أو مجروراً أولا، فيجوز عند كون المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ويمتنع غيرهما.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.

(٢) الأشموني ٢/ ٢٨٠، والمساعد ٢/ ٣٧٧.

(٣) الأصول ٢/ ٢٢٦.

ب) حالة الامتناع:

يمتنع تقديم معمول المضاف إليه إذا كان المضاف كلمة " غير " ولم يرد بها النفي[1].

وغير ابن مالك من النحاة يرى: المنع مطلقاً[2].

وبعض النحاة يمنع في " غير " ويجيز في كلمة " مثل " كما ذكره ابن الحاج[3].

وبعضهم أجاز تقديم معمول المضاف إليه " حق " كقولك: (هو حقٌّ عليمٌ بضَرْبَ الطُّلى)، هو بضَرْبَ الطلي حقٌّ عليمٌ[4].

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك في هذه المسألة يتضح لي قوة وحسن ما ذهب إليه ابن مالك من جهة، ومن جهة أخرى يعتري رأيه النحوي في هذه المسألة بعد الضعف الذي ينبغي التنبيه إليه.

والذي يبدو لي أن ابن مالك قد وفق فيما رآه في منع تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

ومما قوى به حجته القياس النحوي، فقد قاس امتناع تقديم معمول المضاف إليه على امتناع تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه واضحة جلية.

أما الضعف الذي يعتري مذهبه - على حد ما أعلم - من جهة حمله " غير " على " لن " و"لا " و"لم"، وتجويزه تقديم معمول المضاف إليه مع " غير " مراداً بها النفي.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.

(٢) الارتشاف ٤/ ١٨١١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الهمع ٢/ ٤٩، والمساعد ٢/ ٣٣٧.

وقد ذكرت سابقاً في المناقشة ما يضعف ذلك ويرده.

فمعمول المضاف إليه من تمام معنى المضاف إليه، فكيف يتقدم شيء على المضاف من تمام معنى المضاف إليه، وهو لم يذكر بعد.

وجملة الأمر فقد ظهرت ثمرة الخلاف في هذه المسألة في قوة مذهب ابن مالك وتوجيهه منع التقديم في معمول المضاف إليه على المضاف معولاً على القياس النحوي.

فعلى القياس النحوي انبنى عند ابن مالك حكم نحوي يقضي بمنع تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

فابن مالك منع ذلك، ووجه ذلك المنع بالقياس النحوي الذي قوى به مذهبه.

المسألة السادسة والأربعون

تقديم معمول تابع على متبوعه

❖ توطئـــة:

قد ثبت عند النحويين ولا سيما أهل البصرة امتناع تقديم التابع على متبوعه سواءً في باب النعت أو العطف أو في غيرهما.

وهم في منع ذلك يعولون على السماع والقياس النحوي والتعليل.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر مذهب الكوفيين المجيزين ذلك، وما استدلوا به من حجج.

ويرد عليهم بالتعليل والقياس.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " التابع": (........ وأجاز الكوفيون: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وزيداً قمت فضربتُ، فقدموا معمول " يأكل " على رجل وهو "منعوت به"، ومعمول "ضربت" "على قمت"، وهو معطوف عليه.

ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[1]، فجعل "في أنفسهم" متعلقا بـ"بليغا"، ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه

(١) سورة النساء، آية: ٦٣.

معموله، والله أعلم)[١].

الآراء النحوية حول المسألة:

١) منع البصريون[٢] وتبعهم ابن مالك[٣] تقديم معمول تابع على متبوعه، وحجتهم في ذلك القياس والتعليل، فقد قاسوا امتناع تقديم معمول التابع على متبوعه على امتناع تقديم التابع على المتبوع سواءً اكان في باب العطف أم في باب النعت، وحملوا ما ورد من شواهد السماع في هذين البابين وغيرهما على القلة والشذوذ والضرورة الشعرية .

أما التعليل[٤]؛ فلأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، والقياس يقتضي عدم تقديم التابع على المتبوع، وتبعاً لذلك لا يتقدم عليه معموله.

٢) أجاز الكوفيون[٥] وتبعهم الزمخشري[٦] تقديم معمول تابع على متبوعه، فأجازوا في قولك: هذا رجلٌ يأكلُ طعامَكَ: هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ، حيث تقدم معمول " طعامَكَ " التابع " يأكلُ " على متبوعة " رجلٌ".

وكما أجازوا أيضاً في قولك: قمت فضربت زيداً: زيداً قمت فضربت، فقدموا معمول ضربت " زيداً " على قمت، وهو معطوف عليه.

وحجتهم السماع في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾[٧] – وهذا ما استدل به الزمخشري، فقدموا "في أنفسهم" معمولاً لمتبوعة "بليغاً"، ومنع ذلك البصريون.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٠٧، والتصريح ٢/ ١٣١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) سورة النساء، آية: ٦٣.

وعندي يمكن تخريج ذلك على وجهين:

١) أنه لا تقديم، ويكون " في أنفسهم " متعلق بمحذوف حال[١]؛ لأن الجار والمجرور متعلقان " بكائن " فيكون فيه تقديم الصفة على موصوفها، وإذا كان كذلك نصب المقدم على الحال.

٢) أنه يتوسع في الظروف مالا يتوسع في غيرها.

❖ الترجيح:

بعد عرض آراء النحاة وأدلتهم ورأي ابن مالك[٢] في هذه المسألة يتضح لي قوة وحسن ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً للبصريين المانعين لتقديم معمول تابع على متبوع.

وضعف مذهب الكوفيين[٣] والزمخشري[٤] المجوزين ذلك.

ومما قوى رأي البصريين وابن مالك عدم ورود السماع بذلك، وقياس امتناع التقديم في معمول التابع على متبوعه على امتناع تقديم التابع على متبوعه.

والتعليل الذي قدموه في عدم إحلال المعمول في موضع لا يحل فيه العامل قوي جداً.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في قوة مذهب ابن مالك فيما رآه عندما منع التقديم في معمول التابع على متبوعه معولاً في ذلك على السماع والقياس.

فعلى عدم السماع وعلى قياس امتناع تقديم التابع على المتبوع انبنى عند ابن مالك

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ١٣١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

حكم نحوي يقضي بمنع تقديم معمول التابع على متبوعه.

وتظهر ايضاً في هذه المسألة قدرة ابن مالك في استنباط العلة النحوية المانعة من جواز مثل هذا، وهي أن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، وهذا غير متأت هنا مع تقديم معمول التابع على متبوعه؛ فرأي ابن مالك قوي في منعه للتقديم، لأجل عدم السماع والقياس والعلة النحوية المانعة في مثل هذا.

فابن مالك ذهب إلى منع التقديم، وقوى مذهبه بالحمل والقياس في منع تقديم التابع على متبوعه، فالتقديم ممتنع وغير متأت في الأصل، فمن باب أولى أن يمتنع في الفرع وهو المعمول أيضاً.

المسألة السابعة والأربعون

تقديم النعت على المنعوت وما يترتب عليه من حكم نحوي

❖ **توطئــــة:**

الأصل عند النحاة أن يتقدم المنعوت ويتأخر النعت، وجاء السماع عن العرب بذلك، ولكن قد يحصل العكس فيتقدم النعت ويتأخر المنعوت على غير المألوف، فيتغير الإعراب في المتقدم والمتأخر.

وابن مالك في هذه المسألة قد اكتفى بذكر الأمثلة على هذا، وبيان الأوجه الإعرابية الجائزة تبعاً لذلك.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " النعت": (...... ومثال تقديم النعت وجعل المنعوت بدلا قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[1].

ومنه قول الشاعر[2]:

وَلَكِنِّــي بُلِيْــتُ بوَصْــلِ قَــوْمٍ ... لَهُــمْ لَحْــمٌ وَمنكَــرَةٌ جُــسُومُ)[3]

---

(١) سورة ابراهيم، آيتان ١-٢، وهي قراءة السبعة، وقرئت "اللهُ" بالرفع بقراءة نافع وغيره في الاتحاف/ ٢٧١، و الكشاف ٢/ ٣٦٥.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٨ وهو غير منسوب.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

الآراء النحوية حول المسألة:

الأصل والقياس أن يتقدم المنعوت ويتأخر النعت، وقد يحصل - كما ذكرت سابقاً في التوطئة - العكس فيتقدم النعت ويتأخر المنعوت، وتبعاً لذلك يختلف الإعراب.

١) منع سيبويه[١] وتبعه ابن مالك[٢] وأبو حيان[٣] والشاطبي[٤] والأزهري[٥] تقديم النعت على منعوته، وحجتهم في ذلك السماع والقياس؛ لأن المنعوت هو الاول في الذكر، والنعت هو الثاني حملاً على بواقي التوابع.

ولكن قد يتقدم النعت ويتأخر المنعوت على وجه القلة، وتبعاً لذلك يتغير الحكم النحوي والإعراب، وهذا النعت ومنعوته لا يخلوان من صورتين:

أ - إما أن يكونا معرفتين كقولك: جاء زيدٌ القائمُ، فعلى تقديم النعت "القائم" وتأخير المنعوت "زيد" يختلف الإعراب، فيصبح "زيد" المنعوت "بدلاً"[٦]، وذلك كله عند التعريف: كون النعت صالحاً لمباشرة العامل[٧].

ومما جاء السماع به على هذا من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[٨].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

(٤) المقاصد الشافية ٤/ ٦٠٧.

(٥) التصريح على التوضيح ٢/ ١٣١.

(٦) التصريح على التوضيح ٢/ ١٣١، والارتشاف ٤/ ١٢٢٩.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٣١، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٠٧.

(٨) سورة ابراهيم، آيتان ١-٢، وهي قراءة السبعة، وقرئت "اللهُ" بالرفع بقراءة نافع وغيره في الاتحاف/ ٢٧١، و الكشاف ٢/ ٣٦٥.

ب) وإما أن يكونا نكرتين، فالقياس والفصيح عند سيبويه(١) عند تقدم النعت على منعوته في هذا الموطن نصب المتقدم " قائم " على " الحال " في قولك: "فيها قائماً رجل"، وخص سيبويه(٢) كثرة وردود ذلك بالشعر، وقلته في سعة الكلام.

وأجاز الفراء(٣) " رفع النعت المتقدم " في المثال السابق على أنه عطف بيان.

وأجاز أبو حيان(٤) فيها وجهاً آخر وهو: "البدل " .

ووافق الأزهري(٥) سيبويه في نصب النعت المتقدم النكرة على " الحال".

وابن مالك أورد شاهد التقديم في هذا الموطن بقول الشاعر(٦):

وَلَكِنِّـي بُلِيْـتُ بِوَصْـلِ قَـوْمٍ ... لَهُـمْ لَحْـمٌ وَمنكَـرَةٌ جُـسُومُ

ففي شاهد السماع تقديم النعت على منعوته وهما نكرتان.

فعلى مذهب ابن مالك: النعت المقدم يعرب حسب موقعه، والمنعوت بدل منه.

❖ الترجيح:

بعد عرض الآراء النحوية ومناقشتها مع رأي ابن مالك يظهر لي قوة وحسن ما رآه ابن مالك – وهو مع الجمهور – أن النعت إذا تقدم على منعوته فهو خلاف الأصل، وإن تقدم اختلف الإعراب.

ولكن رأي ابن مالك يحتاج بعض الإيضاح والتفصيل، على نحو ما وضحته

(١) الكتاب ٢/ ١٢٣.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٧٨.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٦٨.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٥٧٨.

(٥) التصريح على التوضيح ٢/ ١٣١.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٨، وهو غير منسوب.

سابقاً، فقد عمم الحكم على المنعوت بأنه بدل ولم يفرق بين المعرفة والنكرة في النعت والمنعوت، كما مر سابقاً.

والأحسن كما يظهر لي إن كان المقدم معرفةً وجه الإعراب على البدلية أو عطف البيان، وهذا الوجه آراه قوياً؛ لأن المؤخر - المنعوت - أوضح من المقدم، وإن كان المقدم نكرة وجه الإعراب على الحالية.

والبدلية غير متأتية في النكرة؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وهو غير متأت هنا.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في قوة ما ذهب إليه ابن مالك في إجازة تقديم النعت على منعوته وإعرابه بدلاً منه بحجة مباشرة العامل للنعت المتقدم.

فعلى تقديم النعت على منعوته، وهو خلاف الأصل، انبنى حكم نحوي مفاده: إعراب المتقدم "النعت" حسب موقعه، وإعراب المتأخر "المنعوت" بدلاً أو عطف بيان.

وقد استطاع ابن مالك ان يقوي ما رآه معولاً ومستثمراً "نظرية العامل" لصالح توجيهاته النحوية: فعلى صحة مباشرة العامل للنعت "المقدم" جاز إعراب النعت "بدلاً"؛ لأن البدل على نية تكرار العامل.

المسألة الثامنة والأربعون

تقديم وتأخير المفرد والظرف والجار والمجرور والجملة عند وقوعها صفات الموصوف واحد في كلام واحد

❖ **توطئـــــة:**

في باب "النعت" قد يوصف الموصوف الواحد بعدة أوصاف، وهذه الأوصاف قد تكون مفرداً، أو شبه جملة من ظرف أو جارٍ ومجرورٍ، أو جملةٍ.

والنحاة على خلاف في جواز تقديم المفرد أو الجملة من حيث الكثرة والقلة، ولكلٍّ حجته السماعية والقياسية.

وابن مالك في هذه المسألة يذكر هذا ويكشف عن حجته ورأيه النحوي في ذلك.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " النعت": (......... وإذا نـُعِتَ بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[1].

وقد تقدم الجملة، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2])[3].

(١) سورة غافر، آية: ٢٨.

(٢) سورة المائدة، آية: ٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

الآراء النحوية حول المسألة:

إذا اجتمعت صفات لموصوف واحد في كلام واحد، وكانت هذه الصفات مفردةً أو ظرفاً وشبهه أو جملة، فالنحاة على خلاف في تقديم أو تأخير بعضها على بعض:

١) ذهب ابن جني(١) إلى التفريق بين الصفة الرافعة وغير الرافعة، وعنده تقديم الصفة غير الرافعة "غير المشتقة " أولى من تقديم الصفة الرافعة " المشتقة " نحو قولك: "مررتُ برجلٍ عاقلٍ قائمٍ أبوهُ"، وعلة ذلك عنده: لأن الرافعة أشبهت الجملة، فتكون بعد ما لا يرفع، ويكون الظرف بعده ثم الجملة.

٢) يرى ابن مالك(٢) وتبعه الأزهري(٣) أن الأقيس والكثير تقديم المفرد ثم الظرف وشبهه ثم تأخير الجملة، وحجته السماع، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾(٤).

فالموصوف "رجل" ونعته مفرد "مؤمن" ثم وليه الجار والمجرور متوسطاً "من آل فرعون" ثم الجملة مؤخرة "يكتم إيمانه".

وعنده قد تقدم الجملة "على وجه القلة"، واستدل على ذلك بالسماع أيضاً، ولكن وروده قليل نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(٥).

فالموصوف "بقومٍ"، والنعت "يحبهم ويحبونه" وهو جملة وقد تقدمت على النعت المفرد "أذلةٍ"، "أعزةٍ".

---

(١) ينظر رأي ابن جني في المساعد ٢/ ٤١٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ١٣١.

(٤) سورة غافر، آية: ٢٨.

(٥) سورة المائدة، آية: ٥٤.

ولكن هذا عنده غير الأقيس وهو قليل[1].

٣) يرى أبو حيان[2] أن الأولى والأحسن تقديم المفرد ثم الظرف أو الجار والمجرور ثم الجملة، واحتج بالسماع كما الآية السابقة، ويجوز عنده وبكثرة وهو مسموع عن العرب تقديم الجملة على المفرد، ويرد على ابن مالك ومن رأي تخصيص تقديم الجملة بالشعر أو الندرة.

والذي يظهر لي صوابه أن ابن مالك لم يخص ذلك بالشعر - كما قاله أبو حيان -، والآية التي أوردها " بقوم يحبهم ويحبونه أذلة " خير دليل على ذلك.

❖ الترجيح:

بعد تناول الآراء السابقة في هذه المسألة ورأي ابن مالك يتضح لي أن ابن مالك في رأيه قوي حسن، وحجته السماع والقياس.

فالسماع كثير الورود في هذا الموطن.

والقياس يقتضي تقديم المفرد ثم الظرف والجار والمجرور ثم الجملة؛ لأن الأصل وصف المفرد بالمفرد ثم الظرف والجار والمجرور ثم الجملة، ثم إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف يجوز أن يكون مفرداً، ويجوز أن يكون جملة.

وما ذهب إليه ابن جني[3] حسن في تفضيله النعت بالصفة غير الرافعة على الصفة الرافعة، لأن الرافعة تشبه الجملة من حيث العامل والمعمول.

ولم يكن أبو حيان - على حد علمي - محقاً في رأيه عندما رَدَّ على من خص تقديم الجملة الواقعة نعتاً بالضرورة أو الندرة أو القلة؛ لأن ابن مالك قال: "وقد تقدم الجملة"،

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

(٣) ينظر رأي ابن جني في المساعد ٢/ ٤١٨.

فابن مالك نظر الى شواهد تقديم الجملة وتأخيرها ومن ثَـمَّ حكم على التأخير بالكثرة، وعلى التقديم بالقلة، وهذا الحكم قد أصدره مشفوعاً بالسماع مرة، وبالقياس مرةً أخرى.

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في قوة ما ذهب إليه ابن مالك في ترجيحه تقديم النعت المفرد ثم الظرف والجار والمجرور ثم الجملة على الترتيب معولاً في ذلك على السماع من القرآن الكريم.

فالنعت بالمفرد ثم الظرف وشبهه أقوى من الجملة ولا سيما في المنعوت النكرة الذي تظهر فيه المفارقة؛ لأن نعت النكرة بمفرد يخصصها، غير أن نعتها بالجملة يتوجه بها إلى الحالية.

وعلى هذا الترجيح في تقديم نعت المفرد على الجملة فسر السماع في هذا عن العرب.

أما مع المنعوت المعرفة فتقديم المفرد أولى من تقديم الجملة؛ لأن القياس يمنعه ولا يسوغه، فلم يسمع: جاءَ زيدٌ يمشِيْ القائمُ، ولكنه سُمِعَ: جاء زيدٌ القائمُ يمشِيْ.

والمتأمل في الشواهد التي أوردها ابن مالك وأبو حيان يجد أن المنعوت فيها نكرة سواءً في القرآن الكريم أو في الشعر.

المسألة التاسعة والأربعون

تقديم الاسم على اللقب

❖ توطئــــة:

قسم النحاة العلم إلى اسم وكنية ولقب، فالاسم ما ليس بلقب ولا كنية، واللقب ما أشعر بمدح أو ذم ككُرزٍ وقفَّةٍ، والكنية ما صدر بأبٍ أو أمٍّ أو ابنٍ أو ابنةٍ.

وإذا اجتمع الاسم واللقب فهناك خلاف بين النحاة في أيِّهما يتقدم.

نص المسألة من شرح التسهيل:

يقول ابن مالك في باب " العلم": (... إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قطع بنصب على إضمار " أعني"، أو برفع على إضمار " مبتدأ".

فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيها على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنفِ الناقةِ، أو مركباً ومفرداً كعبدِ اللهِ قفة، وزيدٌ عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرزٍ.

وهذا معنى قولي: "بإتباع أو قطع مطلقا، وبإضافة أيضا إن كانا مفردين"، فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل.

وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد.

فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرزٍ، جاء مسمى هذا

اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول، ولا يوقعان في مخالفة الأصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما.

وإنما يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى، وهذا أيضا موجب لتقديم الاسم على اللقب، لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام، كقول جنوب[1] أخت عمرو ذي الكلب:

أَبْلِغْ هُذَيْلا وأَبْلِغْ مَن يُبَلِّغُها ... عني حديثا وبعضُ القول تكذيب
بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ)[2]

الآراء النحوية حول المسألة:

١) يرى سيبويه[3] وابن يعيش[4] وجوب إضافة الاسم إلى اللقب وتقديمه عليه كقولك: جاء سعيد كرزٍ.

يقول سيبويه: (هذا باب الألقاب إذا لقبت مفرداً أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرزٍ، وهذا قيس بطة قد جاء، وهذا زيدٌ قفةَ)[5].

---

(١) ديوان الهذليين، والقسم الثالث/ ١٢٥، وعمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ١/ ٣٩٥.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٧٣-١٧٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٤) شرح المفصل ١/ ٣٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٤.

٢) ذهب جمهور البصريين إلى وجوب إضافة الاسم الى اللقب وتقديمه عليه(١).

٣) ذهب الكوفيون(٢) والفراء(٣) والزجاج(٤) إلى جواز إضافة الاسم إلى اللقب، أو الإتباع أو القطع، فالإتباع على البدلية أو عطف البيان، والقطع على الابتداء أو على النصب على المفعول به بتقدير فعل محذوف " أعني ".

٤) ذهب الرضي(٥) إلى جواز الإضافة والإتباع والقطع، وقد علل لوجوب تقديم الاسم على اللقب؛ بأن اللقب فيه علمية مع النعت، فلو أتي باللقب أولاً لأغنى عن الاسم ولذلك لم يجتمعا.

٥) أجاز أبو حيان(٦) الإضافة والإتباع والقطع في ذك كله، إلا أنه استدرك على ابن مالك ما لا يدخل في الاسم واللقب المفردين وهو كون الاسم مقروناً (بأل)، ففي هذه الحال لا تجوز الاضافة كقولك: جاء الحارث كرز.

٦) يرى ابن هشام(٧) جواز الإضافة والإتباع والقطع، ولا يرى وجوب الإضافة ويرد على البصريين القائلين بالوجوب بالسماع بقولهم: (هذا يَحْيَى عَيْنَانُ).

---

(١) الارتشاف ٢/ ٩٦٥، والتذييل ٢/ ٣١٧-٣١٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح الرضي ٣/ ٢١٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الرضي ٣/ ٢١٤.

(٦) التذييل ٢/ ٣١٨.

(٧) أوضح المسالك ١/ ١٣١-١٣٢.

❖ الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة ورأي ابن مالك، يتبين لي صحة وقوة ما ذهب إليه، فهو يرى - كسيبويه[1] - تقديم الاسم على اللقب إذا اجتمعا، وحجته في ذلك السماع عن العرب، وهو يعتذر عن سيبويه الذي نبه على إضافة الاسم الى اللقب، فهو كما يذكر فيه مخالفة الأصل؛ لأن القياس يقتضي القطع أو الإتباع.

لأن القطع والإتباع ليس فيه حاجة إلى تأويل، ولا يلزم منه إضافة الشيء الى نفسه، وحجة من أجاز إضافة الاسم إلى اللقب - وهم سيبويه والبصريون وابن مالك - السماع وما أجمل تعليل الرضي[2] في وجوب تقديم الاسم على اللقب بأن اللقب فيه علمية مع النعت فلأجل ذلك لم يجتمعا.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في قدرة ابن مالك في استثمار الأصل النحوي وهو السماع، والعلة النحوية في التقديم.

فعلى السماع عن العرب انبنى حكم نحوي يقتضى تقديم الاسم على اللقب - وإن كان القياس خلافه وما ورد عكسه فهو محمول على القلة والندرة كبيت جنوب أخت عمرو ذي الكلب[3].

وعلى العلة النحوية - التي استنبطها - انبنى حكم نحوي يقتضي التقديم ايضاً، وعليه، فاللقب عنده منقول من اسم غير إنسان كبطة وغيرها، فلو قدِّم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، فلذلك قدم الاسم وأخر اللقب.

وتظهر ثمرة الخلاف في قوة ما ذهب إليه ابن مالك وموافقته لسيبويه، فقد حكم بوجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب معولاً على السماع وعلى العلة النحوية.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٢) شرح الرضي ٣/ ٢١٤.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٧٣-١٧٤، وديوان الهذليين/ ١٢٥.

وعلى هذا التقديم انبنت أحكام نحوية تخص الثاني إما على الإضافة، وإما على القطع، أو على البدلية وخلاف النحاة في ذلك.

وهو بهذا التقديم يدافع عن الحكم النحوي الذي يراه ويرتضيه.

فابن مالك استثمر التقديم والتأخير ليدافع عن توجيهاته وإعراباته.

الفصل الثاني

أثر التقديم والتأخير
في توجيهات ابن مالك وتعليلاته

وفيه مبحثـــان:

- ۞ المبحث الأول: أثر التقديم والتأخير في توجيهات ابن مالك.
- ۞ المبحث الثاني: أثر التقديم والتأخير في تعليلات ابن مالك.

المبحث الأول

أثر التقديم والتأخير
في توجيهات ابن مالك

* *   * ** *   * *

❖ توطئـــــة:

من التأويلات النحوية التي اعتمد عليها ابن مالك في توجيهاته النحوية التقديم والتأخير، وأعني بذلك أن ابن مالك قد وجَّه وفسَّر المسموع من كلام العرب على وجهٍ لا خطأ ولا لحن فيه، وأوَّل ما أوهم على ما لا يوهم.

أمثلة تطبيقية من شرح التسهيل لأثر التقديم والتأخير في توجيهات ابن مالك النحوية:

اولاً: ما جاء في مسألة " منع تقديم معمول المصدر على المصدر نفسه":

قال ابن مالك في شرح التسهيل: (......... قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدراً بحرف مصدريّ موصول بفعل، وأن ذلك التقديم غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معمول الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأن يوافقها في منع التقديم والفصل، فلهذا قلت: "ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله ")(1).

وأورد ابن مالك شواهد من السماع عن العرب تقدم فيها معمول المصدر على المصدر نفسه، كقول الشاعر(2):

لَقد طالَ عن دهماءَ لَـدِّيْ وعِـذرَتِي ... وكِتمانُهـــا أكْنــــي بـــأم فـــلانِ

وقول الآخر(3):

طـالَ عَـن آلِ زَيـنَـبَ الإعـراضُ ... للتـــعَّديْ ومــا بنــا الإبغـــاضُ

ففي هذه الشواهد المسموعة عن العرب تقدم معمول المصدر على المصدر نفسه، ففي البيت الأول تقدم معمول المصدر " عن دهماء " على المصدر "لديْ" وفي البيت الثاني

(1) شرح التسهيل ٣/ ١١٣-١١٤.

(2) أمالي المرتضى ٤/ ٧٨، وشرح شذور الذهب/ ٣٧٤.

(3) ديوان عمر بن أبي ربيعة/ ٣١٥.

تقدم معمول المصدر " عن آل زينبَ " على المصدر " الإعراض"، فابن مالك ثبت عنده منع تقديم معمول المصدر على المصدر نفسه؛ فالمعنى يمنعه، والسماع كذلك؛ لأن المصدر ومعموله محمولٌ على " أنْ " المصدرية وصلتها، فلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

فابن مالك في مثل هذه الشواهد المسموعة وأشباهها وجَّهه المسموع وفسَّره على وجه لا إشكال فيه معولاً على التقديم والتأخير: (ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقاً بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم والتأخير...)(١).

لقد طال لدِّي عن دهماء، أو لقد طال عن دهماء لدِّي، وطال الإعراضُ عن آل زينب أو طال عن آل زينب الإعراضُ، وهذا وكله وما أشبهه محمول في أحد توجيهه على التقديم والتأخير.

فابن مالك فسَّر ووجَّه المسموع من كلام العرب على تأويل التقديم والتأخير، وهو تأويل فيه توجيه ما أوهم على ما لا يوهم.

ثانياً: ما جاء في مسألة: "تقديم الخبر المشتمل على ضميرٍ عائدٍ على ما أضيف إليه المبتدأ":

يقول ابن مالك في شرح التسهيل في باب " المبتدأ والخبر": (.......... في نحو قوله: "في دارهِ قيامُ زيدٍ"، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضميرٍ عائدٍ على مبتدأ (متأخر) ولا بأس بذلك)(٢).

بعد إنعام النظر والتأمل في هذه المسألة يتضح لي أن ابن مالك من خلال شواهد السماع قد استطاع أن يفسر ذلك النص المسموع الذي مفاده: "تقديم الخبر المشتمل على ضميرٍ عائدٍ على ما أضيف إليه المبتدأ " في مثل:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١١٣-١١٤.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠

١) قول الشاعر[١]:

بِـمَسْـعَاتِهِ هُلْكُ الفتَـىْ أوْ نَـجَاتِهِ فَـنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غَيِّهَاْ تَكُ نَـاجِـيَاْ

٢) وقول العرب[٢]: (فِي أَكْفَانه درجُ الميَّتِ).

فابن مالك في هـذه الـشواهد وأشباهها حـاول أن يقـدم تفـسيراً نحويـاً لتقـدم الخـبر المشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وعودته على متأخر لفظاً لا رتبة.

فقـد حمـل ابـن مالـك هـذا التقـديم عـلى بـاب الفاعـل، وحجتـه في ذلـك أن المـضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

فابن مالك استطاع أن يوظف " التقديم " لصالح ما صَّرِح من قواعد النحو العـربي، فالعرب نطقت خبراً متقدماً مشتملاً على ضمير يعود على ما اضيف إليه المبتدأ، وابن مالـك فسر ووجه ذلك في ضوء التقديم والتأخير معولاً على "القياس النحوي".

فابن استطاع أن يستثمر التقديم في الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتـدأ المتـأخر لفظاً لا رتبة، ويقوي توجيهه بالقياس النحوي على باب " الفاعل".

ثالثاً: ما جاء في "مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً":

تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الجمـل التعجبيـة الـسماعية، وبعـض جمـل الاسـتفهام التي يقصد بها التسوية:

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ": (.......... وأما قولي: "أو دالاً بالتقـديم عـلى مـا لا يفهم بالتأخير، فأشرت به إلى نحو: "للهِ درُّكَ" من الجمل التعجبية، فإن تعجبهـا لا يفهـم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ)[٣].

(١) شرح أبيات المغني ٦/ ٣٤١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٠١.

ويقول أيضاً: (وكذلك نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1]، فالمتأمل في هذه الشواهد المسموعة عن العرب في التعجب السماعي: "لله درك" أو في القرآن الكريم "سواء عليهم" يجد أن الخبر قد تقدم على المبتدأ، ففي قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[2] وجهان من الإعراب ذكرهما صاحب الكشاف[3]، أحدهما: أنه خبر لإن، وقوله " أأنذرتهم أم لم تنذرهم" في محل رفع فاعل، وتقدير الكلام: إن الذي كفروا مستوٍ إنذارك وعدمه، الثاني: أن تكون: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في محل رفع مبتدأ، و"سواء" خبر مقدم، وهذا هو محل الشاهد، وهذا الوجه الثاني كما ذكره الزمخشري[4] هو الأولى -تقديم الخبر-، وعلل ذلك بقوله: (لأن "سواء" اسم وتنزيله بمنزلة الفعل فيه ترك للظاهر من غير ضرورة، وإنه لا يجوز، والمعنى يؤيد ذلك ويقويه؛ لأن وصف الإنذار وعدمه بالاستواء هو المراد والمقصود، وحجته التنظير بقوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾[5].

"فسواء" خبر مقدم، و"محياهم": مبتدأ مؤخر.

وبما ذكرته يتحصل لي أن ابن مالك استثمر التقديم في الخبر في التعجب السماعي، أو في الخبر بكلمة "سواء" لتفسير وتوجيه المسموع، وأن ذلك التقديم هو الوسيلة الوحيدة لفهم المراد من التعجب السماعي، والخبر بكلمة "سواء".

فعلى هذا التقديم في الخبر والتأخير في المبتدأ ثبت عند ابن مالك زوال التوهم عند سماع جملة الاستفهام بكلمة "سواء" وفهم المراد.

من التعجب السماعي "للهِ دَرُّكَ".

---

(١) سورة البقرة، آية: ٦.

(٢) سورة البقرة، آية: ٦.

(٣) الكشاف للزمخشري ١/ ٤٦-٤٧.

(٤) الكشاف للزمخشري ١/ ٤٦-٤٧.

(٥) سورة الجاثية، آية: ٢١.

فبهذا التوجيه والتفسير الذي قدمه ابن مالك للنص المسموع انصرف الذهن عن إرادة المقصود من الاستفهام الحقيقي، وأن ذلك إخبار وإعلام بأن المراد والقصد هو استواء حالهم عند الانذار وعدمه بأنهم لا يؤمنون، فالنتيجة مقدمة مسبقة بعدم إيمانهم.

رابعاً: ما جاء في مسألة: "تقديم المستثنى على المستثنى منه".

يقول ابن مالك في باب " الاستثناء": (....... وفهم من ذلك امتناع " إلا زيداً قامَ القومُ"، ونحوه، وذلك أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المختصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف " بلا " من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدم ما يشعر به....، وفي تقديم " خلا " إشعار بتقديم " إلا "؛ لأنها الأصل، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل...)(١).

فالذي يلحظ من كلام ابن مالك في هذه المسألة أنه لم يثبت لديه سماع عن العرب يقع فيه الاستثناء في أول الكلام، ولعله حمل ذلك على العطف بـ " لا "؛ فإن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه.

ومن جهة أخرى حمل عدم السماع في وقوع الاستثناء في أول الكلام على أن المستثنى جارٍ في حكم الصفة المختصة التي لا تتقدم على موصوفها الذي هو في حكم المستثنى منه.

ومما قَوَّى به ابن مالك تفسيره وتوجيهه لعدم السماع عن العرب في هذا الموطن هو اللجوء إلى النظير في باب النعت وباب العطف " بلا".

خامساً: ما جاء في مسألة: من شروط عمل " ما " العاملة عمل " ليس " تأخر " الخبر":

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": بعد كلامه عن " ما": (......... ولما كان عمل " ما " استحساناً لا قياساً اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

معموله...)[1].

فالمتأمل في هذه المسألة وكلام ابن مالك يلحظ أنه ذكر من شروط عمل " ما " العاملة عمل " ليس " تأخر خبرها، وتقدم اسمها، ويؤول شواهد السماع المخالفة لذلك، كقول الشاعر[2]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهَمْ بَشَرُ

على القلة أو الندرة أو الضرورة الشعرية.

فابن مالك قد وجه الحكم النحوي والقاعدة النحوية التي جاء السماع بها عن العرب في عمل " ما " العاملة عمل " ليس"، وبين أن عمل " ما " من باب الاستحسان، وهذا المسوغ لعمل " ما " وهو تأخير الخبر وتأخر المعمول، وتقدم الاسم.

فقد جعل التقديم والتأخير أداة يعول عليها لعمل " ما"، فمع التقديم في الخبر بطل العمل، ومع التأخير كان العمل لـ " ما".

سادساً: ما جاء في مسألة: "تقديم " ليس " على معموليها، وامتناع توسطها في قولهم: (ليس الطيب إلا المسكُ):

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (..... واضْطَرَبَ قول أبي علي في " ليس"، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسكُ، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها.

وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩-٣٧٤.

(٢) الخزانة ٢/ ١٣٠.

وهو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغني عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر...)[1].

إن الناظر في كلام ابن مالك في هذه المسألة يجد أنه يرد على الفارسي، ويدافع عن رأيه النحوي في رفضه كون " ليس " فعلاً، واسمها ضمير الشأن، ووجه ذلك: أن خبر ضمير الشأن لا يكون مفرداً بل جملة، وهذا لا يكون إلا بتقديم "إلا".

على معمولي " ليس"، وتأويله بضمير الشأن، ويستدل على هذا التأويل الذي يعتمد على تقديم " إلا " بالسماع بقول الشاعر[2]:

أَلا لَيْسَ إِلَّا مَا قضى الله كَائِن   وَمَا يَسْتَطِيع المُرْء نفعا وَلَا ضُرَّا

فهذا التأويل الذي عمد إليه ابن مالك يعتمد على كون اسم " ليس " ضمير الشأن، وخبرها جملة اسمية.

فبهذا اثبت لدي أن ابن مالك بهذا الرد الذي يعتمد على التقديم استطاع أن يستثمر التقديم والتأخير، ويجعل منهما أداة يعول عليها في الرد على بعض النحويين، والدفاع عن توجيهاته وإعراباته النحوية.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٠٨، والجنى الداني/ ٨٤.

المبحث الثاني

أثر التقديم والتأخير
في تعليلات ابن مالك

* *   * ** *   * *

❖ توطئـــة:

تمكن ابن مالك من أصول النحو وفروعه، ونتج عن ذلك استثماره " للتقديم " و"للتأخير " في تعليلاته النحوية، والتي بها كان يجوز وجهاً، ويمنع آخر، ويقوي حكماً، ويضعف آخر، ويرجحه عليه.

والتعليلات النحوية مرتبطة " بالعلة النحوية"، غير أن العلة هي: (تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي أدت إلى ظهورها)(1).

في حين أن التعليلات النحوية عملية إجرائية اعتمد عليها ابن مالك عند إجازته وجهاً، ومنعه آخر، وتضعيف حكم، وتقوية آخر.

أمثلة تطبيقية من شرح التسهيل لأثر التقديم والتأخير في تعليلات ابن مالك:

اولاً: ما ورد في مسألة " تقديم نعت المصدر على معموله أو تأخيره عنه":

قال ابن مالك في شرح التسهيل في باب " إعمال المصدر": (....... ولا يتقدم نعت المصدر على معموله، فلا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته)(2).

فالمتأمل في هذه المسألة يدرك أن ابن مالك قد استثمر التعليل النحوي لكي يمنع وجهاً نحوياً، ويوضح بهذا التعليل سبب منع ذلك.

وهذا التعليل عنده مبني على القياس النحوي، فقد قاس امتناع تقديم نعت المصدر على معموله على امتناع تقديم نعت الموصول على صلته، وسر ذلك عنده: أن المصدر

(1) أصول النحو العربي للحلواني/ ١٠٥.

(2) شرح التسهيل ٣/ ١٠٨- ١٠٩.

العامل مؤول بـ " أنْ + الفعل المضارع"، و"أنْ " موصول حرفي، فلأجل ذلك لم يصح تقديم معمول الفعل على " أنْ"، وهذا كله - عنده - محمول ومقيس على تقديم معمول الصلة على الموصول.

فابن مالك منع التقديم في مثل هذا، ومن جهة أخرى أوجب التأخير لكي تسير القاعدة على وتيرة واحدة، وكان التعليل النحوي هو المعول الذي اعتمد عليه ابن مالك لمنع مثل هذا.

ثانياً: ما ورد في مسألة " تقديم معمول الصلة على الموصول الاسمي والحرفي":

يقول ابن مالك في باب " الموصول": (........ وقد يلي الموصول معمول الصلة نحو قولك: جاءك الذينَ أعطىْ أبوه زيداً درهماً: جاء الذي درهماً أعطى أبوه، فجاء هذا فيه صلة " الذي " إذ لا ضرر في جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة " الألف واللام " فإن معمولها لا يتقدم عليها...)[1].

فابن مالك في هذه المسألة قد أجاز مرة، ومنع مرة أخرى.

واحتكم واحتج في ذلك كله إلى التعليل النحوي للجواز والمنع.

فقد أجاز تقديم معمول صلة الموصول على الصلة نفسها نحو قولك:

جاء الذي درهماً أعطى زيداً أبوه، وعلل ذلك بأنه أي: "الذي " له تمامٌ بدون الصلة، ولأجل ذلك جعل إعرابه قبلها، ولأجل ذلك يستغنى عن الصلة وعن معمولها في الموصول الاسمي إذا علمت.

ومنع ذلك في الموصول الحرفي لشدة الامتزاج بين الحرف وصلته.

فابن مالك في هذه المسألة عند ما أجاز التقديم في معمول صلة الموصول الاسمي " الذي " عَّول على التعليل واحتج به ليقوي به رأيه النحوي، وكذا الكلام على منع التقديم

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

في معمول صلة الحرف.

ثالثاً: ما جاء في مسألة " أثر توسيط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه حال تقدمه على صفة المستثنى منه":

يقول ابن مالك في باب " الاستثناء": (......... وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ خير من عمروٍ، فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازني عكس ذلك، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها..)[1].

فالمتأمل في كلام ابن مالك في هذه المسألة عند توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته يجده عول على التعليل النحوي عند توجيهاته الإعرابية وترجيحه حكماً نحوياً على آخر.

فهو في هذه المسألة يوافق سيبويه والمبرد، بأن الإتباع في المستثنى أولى من النصب.

وحتج لذلك بالتعليل النحوي؛ بأن الصفة فضلة، فلا اعتداد بالتقديم عليها ولأن إتباعه كان لمشاكلة ما بعده ما قبله.

فالتعليل النحوي الذي يكمن في أن " الصفة فضلة " هو الذي رجح النصب في نظر ابن مالك، ولا اعتبار بالتقديم على صفة المستثنى منه.

رابعاً: ما جاء في مسألة " تقديم الخبر على المبتدا وإذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً":

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ": (.......... وقد تقدم أن من مصحِّحات الابتداء بالنكرة أن تخبر عن ظرف مقدم مختص نحو: عندكَ رجلٌ، وإنما كان تقديمه مصححاً؛ لأن

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٤-٢٨٥.

تأخيره يوهم كونه نعتاً، وتقديمه يؤمن معه ذلك..)(١).

من خلال كلام ابن مالك عن تقديم الخبر الظرف أو شبهه على المبتدأ النكرة يتضح للمتأمل أن ابن مالك عندما ذكر ذلك قد جعل ذلك التقديم إلى جانب كونه مسّوغاً للابتداء بالنكرة أماناً من كونه نعتاً.

وثبت بذلك التقديم الذي ذكره كون المقدم خبراً والمؤخر – النكرة – مبتدأ.

ويقول ابن مالك بأن ذلك المقدم " الظرف وشبهه " خبر للمبتدأ النكرة تفسيرٌ للابتداء بالنكرة، وهذا التقديم مرجح ومقوٍ لرأيه النحوي وتوجيهه للمقدم بأنه خبر، واستحالة كونه نعتاً.

خامساً: ما جاء في مسألة " مواضع تأخير الخبر، ومن مسائله: اقتران الخبر بالفاء":

يقول ابن مالك في باب " المبتدأ والخبر": (....... ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذي يأتيني فلَهُ دِرْهمٌ، لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط)(٢).

إن المتأمل في كلام ابن مالك ومناقشته هذه المسألة يدرك أنه قد استطاع أن يوظّف التعليل النحوي لآرائه النحوية وتوجيهاته.

فلم يجد في السماع ما يشعر بتقديم الخبر المقترن بالفاء فمنع ذلك حملاً على امتناع تقديم جواب الشرط المقترن بالفاء على الشرط.

فاستطاع ابن مالك عن طريق استنباط العلة النحوية أن يوجه القاعدة النحوية في ضوء المسموع في باب نحوي آخر.

فقد حمل ابن مالك ذلك المنع لشبه الخبر بجواب الشرط عند اقتران الخبر بالفاء، فكما

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

لا يتقدم جواب الشرط فكذلك لا يتقدم الخبر المقترن على المبتدأ.

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه وأُجْرِيَ مجراه.

سادساً: ما جاء في مسألة " وجوب تأخير خبر " كان " وجواز توسطه وتقديم":

يقول ابن مالك في باب " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر": (........ وإذا اشترك في هذا الباب الخبر والمخبر عنه في تعريف أو تنكير لم يلزم ما لزم في باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب نحو: كان فتاكَ مولاكَ، ولم يكن فتيً أزكى منك)[1].

من خلال كلام ابن مالك في هذه المسألة عن تأخير الخبر وجوباً عن المبتدأ، يتضح لي أن ابن مالك قد استثمر التعليل النحوي في وجوب تأخير الخبر عند خفاء العلاقة الإعرابية فهو في هذه الحال يحمل هذا المنع على باب "الفاعل" في مثل قولهم: "سبقَ موسىْ عيسىْ"، فكما وجب تقديم "موسىْ" على "عيسىْ" لخفاء العلاقة الإعرابية أصبح واجباً في باب كان تقديم "فتاكَ" "المرفوع" على "مولاكَ" "المنصوب".

من خلال مناقشة هذه المسألة يتضح بجلاء أن ابن مالك قد حكم بوجوب تأخير خبر " كان " عند خفاء علامة الإعراب في اسم " كان " وخبرها.

وقوى هذا الرأي بالتعليل النحوي الذي قدمه.

وبهذا يظهر بوضوح أن ابن مالك قد أفاد من التقديم والتأخير من خلال التعليل النحوي.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

الخاتمـــة

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على الرسول النبي الأمي، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن اقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين.

ولعله من الملائم في نهاية هذا البحث أن أقدم خلاصة تحتوي على أهم النتائج التي وقفت عليها أثناء الدراسة فأقول:

١) التقديم والتأخير أداة عول عليها ابن مالك في توجيهاته النحوية، وذلك من خلال إجازته تقديم التمييز على عامله المتصرف، وقدم علةً نحويةً لذلك تمثلت في أن التمييز اكتسب صفةً جديداً غير الفاعلية.

٢) اعتمد ابن مالك على التقديم والتأخير ووجَّه به نصوص السماع وفسرها على وجهٍ لا إشكال فيه، وقدم علةً نحوية لذلك مفادها : التقديم والتأخير.

٣) استطاع ابن مالك عن طريق التقديم والتأخير تفسير كثرة تقديم المفرد وتأخير الجملة عند وصف النكرة، والعكس عند وصف المعرفة، وقدم علةً نحويةً فحواها : نعت النكرة بالمفرد يخصِّصُها، ونعتها بالجملة يتوجَّه بها إلى الحاليَّة .

٤) التقديم والتأخير أداتان عول عليهما ابن مالك لتفسير وتوجيه نصوص السماع التي امتنع فيها تقديم الفاعل على الفعل ولا سيما صورة المثنى والجمع، وتبعاً لذلك فسر ووجَّه ما خالف هذا الحكم على التقديم والتأخير، والعلة النحوية في ذلك هي : عدم وجود فاعلين لفعل واحد في المشهور الفصيح من لغة العرب .

٥) التقديم والتأخير يفسران ويوجهان صحة مجيء القاعدة النحوية على نحو معيَّن، ويخرجان السماع على وجه لا لحن فيه، والعلة النحوية مبنية على عدم الإضمار قبل الذكر تحسباً لعدم الوقوع في المحذور.

٦) التقديم والتأخير إحدى الوسائل التي تخرَّجُ عليها النصوص وتوجَّه الأعاريب في وجوب تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة ؛ لأن ذلك التقديم فيه أمان من توهم كون الخبر نعتاً عند التأخير .

* وصلى الله على نبيّنا مُحمّد وعلى آله وصحبه وسلم *

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٤- فهرس أمثال العرب وأقوالهم.
- ٥- فهرس المصادر والمراجع.
- ٦- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	البقرة:٦	٢	٣١٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾	البقرة:٦٢	٢	١١٦
﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾	البقرة:٦٥	٢	١٩٧
﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾	البقرة:١١٢	٢	٥٩
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾	البقرة:١٢٤	٢	١٣
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	البقرة:١٨٤	٢	٣٠
﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	البقرة:٢٥٥	٢	٣٧
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	آل عمران:١٤٤	٣	٤٦
﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾	آل عمران:١٥٨	٣	٢٥٧،٢٥٦
﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾	النساء:٦٣	٤	٢٩٤،٢٩٣
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	النساء:٦٥	٤	٢٦٠
﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	المائدة:٥٤	٥	٣٠٢،٣٠١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾	المائدة:٦٩	٥	١١٢
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	المائدة:٧١	٥	٢٧٥
﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾	الأعراف:١٢	٧	١٦

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾	الفرقان:٢٠	٢٥	٢٨٠
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾	سبأ:٢٨	٣٤	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣
﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾	سبأ:٤٠	٣٤	٦٥
﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠﴾	يس:١٠	٣٦	٢٤
﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾	يس:٤١	٣٦	٢٨، ٢٩
﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ٨٤ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾	ص:٨٤–٨٥	٣٨	٢٨٤
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾، بالرفع	ص:٣	٣٨	١٢٢
﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾	ص:٣٣	٣٨	٨٤
﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ﴾	ص: ٥٧	٣٨	٤٤
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾	الزمر:٦٧	٣٩	١٩٠، ١٩٢
﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾	غافر:٢٨	٤٠	٣٠١، ٣٠٢
﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلۡحُسۡنَىٰۚ﴾	فصلت:٤١	٤١	١٣٢
﴿سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾	الجاثية:٢١	٤٥	٣١٥
﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾	الجاثية:٣٢	٤٥	١٠١
﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾	القمر:٧	٥٤	٢١٩
﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾	القمر:١٢	٥٤	٢٢٨
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾	المجادلة:٢	٥٨	١٢١
﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ٤٧﴾	الحاقة:٤٧	٦٩	١٢٥
﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ١﴾	البلد:١	٩٠	٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤
﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٢﴾	البلد:٢	٩٠	٢٦٠

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	طرف الحديث	الصفحة
١	أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ؟" وفي رواية: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ؟	٥٧
٢	فلا والله أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين	٢٦٠
٣	لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي	٢٥٦
٤	مِسْكِينٌ، مِسْكِينٌ، رَجُلٌ لا زوجَ له	٤١
٥	نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ	١٩٢
٦	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ	١٥٢

فهرس الأبيات الشعرية

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
	الهمزة المضمومة			
١	كأنَّ سلافةً منْ بيت رأسٍ	وماءُ	وافر	٧٣
٧	وَما أَدري وَسَوفَ إِخالُ أَدري	نساءُ	وافر	٩٦
٨	غَافِلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ	إباءُ	مديد	٢٠٥
	الهمزة المكسورة			
٩	أنَـا فَـدَّاكُـهُمْ جَمِيعًا فَإِنْ أمـْ	بقاءِ	خفيف	١٨٦، ١٨٧
	الهمزة المفتوحة			
١٠	أمُّ الحُلَيْس لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ	الرَّقَبَهْ	رجز	٤٨
١١	أَكْنيهِ حين أناديهِ لأُكرمَهُ	اللَّقَبا	بسيط	١٥٧، ١٥٩
١٢	وقطَّعَ وَصْلَها سيْفِي وأَنِّي	كِلابَا	وافر	٢١٩
١٣	لَـنْ يَرانـِيْ حَتَّـىْ يَرَىْ صَاحِبٌ لِيْ	الغرُابَا	خفيف	٢١٩
١٤	ووَارِدَةٍ كأنها عُصَبُ القَطَا	أَصْهَبَا	طويل	٢٢٥
١٥	رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص	تَحلّبا	طويل	٢٢٥
	الباء المضمومة			
١٦	وَأغـْنَـاهُمَاْ أَرْضَاْهُمَاْ بِنَـصِيْبِـهِ	وَاجِبُ	طويل	٤٠
١٧	فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ	وَالأَبُ	طويل	١١٨
١٨	أَبْلِغْ هُذَيْلا وأَبْلِغْ من يُبْلِّغُها	تكذيبُ	بسيط	٣٠٦

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
١٩	بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا	الذِّيبُ	بسيط	٣٠٦
٢٠	لَئِنْ كانَ بَرْدُ المْاءِ هَيْمانَ صادِياً	لَحَبِيبُ	طويل	٢٠٤
٢١	أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا	تَطِيْبُ	طويل	٢٢٦
الباء المكسورة				
٢٢	جانِيكَ مَنْ يَجْنِي عليك وقَدْ	الجُرْبِ	كامل	٤٠
٢٣	ألا ليتَ شعري هل يلومَنَّ قومُه	جانِبِ	طويل	١٣٩
٢٤	فَقِلْ في مَقيل نَحْسُهُ مُتَغيب	مُتَغيبِ	طويل	١٤٦
٢٥	نُتِج الربيعُ محاسناً	السحائبِ	كامل	١٥٢
٢٦	يَطيرُ فُضاضاً بَيْنَها كلُّ قَوْنَسٍ	الحواجِبِ	طويل	٢٢٠
٢٧	فَوَاللهِ، مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ	مُتَقَارِبِ	طويل	٢٦٠، ٢٦٢
التاء المكسورة				
٢٨	أَصَابَ الرَّدَى مَنْ كَانَ يَهْوَى لَكِ الرَّدَى	جُنتِ	طويل	٤٨
٢٩	فَهُنّ لأوْلَى بالجُنُوْن وبالْجَفَا	وَحَيَّتِ	طويل	٤٨
الحاء المضمومة				
٣٠	فأَصْبَحَ في لَحْدٍ مِن الأَرْضِ مَيِّتاً	الصَّحاصِحُ	طويل	٦٦
٣١	لَئِن كَانَت الدُنيا عَليَّ كَما أَرى	أَروَحُ	طويل	٢٧٨
الدال المفتوحة				
٣٢	نَحْنُ الَّذِيْنَ بَايَعُوا مُحَمَّداً	أَبَدَا	رجز	٥٧
٣٣	قَنَافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	عَوَّدَا	طويل	٩١، ٢٤٧، ٢٤٩
٣٤	ما للجمالِ سَيْرُها وَئيدا	وَئيدا	رجز	١٤٦

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
	الدال المضمومة			
٣٥	وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ	يَزِيْدُ	طويل	٧٠
٣٦	تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لِيَرُدَّنِي	مَفَائِدُ	طويل	٢٥٧
	الدال المكسورة			
٣٧	بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا	الأَبَاعِدِ	طويل	٤٠
٣٨	وَأَنتَ الَّذي أَمْسَتْ نَزَارٌ تَعُدُّهُ	الشَّدَائِدِ	طويل	٥٧
٣٩	كَسَا حِلمُهُ ذا الحِلمِ أثوابَ سُؤدَدٍ	المَجِدِ	طويل	١٣٨
٤٠	كَأَنَّه خارجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ	مُفتَأَدِ	بسيط	١٧١
٤١	ليستْ تُجَرِّحُ فُرَّارًا ظُهورُهم	أَبْلادِ	بسيط	١٩٧، ١٩٩
٤٢	فَإِنْ شِئْتَ آلَيْتَ بَيْنَ المَقَا	الأَسْوَد	متقارب	٢٥٩
٤٣	نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِيْ	السَّرْمَدِ	متقارب	٢٥٩
٤٤	زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَداً	الأَسوَدِي	كامل	١٤٦
٤٥	تسلّيتُ طُرّاً بعدَ بينِكُمْ	عندِي	طويل	٢٠٥
	الراء المفتوحة			
٤٦	أَلا لَيْسَ إِلَّا مَا قضى الله كَائِنٌ	ضَّرَا	طويل	١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ٣١٨
٤٧	أَحَلَّ له الشَّيبُ أَثقالَهُ	اغْترَارَا	متقارب	١٠٢
٤٨	بَانَتْ لطيتها عَفَارَهْ	جارَهْ	مجزوء الكامل	١٦٣
٤٩	أَنفساً تطيب بنَيْلِ المُنى	جِهاراً	متقارب	٢٢٦
	الراء المضمومة			
٥٠	أَبِالأَراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعِدُني	والخَوَرُ	بسيط	٩٤

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
٥١	إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ	مُغْتَفَرُ	كامل	٩٦
٥٢	فَما جنَّةَ الفِرْدَوْسِ أقبَلْتَ تبْتَغِيْ	التَّمْرُ	طويل	٩٦
٥٣	فَأَصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	بَشَرُ	بسيط	١٢٣، ٣١٧
٥٤	جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلانِ عَنْ كِبَرٍ	سِنِمَّارُ	بسيط	١٣٩، ١٤٠
٥٥	لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا	يَنْتَصِرُ	بسيط	١٣٩
٥٦	حَلفتُ لَها إنْ يُدلجِ الليلُ لا يَزلْ	سائرُ	طويل	٢٧٩
الراء المكسورة				
٥٧	ألا حبّذا قومًا سُلَيْمٌ فإنّهم	الصَّبرِ	طويل	١٠٦، ١١٠
٥٨	إِنِّي ضَمِنْت لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى	غَدُورِ	كامل	١١٣
٥٩	رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِمِفرقي	النَواضِرِ	طويل	١٥٢
٦٠	رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم	حُذَارِ	كامل	١٩٠، ١٩٢
٦١	ولستُ - إذا ذَرْعاً أَضِيقُ - بضارعٍ	يُسْرِ	طويل	٢٢٦
٦٢	إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ	مَكْفُورِ	بسيط	٢٨٩
الزاي المكسورة				
٦٣	نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ فا	العزيزِ	خفيف	١٥٢
السين المفتوحة				
٦٤	سَرِيْعاً يَهُوْنُ الصَّعْبُ عِنْدَ أوْلِيْ النُّهَىْ	البَأسَا	طويل	٢٢١
السين المضمومة				
٦٥	يا ليتَني وأنْتِ يا لَمِيْسُ	أَنيسُ	رجز	١١٥

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
السين المكسورة				
٦٦	أزمَعْتُ يأسًا مُبِينا من نَوالكم	كالياْسِ	بسيط	٢٦٥، ٢٦٦
الضاد المفتوحة				
٦٧	لَهِنك سَمْحٌ ذا يسارٍ ومُعْدِما	مُرْضَى	طويل	٢١٢، ٢١٣
الضاد المضمومة				
٦٨	طالَ مِن آلِ زَينَبَ الإِعراضُ	الإِبغاضُ	خفيف	٢٦٩، ٣١٢
الطاء المفتوحة				
٦٩	ما رَاعَنِي إلا خَيالٌ هابِطا	العُلابِطا	رجز	٢٠٩
الطاء المكسورة				
٧٠	فَلا وَاللهِ نَادَىْ الحَيِّ ضَيِفَيْ	وَالْعُلاطِ	وافر	٢٦٠
العين الساكنة				
٧١	مُزْبِدٌ يَخطِرُ ما لم يَرَنى	رَتَعْ	رمل	٢٢٠
العين المفتوحة				
٧٢	قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا	الوَداعَا	وافر	٧٣
العين المضمومة				
٧٣	وإخال إنِّيَ لاحقٌ مستَتْبَع	مستَتْبَعُ	فاضي	٩٥، ٩٧
الفاء المفتوحة				
٧٤	وبِـنَـفْسِي لَهُمومٌ	آسفهْ	رمل	٤٨
الفاء المضمومة				
٧٥	وَقَالُوْا تَعَرَّفْهَا المُنازِلَ مِنْ مِنىً	أَنا عَارِفُ	طويل	١٢٢

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
٧٦	نَحنُ بِما عِندِنا وَأَنتَ بِما	مُختَلِفُ	منسرح	١١٣
	القاف المفتوحة			
٧٧	تُخَبِّرُنا بأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ	بنا لُصُوقا	وافر	١٦٧
	القاف المضمومة			
٧٨	أأَنْتَ الهِلالِيُّ الَّذِيْ كُنْتَ مَرَّة	المُعَلَّقُ	طويل	٥٨
٧٩	رضيعَى لبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تحالفا	نتفرّقُ	طويل	٢٨٣
	القاف المكسورة			
٨٠	وَإلّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ	فِى شِقَاقِ	وافر	١١٣، ١١٦
٨١	أمَا واللهِ عَالِـمُ كُلِّ غَيْبٍ	العَتِيْقِ	وافر	١٢٣
٨٢	لَوْ انّكَ يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرَّاً	وَلا الخَلِيْقِ	وافر	١٢٣
٨٣	فمَتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو	السَّاقي	خفيف	١٤٦، ١٤٧
	الكاف المفتوحة			
٨٤	تُعَيِّرُنا أَنَّنا عالةٌ	مُلوكا	متقارب	١٨٧
٨٥	خلَا اللهِ لا أَرْجُوْ سِوَاكَ وَإِنَّمَا	عِيَالِكَا	طويل	٢٣٣
	اللام المفتوحة			
٨٦	خَالِـيْ لأنْتَ وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُـهُ	الأخْوَالا	كامل	٤٨
٨٧	نَصَرُوْكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِهِـمْ	ذَلِيلا	كامل	١٥٢
٨٨	ضَيَّعتُ حَزمِيَ في إبعادِيَ الأملا	أشتعلا	بسيط	٢٢٦
٨٩	فَوَرَبِّيْ لَسَوْفَ يُجْزَىْ الذِيْ أسْـــ	جَمِيْلا	خفيف	٢٥٥
٩٠	إنَّ وجدِي بك الشديدَ أراني	عَذُولا	خفيف	٢٦٦، ٢٦٧

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
٩١	فتى هو حقًّا غيرُ مُلغٍ (فريضة)	خليلا	طويل	٢٨٩
	اللام المضمومة			
٩٢	فَيَا رَبِّ هَل إلاَّ بِكَ النَّصرُ يُبتغَى	المُعَوَّلُ	طويل	٤٦
٩٣	سَلي إِن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ	وَجَهولُ	طويل	٨٥
٩٤	أرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها	تَنويلُ	بسيط	٩٦، ٩٧
٩٥	فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِن بِحُبهَا	بَلاَبِلُهْ	طويل	١٣٠
٩٦	كَأنَّ وقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ	مُثُولُ	وافر	١٣٠، ١٣٣
٩٧	وهلْ ينبتُ الخِطّيَّ إلّا وشيجُهُ	النخلُ	طويل	١٣٨
٩٨	تَرَحّلَ مِنْ أرْضِ العرَاقِ مُرَقِّشٌ	رواحِلُه	طويل	٢٢٠
٩٩	فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً	قَلائِلُ	طويل	٢٢٠
١٠٠	مَشْغُوفةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وإنـَّما	سَبيلُ	كامل	٢٠٥
١٠١	جَوابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا	تُسْأَلُ	طويل	٢٥٦
١٠٢	لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبّ مَعرَكَة	نَنْتَفِلُ	بسيط	٢٧٨
	اللام المكسورة			
١٠٣	حبّذا الصَّبْرُ شيمةً لامرئ رَا	بالمَعَالي	بسيط	١٠٦
١٠٤	فَإِنْ تَكُ أذوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ	حِبَال	طويل	٢٠٤
١٠٥	قَسَماً لَحِيْنَ تَشُبُّ نِيْرَانُ الوَغَىٰ	عَلِيل	كامل	٢٥٦
	الميم الساكنة			
١٠٦	نحنُ وطِئنا خُسَّئًا دِياركم	ذِمارَكم	رجز	١٩٦، ١٩٩

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
	الميم المفتوحة			
١٠٧	هُمَا سَيِّدانا يَزْعُمانِ، وإنَّما	غَنماهُما	طويل	٩٥
١٠٨	وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً	مُطْعِمَا	طويل	١٣٨
١٠٩	وَأَنْتَ الّذي تَلْوِي الجُنُودُ رُؤوسَها	طَعامُهَا	طويل	٥٧
	الميم المضمومة			
١١٠	فيأبى، فيما يزادُ إلا لجاجةً	أُقدِمُ	طويل	٨٠
١١١	آتٍ الموتُ تعلَمون فلا يُر	اضطرامُ	خفيف	٩٥
١١٢	تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وحَمِيمُ	طويل	١٥٢، ١٥٤
١١٣	لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ	مُسْتَدِيمُ	وافر	١٧٨
١١٤	يَمِيْناً لَيَوْماً يَجْتَنِيْ المَرْءُ مَا جَنَتْ	نَادِمُ	طويل	٢٥٦
١١٥	فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيهَا جَمِيعًا	رُومُ	وافر	٢٥٧
١١٦	ظَنُّها بي ظَنُّ سَوْءٍ كلهُ	وكَرَمْ	مديد	٢٦٩
١١٧	وَلَكِنِّي بُلِيْتُ بوَصْلِ قَوْم	جُسُومُ	وافر	٢٩٧، ٢٩٩
	الميم المكسورة			
١١٨	وَإِنَّ حَرَامًا أن أَسُبَّ مُجَاشِعًا	الحَضَارِمِ	طويل	٧٣، ٧٤
١١٩	لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً	الهَرَمِ	بسيط	٨٥
١٢٠	كأَنَّا على أَولاد أَحْقَبَ لاحَها	سَهامِ	طويل	١٥٧، ١٥٩
١٢١	جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ	صِيَامِ	طويل	١٥٩
	النون المفتوحة			
١٢٢	فَادْنُوا إلَىْ حَقكُمْ يَأخذْهُ أَيُّكُمْ	وَإِيَّانَا	بسيط	٦٢، ٦٣

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
١٢٣	يَا حَبَّذا المَالُ مَبذولاً بِلا سَرَفٍ	وَإِعْلانَا	بسيط	١٠٨
١٢٤	يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ	كَانَا	بسيط	١١٠
١٢٥	وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا	لَاقَيْنَا	رجز	١٣٠
١٢٦	شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِيْنَا	الْعَاذِلِيْنَا	وافر	٢٥٢
النون المضمومة				
١٢٧	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ	المُسَاكِينُ	بسيط	٩٢، ٢٤٨
١٢٨	وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـــ	إِذْعَـانُ	هزج	٢٦٩
النون المكسورة				
١٢٩	دأبي اصطبارٌ وأما أنّني جَزِعٌ	يَبْرِيني	بسيط	٢٩، ٣٠
١٣٠	خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِني وَأَنْتُمَا	دَنِفانِ	طويل	١١٣
١٣١	ونحنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أن يَشْرَبُوا به	بمَكانِ	طويل	١٨٩
١٣٢	لقد طالَ عن دهماءَ لدِّي وعِذْرتي	أمِّ فُلانِ	طويل	٢٦٩، ٣١٢
الهاء المفتوحة				
١٣٣	قَبيلَةٌ أَلْأَمُ الْأَحْياءِ أَكْرَمُهَا	وَافِيهَا	بسيط	٣٩
١٣٤	تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتَكْلِيمِ ساعةٍ	كَلامُها	طويل	١٣٨، ١٤٢
١٣٥	وَنَارنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلَهَا	كلُّها	مديد	٢٢٧
١٣٦	لئِنْ بَلَّ لي أرْضِي بِلالٌ بِدَفْعةٍ	انسِكابُها	طويل	٢٧٨
١٣٧	أكُنْ كالّذي صَابَ الحَيا أرْضَهُ التي	جَنابُها	طويل	٢٧٨
الواو المكسورة				
١٣٨	جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً	بِمُرْعَوِى	طويل	١٥٧، ١٥٩

م	أول البيت	القافية	البحر	الصفحة
	الياء المفتوحة			
١٣٩	بِـمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الفتَـى أوْ نَـجَاتِهِ	نَـاجِـيَا	طويل	٣٢، ٣٣، ٣١٤
١٤٠	وَأَنتَ الَّذي إِن شِئتِ نَعَّمتَ عيشَتي	بالِيَا	طويل	٥٧
١٤١	بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُـــــدْرِك مَا مَـضَى	جَائِيّا	طويل	١١٥
١٤٢	بِأُهْبَةِ حربٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنا	مُوَالِيَا	طويل	١٢٢، ١٢٦
١٤٣	وَصَلْتُ وَلَـمْ أصْرِمْ مُسِيئِيْنَ أَسْرَتِيْ	وَلائـيَا	طويل	٢١٩
	الياء المضمومة			
١٤٤	وبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُورِيُّ	إنْسِيُّ	رجز	٢٣٣
	الياء المكسورة			
١٤٥	يُغْنِى حَلاهَاْ هِنْدُ عَنْ حُلِيِّي	الزِّيِّ	كامل	١٣٩
	الياء الساكنة			
١٤٦	فَسَقَى بلادَك، غَير مُفْسِدها	تَهْمي	كامل	٢٢٠

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، راجعه د/ رمضان عبدالتواب/ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، المحقق: عبدالإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبدالله - أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

(٣) أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم/ دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.

(٤) أصول النحو العربي، د: محمد خير الحلواني الناشر: الأطلسي الرباط ١٩٨١م.

(٥) الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق د/ عبدالحسين القتلى، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م بيروت. لبنان.

(٦) الأصول، د. تمام حسان، عالم الكتب: القاهرة، ٢٠٠٠ م.

(٧) الأصول، لابن السراج. تحقيق عبدالحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة. ط. أولى ١٩٨٧م.

(٨) الأغاني لأبي فرج الاصفهاني: تحقيق: إحسان عباس، صادرة عن دار صادر: بيروت، ١٩٩٤م.

(٩) الاقتراح للسيوطي، تحقيق: محمد ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م

(١٠) أمالي المرتضى المؤلف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: عيسى البابي الحلبي، سنة النشر: ١٣٧٣هـ.

(١١) أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الخانجي: القاهرة، ١٤١٣هـ.

(١٢) أمالي السهيلي أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الازهرية للتراث: القاهرة، نشر عام ٢٠٠٢م.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ). تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد مبروك. راجعه الدكتور رمضان عبدالتواب، المكتبة العصرية القاهرة ١٤٢٤هـ.

(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار الفكر، ط٦، ١٣٩٤هـ.

(١٥) الإيضاح العضدي. لأبي على الفارسي. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود دار العلوم، ١٣٨٩هـ.

(١٦) الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن الحاجب أبو عمرو المحقق: موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف – العراق ١٤٠٢هـ

(١٧) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس: بيروت، ط٤: ١٤٠٢هـ.

(١٨) البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ.

(١٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق أ.د/ عياد بن عيد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.

(٢٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط٢ ١٩٧٩م.

(٢١) تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرون، الناشر: دار الهداية، ١٩٨٤م.

(٢٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق د/ علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاءه، ١٩٧٦م.

(٢٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق د/ علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاءه، ١٩٧٦م.

(٢٤) تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ.

(٢٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ١٤٣١هـ.

(٢٦) التقديم والتأخير في بناء الجملة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة/ د/ أشرف السعيد السيد خضر، دار الصحوة، ٢٠١٠م.

(٢٧) التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، د. سليمان خاطر ، مكتبة الرشد الأولى: ١٤٢٩هـ.

(٢٨) التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، د. سليمان خاطر، مكتبة الرشد الأولى: ١٤٢٩هـ.

(٢٩) جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: ١٩٨٧م.

(٣٠) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٣١) حاشية أبي العباس سيد احمد بن محمد حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سيدي، عبدالرحمن المكودي وبهامشه تعليقات الناشر ١-٢ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٤٢٩هـ.

(٣٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، صححه وخرج شواهده وضبطه: إبراهيم شمس الدين، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

(٣٣) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي/ تحقيق/ كامل مصطفى هنداوي، الناشر دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

(٣٤) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي.

(٣٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ للبغدادي/ تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ.

(٣٦) الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣ ١٩٨٦م.

(٣٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١: ١٤١٩هـ.

(٣٨) الدرر اللوامع على همع الهوامع. شرح جمع الجوامع تأليف الفاضل الرحالة احمد بن الأمين الشنقيطي، شرح وتحقيق الاستاذ الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم. عالم الكتب،١٤٢١هـ.

(٣٩) دلائل الإعجاز/ لعبد القاهر الجرجاني، علق عليه وقرأه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ.

(٤٠) ديوان أبي علي البصير الفضل بن جعفر الكاتب "، صنعة وتحقيق الدكتور/ يونس أحمد السامرائي، الناشر: المواهب: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

(٤١) ديوان الأعشى، قدّم له وشرحه وضبطه ووضع فهارسه الدكتور: محمد أحمد قاسم، الناشر: المكتب الاسلامي، ١٤١٥هـ.

(٤٢) ديوان الحطيئة. تحقيق: مفيد محمد قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

(٤٣) ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة حجازي: القاهرة، ١٩١٣م.

(٤٤) ديوان الخنساء.تحقيق: أنور ابو سويلم، جامعة مؤتة، دار عمار. ١٤٠٩هـ.

(٤٥) ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

(٤٦) ديوان القطامي.لعمير بن شييم التغلبي، تحقيق د/ محمود الربيعي و الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.

(٤٧) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

(٤٨) ديوان الهذليين، للشعراء الهذليين، تحقيق: احمد الزين و محمود ابو الوفا، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٥هـ.

(٤٩) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٩٦م.

(٥٠) ديوان جميل بثينة، جمعه: بشير يموت، الناشر: المكتبة الأهلية: بيروت، ١٣٥٢هـ.

(٥١) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

(٥٢) ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ليبزج، طبعة لايبزغ ١٩٠٣م.

(٥٣) ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

(٥٤) ديوان شعر ذي الرمة، تحقيق د/ عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٢هـ.

(٥٥) ديوان طرفة بن العبد، المحقق: مهدي محمد ناصر الدين الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤٢٣هـ.

(٥٦) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق د/ عزيزة فوال بابتي، ط١، دار الجيل بيروت، ١٩٩٥م.

(٥٧) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٧١هـ.

(٥٨) ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر: بيروت،

(٥٩) ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، تحقيق: يسري عبدالغني الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢٠هـ.

(٦٠) ديوان كثيرة عزة. جمع وشرح د. إحسان عباس طبعة بيروت ١٣٩١هـ.

(٦١) ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور الناشر: دار الكتب العلمية: ١٤١٧هـ.

(٦٢) ديوان لبيد بن ربيعة. جمعه د/ احسان عباس، التراث العربي: الكويت، ١٩٦٢م.

(٦٣) رسالة ماجستير بعنوان: " المعنى وتعدد التوجيه النحوي "، دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني، اعداد الطالب/ منصور صلاح الرحيلي، اشراف أ.د/ أحمد عطية المحمودي، ١٤٣٥هـ.

(٦٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ١٤٣٠هـ.

(٦٥) سفر السعادة وسفير الإفادة، المؤلف: السخاوي علم الدين، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الناشر: دار صادر، سنة النشر: ١٤١٤هـ.

(٦٦) شذور الذهب لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر مصطفى البابي الحلبي و ١٣٥٧هـ.

(٦٧) شذى العرف في فن الصرف للحملاوي، شرحه وراجعه: حجر عاصي، دار الفكر العربي: بيروت، ط١: ١٩٩٩م.

(٦٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤٢٠هـ.

(٦٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد،الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط،٢٠ ١٤٠٠هـ.

(٧٠) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق:عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث ١٩٧١م.

(٧١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي أبو علي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

(٧٢) شرح الاشموني المسمى منهج المسالك الى الفية ابن مالك تأليف نور الدين علي محمد الأشموني تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي: بيروت، ١٣٧٥هـ ط١.

(٧٣) شرح التسهيل لابن مالك/ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون/ الناشر: هجر، ١٤١٠هـ.

(٧٤) شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٦هـ.

(٧٥) شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح. الناشر: جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.

(٧٦) شرح الرضي على الكافية للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢ ١٩٩٦م.

(٧٧) شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د. على موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م.

(٧٨) شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د/ فائز فارس السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

(٧٩) شرح المرادي على التسهيل، تحقيق: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الايمان: القاهرة، نشر عام: ١٤٢٧هـ.

(٨٠) شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٢هـ.

(٨١) شرح المقرب، المسمى (التعليقة) لبهاء الدين ابن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق د/ خيري عبدالراضي عبداللطيف و مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ.

(٨٢) شرح حدود النحو للأبذي ٨٠٠ – ٨٦٠هـ شرحها ابن قاسم المالكي المنوفي سنة ٩٢٠هـ حققة وعلق عليه وضع فهارسه الدكتور خالد فهمي مكتبة الآداب القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.

(٨٣) شرح شواهد المغني للحافظ السيوطي، اعتنى بتصحيحه/ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، طبع بالمطبعة البهية بمصر، ١٣٢٢هـ.

(٨٤) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٠م.

(٨٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل المؤلف: محمد بن عيسى السلسيلي تحقيق: د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، الناشر: دار الفيصلية – مكة المكرمة – ط١، ١٩٨٦م.

(٨٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، المحقق: طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٣هـ.

(٨٧) الصحاح للجوهري، حققه/ احمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

(٨٨) صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة: دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٧٤هـ.

(٨٩) صحيح البخاري للبخاري: تحقيق: عبدالسلام بن محمد عمر علوش، دار الرشد، ١٤٢٧هـ.

(٩٠) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – ١٤٢١هـ.

(٩١) طبقات فحول الشعراء، المؤلف: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، ١٤٠٠هـ.

(٩٢) العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.

(٩٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية: بيروت، نشر عام: ٢٠٠٩م.

(٩٤) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، تحقيق: فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، الناشر: دار التدمرية، سنة النشر: ١٤٣٢هـ.

(٩٥) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، لمحمد بن ابي الفتح البعلي، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.

(٩٦) الفوائد والقواعد في النحو لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم الناشر: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ.

(٩٧) القيم الجمالية للتقديم والتأخير في شعر أبي الطيب المتنبي، م.د: ساهر حسين ناصر، م.د: ابراهيم صبر محمد، مجلة ذي قار، العدد (٢)، المجلد (١)، كانون الأول ٢٠١٠م.

(٩٨) كتاب التعريفات للعلامة علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني تحقيق/ نصر الدين تونسي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٠٣هـ.

(٩٩) كتاب التكملة للفارسي، تحقيق/ حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ.

(١٠٠) كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر أحمد، دار النشر: دار الشروق، ط١، ١٩٨٠م.

(١٠١) الكتاب لسيبويه. تحقيق/ عبدالسلام هارون، الخانجي: القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

(١٠٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، رتبة وضبطه: مصطفى حسين أحمد، ط٣ سنة ١٤٠٧هـ.

(١٠٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة ١٣٨١هـ.

(١٠٤) مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق:عبد السلام هارون، دار المعارف مصر،ط٥ ١٩٥٠م.

(١٠٥) مجمع الأمثال للميداني،المحقق: محمد محيى الدين عبدالحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان، ١٣٧٤هـ.

(١٠٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، نشر عام ١٤٢٠هـ.

(١٠٧) مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، تحقيق: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية: مصر، نشر عام: ١٩٣٤م.

(١٠٨) المساعد على تسهيل الفوائد المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى سنة النشر: ١٤٠٢هـ.

(١٠٩) المسائل البصريات، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي أبو علي؛ المحقق: محمد الشاطر، الناشر: مطبعة المدني،١٤٠٥هـ.

(١١٠) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق/ دار المنارة – بيروت، ط١: ١٤٠٧ هـ.

(١١١) المصطلح النحوي دراسة في فكر ابن هشام د/ حسام عبدالعزيز عبدالجليل، دار الصحوة، ط١، ٢٠١٠م.

(١١٢) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للاستاذ الدكتور احمد عبدالعظيم عبدالغني، دار الثقافة للنشر، ١٩٩٠م.

(١١٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١١هـ.

(١١٤) معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار عالم الكتب ط٣ سنة ١٤٠٣هـ.

(١١٥) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض القافية. أعده الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ.

(١١٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق وشرح د/ عبداللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية – الكويت، ط١، سنة ١٤٢٣هـ.

(١١٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ج ٢، تحقيق/ البنا، ج ٣ تحقيق أ.د/ عياد الثبيتي، ج٤ تحقيق/ عبدالمجيد قطامش الناشر معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١ ١٤٢٨هـ.

(١١٨) المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالقاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

(١١٩) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي/ راجعه وعلق عليه/ سعيد محمد اللحام، عالم الكتب للطباعة، ط٢، ٢٠٠٥م.

(١٢٠) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية: بيروت، ١٣٩٩هـ.

(١٢١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات